العدد 6 • السعر : 2.5 د.ت • جوان 2016

ليدرز العربية

Leaders

رشيد خشانة: أوروبا ليست قدرنا المحتوم

عمر منصور
القاضي الذي اصطادته السّياسة

الفهرس

كلمة العدد

• طريق الخلاص 2
بقلم عبد الحفيظ الهرقام

شؤون وطنيّة

• عمر منصور وزير العدل: الارتقاء بالمرفق القضائي غايتنا 6
• الجيش عقيدة ورجال 18
بقلم محمد النفطي
• الفصل 96 من المجلة الجزائية: هل يضمن التصّدي للفساد؟ 24
بقلم الأستاذ عادل كعنيش
• المسألة التّربويّة في تونس: بين ديناميّة المعرفة وسكونيّة المدرسة 26
بقلم حبيب الدريدي

مجتمع

• ريادة المرأة: مستقبل عالم المسلمين 30
بقلم د. احميدة النيفر
• وحدة «إنجاد» للطب الشرعي الاستعجالي بشارل نيكول
يد بيضاء لانتشال ضحايا الاغتصاب والعنف 34
بقلم ضحى عمّار
• من الطّبخ التّونسي الأصيل إلى السَّندْويتْش الهجين 46
بقلم عزالدين المدني

شؤون دوليّة

• الجفوة بين المغرب والغرب : هل تُوَلِّي الرباط وجهها شطر الشرق؟ 50
بقلم محمد ابراهيم الحصايري
• مع بداية المفاوضات حول اتفاق شراكة جديد:
أوروبا ليست قدرنا المحتوم 54
بقلم رشيد خشانة
• تشتت قوى العالم الإسلامي: العلاقات العربية التركية نموذجا 56
بقلم توفيق جابر

إعلام واتصال

التلفزة الوطنيّة في الذّكرى الخمسين لتأسيسها:
الحصيلة والدّور المُرتقب 60
بقلم علي اللواتي

من التاريخ

• حول الزّراعة في قرطاج 64
بقلم محمّد حسين فنطر

أدب

• الشّعر والمُثاقفة والحبّ! 68
بقلم د. آمال موسى

خاطرة

• مواطن ومقيم 70
بقلم عامر بوعزة

إصدارات

• الخريف العربي: في التّناقض ما بين الثورة والديمقراطية 74
بقلم د. أيمن بوغانمي

بطاقة

• رحلة في السّنوات 76
بقلم الصحبي الوهايبي

ليدرز العربية
Leaders

مجلّة شهريّة تصدر في منتصف كلّ شهر

المدير المسؤول
توفيق الحبيّب

مستشار التّحرير
الهادي الباهي

مدير التّحرير
عبد الحفيظ الهرقام

هيئة التّحرير
• احميده النّيفر • رشيد خشّانة • محمّد العزيز ابن عاشور
• عبد اللطيف الفراتي • محمّد ابراهيم الحصايري
• عزالدين المدني • محمّد حسين فنطر • منى كريم الدريدي
• محمّد المغربي • عادل الأحمر • منذر بالضياف
• الصحبي الوهايبي • عامر بوعزّة • الحبيب الدريدي
• توفيق جابر • المختار المستيسر • العادل كمّون
• العادل كعنيش • علي اللواتي • يوسف قدية
• عبد الدايم الصماري • سميرة شتيلة • نجاح الخرّاز

تركيب إخراج
علي سراسرة

غرافيك
رائد بوعزيز

صور
ليـــدرز
• حقوق محفوظة

مراجعة النّصوص
احميدة الحيدري

فيديو
مروى العيّادي • مروى مقني

التسويق والاتصال
جيهان واز
إيمان الشنوفي
بوران النّيفر

الإدارة والتوزيع والاشتراكات
فيصل المجّادي • حمدي المزوغي

الإسناد
• شوقي الرياحي • الحبيب العبّاسي
• لمياء عليّات • ليلى منيف

طباعة
سامباكت

PR Factory
مجمّع النّور، مدينة العلوم،
صندوق بريد 200، حي المهرجان 1082، تونس
الهاتف: 111 232 71 - فاكس: 333 750 71

www.leaders.com.tn
marketing@leaders.com.tn
redaction@leaders.com.tn

طـريـــق الخـــلاص

بقلم عبد الحفيظ الهرقام

عندما تبنّى الرئيس الباجي قايد السبسي مقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون مشاركا فيها بالضرورة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة للخروج من الأزمة الخانقة التي تعيشهـا تـونس دفع بقضية الوحـدة الوطنية إلى مقـدّمة الأولويات في المرحلة الراهنة، باعتبارها من القضايا الجوهرية التي تستوجب تمحيصها والتأمّل فيها.

ولا شكّ أنّ المبادرة الرئاسيّة تدعو إلى التساؤل: هل أنّ مشاركة المنظمة الشغيلة على وجه الخصوص في الحكومة، إلى جانـب عدد من الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلّة شرط كاف لتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة؟ وهل بالإمكان اختزال هذا المفهوم في تشكيل حكومة قد تكون غايته غير المعلنة استدراج قوّة أو قوى معطّلة لعمل الحكومات السابقة لإقحامها في دائرة الحكم بغية إزالة العراقيل التي تحول دون بسط سلطان الدولة واسترجاع هيبتها؟

ولمّا ذكّر رئيس الجمهوريّة بحرص الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، غداة الاستقلال، على ضمّ ممثلين عن المنظمات الوطنية إلى حكومته، فإنّه كان يعي، في تقديري، أنّه لا يجوز النظر إلى الحاضر بمنظور الماضي، وبالتالي لا يصحّ إسقاط تجربة تنزّلت في ظرف تاريخـي له خصـائصه ومتطلباته على سياق مغاير تماما، من حيث طبيعة النظام السياسي وموازين القوى في المشهد الوطني الحالي. ذلك أنّ الوحدة الوطنيّة اليوم ليست وصفة جاهزة يسهل اللجوء إليها في كلّ آن وحين لإعادة ترميـم الكيان الوطني وتفادي انفراط عقد المجموعة، بل هي مفهوم متحرّك وبناء متواصل يخضع لجدلية التاريخ وسيرورته وتحدّد شروطه إكراهات الحاضر ومستلزمات المستقبل.

ولعلّ من أبرز إيجابيات مقترح الرئيس أنّه ألقى حجرا في المياه الراكدة وخلق دينامية جديدة من شأنها فتـح حوار معمّق حول السبل الكفيلة بصياغة مشروع وطني شامل أضحـت البلاد في أمسّ الحاجة إليه، انطلاقا من تشخيص دقيق للأوضاع الراهنة ومن الأولويـات التي تتفـق حـولها أغلب

الوحدة الوطنيّة اليوم ليست وصفة جاهزة يسهل اللجوء إليها في كلّ آن وحين لإعادة ترميم الكيان الوطني وتفادي انفراط عقد المجموعة، بل هي مفهوم متحرّك وبناء متواصل يخضع لجدلية التاريخ وسيرورته وتحدّد شروطه إكراهات الحاضر ومستلزمات المستقبل.

القـوى الوطنيـــة، وهي مكـــافحة الإرهاب ومقـاومة الفساد ودفع التنمية الجهوية والحدّ من معضلة البطالة والنهوض بقطاعات التعليم والتكوين والصحّة والاهتمام بقضايا الشباب والفئات المهمشة، علاوة على توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار في الجهات الداخلية.

وحسبـــي أنّ هـــذا المشروع، الذي يمثّل البديـــل للتوافق المغشوش الذي كان سببا في تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، لا يمكن أن يـــرى النور إلّا متى كان جمّاع الرؤى البناءة الرامية إلى إخراج البلاد من عنق الزجاجة ووضعها على درب الخلاص واستبعدت فيه خلافات الإيديولوجيا وقيود الانتماءات الحزبية الضيقة والمصالح الشخصية والفئويّة في كنف الولاء المطلق للوطن، عقيدة وممارسة.

وعندما يُقرّ هذا المشروع وتلتـــزم به القوى الوطنية في إطار عقد أخلاقي ومدونّة سلـــوك سياسي وتعمل الحكومة الجديدة على تنفيذه، وفق خارطة طريق واضحة المعالم، بعد موافقة مجلس نواب الشعـب عليه، يمكن حينئذ إرساء قواعد وحدة وطنية متينة.

ولأنّ الشعوب الواعية هي التي تستخلص العبر من أزماتها لتمدّ الجسور نحو المستقبل بتبصّر وثبات، فإنّه بات من واجب الطبقة السياسية والنخب المثقّفة اليوم النظر بعمق وتأنّ في أسبـــاب أزمة الحكم في تونس نتيجة تفتتّ السلطة وتوزّعها بيـــن رئيـــس الجمهورية ورئيس الحكومـــة ومجلس نـــواب الشعب، في ظلّ نظام سياسي هجين أثبتت التجربة أنّه لم يكن النظام الأنسب لإدارة شؤون البلاد، علاوة على قانون انتخابي لا يسمح ببروز أغلبية مريحة في البرلمان تساعد على استقرار الحكومة.

ولم يعد خافيا على الجميع أنّ تونس في أوكد الحاجة إلى قيادة قويّة تمارس السلطة وتفرض احـــترام دولة القانون والمؤسسات وتسهـــر على تنفيذ البرامج دون معوّقات.

ومع الإقرار بأنّ الظرف الحالي قد لا يسمح بإجراء تعديلات على الدستور والقانون الانتخابي، فإنّ الجرأة والموضوعية تقتضيـــان التفكـــير بجـــدية مـــن الآن في وضـــع برنامـــج زمنـــي لمعالجة مـــواطن الخلل في منظـــومة الحـــوكمة الحـــالية لتفادي مسلسل تغييـــر الحكومة الذي يمـــسّ من استقرار الوضع السياسي في البلاد.■

ع.ه

ومع الإقرار بأنّ الظرف الحالي قـد لا يسمـح بإجراء تعديلات على الدستور والقانون الانتخـابي، فإنّ الجـرأة والموضوعية تقتضيان التفكير بجدية من الآن في وضع برنامج زمنـي لمعالجة مواطـن الخلل في منظـومـة الحـوكمة الحالية لتفادي مسلسل تغيير الحكومة الذي يمسّ من استقرار الوضع السياسي في البلاد.

عود على بدء

تستعيد الديبلوماسية التونسية عددا من القراء المتقاعدين حديثا للاستفادة مجدّدا من خبراتهم ولا يستبعد تعيينهم ضمن طاقم وزير الشؤون الخارجية خميس الجهيناوي، وفي مناصب عليا أخرى وحتى في الخارج.

أبطال بنقردان

من المنتظر أن يكون الاحتفال يوم 24 جوان 2016 بالذكرى الستين لانبعاث الجيش التونسي مناسبة لتكريم متميّز للقوات المسلحة التونسية. وإلى جانب الترقيات في العديد من الرتب منها العليا تسرّ دوائر علمية لمجلة ليدرز العربية بحرص رئيس الجمهورية على إسناد تكريم خاص لأبطال ملحمة بنقردان.

تونس دائما في القلب

مع اقتراب العطلة الصيفية، يتأهب عدد من السفراء الأجانب المعتمدين بتونس للمغادرة النهائية باستكمال فترة مهمتهم بتونس.أوّل المغادرين كان سفير سلطنة عمان، حسين بن عمر بن عبد الله آل إبراهيم، وهو عميد السلك الديبلوماسي إذ قضى بتونس أكثر من 8 سنوات ويخلفه في العمادة سفير الكاميرون المعتمد منذ نهاية سنة 2008. ومن بين السفراء المغادرين نجد رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي، لورا بيزا، التي توفّقت إلى جعل تونس في طليعة الدول المستفيدة من منح الاتحاد الأوروبي، وأشرفت على تنفيذ العديد من المشاريع بنجاح، كما أنّ من بين المغادرين سفراء لدول مغاربية وخليجية وغيرها.

البحرين والسعودية تعيّنان قريبا سفيريهما بتونس

بقيت سفارة مملكة البحرين بتونس دون سفير على رأسها وذلك منذ يوم إعلان اختيار المنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا للجمهورية في نوفمبر 2011 ومسارعته بالتظاهر أمام السفارة في حركة احتجاجية. ويبدو أنّ ترطيب الأجواء بين تونس والمنامة في الفترة الأخيرة يؤشر لتعيين سفير أو(سفيرة) من بين الشخصيات البحرينية رفيعة المستوى التي تقلدت منصبا حكوميا. ومن المنتظر أيضا أن تعلن الرياض عن تعيين سفير جديد للمملكة العربية السعودية بتونس.

حسين العباسي: مستشارا دوليا؟

مع قرب انتهاء ولايته على رأس الأمانة العامة لاتحاد الشغل اثر المؤتمر الوطني المزمع عقده في بداية العام الجديد، يتلقى حسين العباسي، المتوّج ضمن الرباعي بجائزة نوبل، عديد العروض الدولية للاضطلاع بمهام استشارية عليا لفائدة منضمات عالمية مرموقة.

ولكن الأمين العام للاتحاد لم يحسم بعد في الأمر رغم أهمية العروض ومغرياتها.

بيار بيريڤوفوا
مديرا عاما للاتحاد البنكي في تونس

تغيير بالكامل تشهده قيادة الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة إذ يتولى فتحي المستيري رئاسة مجلس الإدارة خلفا لعبد الرزاق الزواري الذي التحق بمصرف باريس الوطني مستشارا أوّل للشؤون الإفريقية. ويتأهب المدير العام باتريك بوبون لإنهاء فترته المحدد بآخر شهر جوان 2016 ومن المنتظر أن يحلّ مكانه بيار بيريڤوفوا نجل الوزير الأول الفرنسي الأسبق.

تاريخ عائلات صفاقس

صدر مؤخّرا عن دار التنوير كتاب «الأصل والفصل قي تاريخ عائلات صفاقس»، لعبد الواحد المكني أستاذ التعليم العالي بالجامعة التونسية في اختصاص التاريخ التونسي المعاصر. وسعى الكاتب في بحثه الذي انطلق قبل ثلاثين سنة إلى «التعمق والمراجعة والتأمل لتأصيل تاريخ العائلات بمدينة صفاقس ونواحيها في محاولة لتقديم قراءة اجتماعية وانتروبولوجية للمجتمع المحلّي بصفاقس»، هذه الجهة المعروفة بعراقتها على امتداد العصور.

واعتمد عبد الواحد المكني في بحثه على أرشيف عدول الإشهاد ومحكمتي صفاقس وجبنيانة ودفتر الأحكام الشرعية ودفتر مكاتيب المجلس الشرعي وأرشيف اللجنة الجهوية لحلّ الأحباس بولاية صفاقس وأرشيف بلدية صفاقس والأرشيف الوطني التونسي.

عـــمر منصـــور
القاضي الذي اصطادته السّياسة

عندما عيّن عمر منصور واليا على أريانة في أوت 2015 لم يكن الجميع يعرف الكثير عن هذا القاضي الذي زجّ به في عالم السياسة، ولعّله كان في البداية كارها لها. كان الظرف الذي تمرّ به البلاد يفرض الاستنجاد بقضاة للاضطلاع بمهمّة الوالي لما تتطلبه من شروط الحياد، إلى جانب الكفاءة والنزاهة والإلمام بأبعاد المسؤولية.

لم يخـــب ظنّ رئيس الحكومة في هذا القاضي، أصيل الحامة من ولاية قابس، والمولود في العاصمة سنة 1958والذي يتميّز بخبرة واسعة في مجال اختصاصه، بعد أن تدرّج بثبات في السلّم القضائي، من عميد قضاة التحقيق ووكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس 2 إلى رئس دائرة بمحكمة التعقيب بتونس، أعلى درجات القضاء، إذ سرعان ما جلب عمر منصور، والي أريانة، له حبّ الأهالي وتقديرهم ونال رضا رؤسائه، فأضحى أداؤه وخصاله في وقت وجيز حديث الناس، ليس فقط في ولاية أريانة بل وكذلك على الصعيد الوطني.. كانت تصل إلى الرأي العام أصـــداء متـــواترة عن نشاط هذا الـــوالي الـــذي كسر بأسلوبه الخاصّ ما علق بالمسؤول الجهوي منذ عقـــود طويلة من صورة نمطية.كان الكثير يرون فيه مثال الـــوالي الحـــازم المقتدر الذي يواجه المشاكل بشجاعة وتصميم مع السعـــي إلى حلّها بالسرعة اللازمة، والـــذي يحـــرص على تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة ومقاومة مظاهر التسيب والاعتداء على الفضـــاء العام، دون تردّد أو إبطاء، منتهجا سبيل الحوار والإقناع، بديلا للعنف والتسلّط. فتح باب مكتبه للمواطنين واختلط بهم في زياراته الميدانية، مبديا قدرة فائقة على الإصغاء لشواغلهم وهمومهم ومجتهدا في إيجاد طرق الاستجابة لها.

لم يمض أكثر من ستّة أشهر على رأس ولاية أريانة حتّى دعاه الحبيب الصيد إلى الانضمام إلى حكومته الثانية في 6 جانفي 2016 وزيرا للعدل. أهّله نجاحه في تحمّل أعباء مسؤوليته السابقة، فضلا عن سعة تجربته المهنيّة وثقة الأسرة القضائية فيه لتبوّؤ هذا المنصب الرفيع ضمن الفريق الحكومي. وما إن حلّ بباب البنات حتّى أقبل بجدّ على معالجة ملفات دقيقة ومتشعّبة، مدركا أنّ من أوكد أولوياته العمل على إصلاح المرفق القضائي الذي يشكو من عديد النقائص ومواطن الخلل، وتحسين ظروف عمل القضاة وتطوير المنظومة المعلوماتية في المحاكم، علاوة على إصلاح الأوضاع المتردية داخل السجون وإيجاد الحلول الملائمة للتصدي للاكتظاظ الذي تشهده.

فتح عمر منصور العديد من ملفات الإصلاح منذ مجيئه إلى وزارة العدل، مقدّرا البون بين الموجود والمنشود، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تواجهها البلاد وتواضع إمكانيات الدولة، لكنّه لا يخفي تفاؤله بمستقبل أفضل للمرفق القضائي في تونس ما بعد الثورة. في موقعه وزيرا للعدل، يبدو عمر منصور- وهو ثالث قاض يتولّى هذا المنصب بعد المرحومين رضا بن على ومحمد صالح العياري- وكأنّه وقع في حبّ السياسة التي اصطادته، فله من الكاريزما وسعة الأفق الذهني والقدرة على التواصل مع الآخرين والوعي بمتطلبات خدمة الشأن العام ما يؤهله لخوض غمارها. ولا شكّ أنّ الأيّام القادمة ستحمل معها الجديد بشأن مستقبله السياسي.■

ع هـ

فتح عمر منصور العديد من ملفات الإصلاح منذ مجيئه إلى وزارة العدل، مقدّرا البون بين الموجود والمنشود، في ظلّ الظروف الاستثنائية التي تواجهها البلاد وتواضع إمكانية الدولة، لكنّه لا يخفي تفاؤله بمستقبل أفضل للمرفق القضائي في تونس ما بعد الثورة.

عمر منصور، وزير العدل

الارتقاء بالمرفق القضائي غايتنا

بفيض من البشاشة والترحاب، استقبلنا السيد عمر منصور، وزير العدل، بمكتبه بشارع باب البنات ليخصنا بحديث مطوّل استغرق زهاء الساعة. أجاب عن أسئلتنا ببالغ الصراحة والتلقائية، دون تكلّف أو مواربة، وبعيدا عن اللغة الخشبية التي غالبا ما ينزع إليها البعض لتجنّب الخوض في المسائل المحرجة. قدّم في ردوده إيضاحات حول الخطة الرامية إلى إصلاح الأوضاع داخل السجون والطرق الكفيلة بمعالجة ظاهرة الاكتظاظ التي تشهدها. كما عرض تشخيصا صادقا وموضوعيا لواقع الموفق القضائي، مقرّا بما يشوبه من هنات ومواطن خلل، جراء تواضع الإطار البشري والنقص في اختصاص القضاة وقلة الإمكانيات المادية وتردي ظروف العمل في المحاكم والقصور الواضح في المنظومة المعلوماتية للوزارة.

كما تناول قضية استقلالية القضاء وعلاقة الوزارة بالنيابة العمومية وتوسيع مجالات العمل بالنسبة إلى المحامين، وخاصة الشبان منهم، فضلا عن حزمة القوانين والمجلات التي شرعت الوزارة في تنقيحها قصد تطوير المنظومة التشريعية الوطنية، مبديا الحرص على إنجاز التغييرات في آجال غير بعيدة وتحميلها أفكارا جديدة من شأنها أن ترتقي بالمرفق القضائي الوطني إلى منزلة أفضل.

هناك شعور لدى الرأي العام بافتقاد سير القضاء للسرعة المطلوبة في حسم الملفات والقضايا، خاصة منها ملفات الإرهاب ومقاومة الفساد المالي، رغم وجود قطبين خاصين بهذين الميدانين. ما هو رأيكم في الموضوع ؟

كنت أسمع بهذا البطء من خارج الوزارة دون إدراك الأسباب. ولما توليت المسؤولية طلبت مدي بجدول للقضايا المنشورة والجارية والمفصولة. لكن فوجئت بعد اطلاعي على واقع العمل القضائي عن قرب داخل القطبين أنّ نسق العمل فيهما عادي وطبيعي؛ وأوضحت هذا أمام إحدى لجان مجلس نواب الشعب. يجب علينا في هذا المجال أن نستحضر أمرين هامين:

بالنسبة إلى القطب المالي فهو ينظر في الجرائم المالية، كتهريب الأموال وتبييضها؛ وهي ليست بالقضايا البسيطة، خاصة لما تكون لها امتدادات خارجية وتمر عبر عدة بلدان؛ حينها يجب على قاضي التحقيق أن يصدر بشأنها نيابات دولية؛ ويجب عليه انتظار الإجابات التي قد تمده بمعطيات هامة حول حركة حسابات بنكية خارجية مثلا. إذن لا يمكن لقاضي التحقيق التصريح بختم الأبحاث إلا بعد ذلك، وإلا اعتبر عمله منقوصا. وفي كثير من الحالات تتعطل تلك الإجابات، مما ينجم عنه بطء في طور البحث، بقية القضايا العادية يقع الفصل فيها بسرعة.

بالنسبة إلى قضايا الإرهاب؛ أودّ أوّلا أن أحيي قضاة قطب مقاومة الإرهاب- وعددهم ثمانية- وهم يباشرون كمّا كبيرا من الملفات الهامة والشبيهة بقضايا الجريمة المنظمة، حيث لها امتداد في تونس وفي الخارج. لقد فوجئت بأنّ أكثر من نصف القضايا المنشورة – وعددها حوالي 300 قضية تقريبا - اكتمل فيها الطور الأول وتم تحويلها إلى القضاء الجالس؛ بل فيها قضايا توفي فيها أمنيون وصدرت بحق المتهمين عقوبات شديدة، وصلت حد حكم الإعدام، خلافا لما روّجه البعض. يجب أن نعلم أنّ الاجراءات الجنائية سواء كانت في قطب مقاومة الإرهاب أو بالنسبة إلى القطب المالي، تمر بست محاكم: في طور البحث لدينا حاكم التحقيق ثم دائرة الاتهام ثم محكمة التعقيب؛ ولدينا في

القضاء الجالس أطوار الابتدائي والإستئناف والتعقيب. كما لا ننسى استنفاذ آجال الطعون لدى كل المحاكم من طرف كل المتهمين. فكلما كثر عدد المتهمين تفاقم «دوران» الملـف؛ وكلها ضمـانات جاء بها التشريع ويجب احتـرامها. قد يتصـور من ليس له ثقافة قانونية أنّها إجراءات بسيطة، تمر من مركز الشرطة إلى النيابة العمومية، ومنها إلى المحكمة التي تصدر الحكم البات، وهذا غير صحيح طبعا.

هل تنوون تعزيز هذين القطبين بكفاءات جديدة؟

شرعنا في ذلك خلال هـذه السنة على المستوى البشري ومن ناحية لوازم العمل؛ وسنواصل تعزيز قطب قضايا الإرهاب بعدد من القضاة خلال السنة القضائية المقبلة؛ ونتمنى أن يبتعد عن بلادنا شبح الإرهاب نهائيا، ولن تكون لنا حينها حاجة إلى مثل هذا الهيكل. أما بالنسبة إلى الجرائم المالية فليسـت هناك مشكلة حيث أنّ عددها ينمو بصفة طبيعية بالتوازي مع نموّ الاقتصاد الوطني.

كنت قاضيا مختصا في الإرهاب ولك صيت وخبرة مشهود بها دوليا في هذا المجال، بحكم اتصالك بزملائك كبار القضاة الدوليين في مجال مكافحة الإرهـاب خلال بداية سنوات الألفين، ومناسبة قضايا إرهـابية جدت في تـونس خلال تلك الفترة. بوصفك وزير العدل، كيف تتعاملـون اليـوم مع الموقوفين والمحكوم عليهـم في جرائم الإرهاب داخل السجون التونسية؟

التعامل معهم عادي؛ أي أننا لا نستطيع أن نفعل أكثر مما يجب، ولكن من جهة أخرى لا يمكن أن ننزل في تعاملنا مع المسجونين إلى حد ارتكاب جريمة التعدي على حقوق الإنسان؛ والموقوف إنسان في حالة تتبع إلى أن يقول القضاء فيه كلمته بالإدانة أو بإخلاء السبيل. لذا يوجد الموقوفون في سجون عادية ويعاملون بصفة عادية.

هل يُحتفظ بهم في مقرات إيقاف خاصة وهل هناك كثافة في السجون التونسية؟

كان هناك اكتظاظ؛ لكن اتخذت منذ حوالي شهرين إجراءات تقضي بإعادة توزيعهم على عدة مقرات بحيث لا يتجاوز عددهم نسبة 5 بالمائة من العدد الجملي في كل الفضاءات، بينما كانت النسبة تناهز في بعض الحالات 30 بالمائة.

هل يحاطون برعاية نفسية خاصة؟

هنـاك رعـاية طبية عادية. لكن وجب الإقرار بوجوب نقص في الإطار الطبي وشبه الطبي داخل السجون التونسية .

هناك إثنا عشر طبيبا في سجن المرناقية بالنسبة لحوالي 7 أو 8 آلاف سجين...

فعلا، ولكن سنحاول تلافي ذلك مستقبلا. وقد اتخذنا مؤخرا قرارا بإحالة الإطار الطبي في السجون على أنظار وزارة الصحة العمومية باتفاق مع مصالحها؛ وهو أمر أعتبره إيجابيا لأنه يضفي مزيدا من النجاعة على متابعة الجانب الصحي لنزلاء السجون، بحكم ما يتوفر لوزارة الصحة من اختصاصات وإمكانيات.

هل ستواصلون نفس الفلسفة مع وزارة الشؤون الاجتماعية على مستوى التأهيل النفسي والإحاطة الاجتماعية؟

لا. لكن نحن حققنا أكثر من ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذناها مؤخرا في هذا المجال؛

القضايا التي تعهد بها القطب القضائي المالي بداية من شهر جانفي 2013

قضايا الفساد المالي بالقطب القضائي المالي

عدد قضايا الفساد المالي الواردة على القطب القضائي	عدد قضايا الفساد المالي المفصولة بالقطب القضائي	عدد قضايا الحق العام المنشورة حاليا
1084	425	659

قضايا الحق العام بالقطب القضائي المالي

عدد قضايا الحق العام الواردة على القطب القضائي	عدد قضايا الحق العام المفصولة بالقطب القضائي	عدد القضايا الحق العام النشورة حاليا
2026	1628	398

المجموع العام

جملة القضايا الواردة على القطب القضائي	جملة القضايا المفصولة بالقطب القضائي	جملة القضايا المنشورة حاليا
3110	2053	1057

ولو أنّها لا تعدّ ثورة في هذا الميدان داخل السجون.

هل يمكن القول إنّ مشكل الاكتظاظ في السجون في طريقه إلى الحلّ؟

نعم وضعنا خططا لحل قضية الاكتظاظ وننتظر النتائج. لما نفعّل على سبيل المثال العقوبة البديلة، وهي منظومة موجودة في القانون وتسمح للقاضي بأن يعوض عقوبة السجن بعقوبة بدنية، كالقيام بأعمال يدوية (تنظيف أو تشجير، إلخ) في منطقة تابعة لولاية أو بلدية أو هيكل عمومي آخر؛ غير أنه لم يتم تفعيل العقوبة البديلة لعدم توفّر فضاءات يُحتفظ فيها بالسجناء المعنيين خارج أوقات العمل. لذا قمنا منذ شهر بمراسلة السادة الولاة لإعداد تلك الأماكن.

هل وضعتم لذلك خطّة محدّدة ؟

لا، ولكن العمل جار لإنجاز المطلوب. كذلك شرعنا في إعداد العدة للعمل بالسوار الالكتروني ؛ غير أن ذلك يقتضي تنقيح المجلة الجنائية لأن استعماله غير متاح في النصوص التشريعية الحالية؛ وهناك لجنة مختصة تعمل الآن صلب الوزارة لإنجاز التنقيحات الضرورية ... الثابت أنّ استخدام السوار الالكتروني سيمكّننا من توفير اعتمادات هامة في الميزانية ؛ حيث أنّ كلفة السجين تقدّر اليوم بـ 23 دينارا و 500 مليم يوميا تقريبا، بينما تنخفض الكلفة إلى 11 دينارا و 500 مليم. يوفر السوار الالكتروني حلّا مناسبا لموضوع يقلقني كثيرا ويتمثل في مسألة مدة الاحتفاظ بالموقوف انتظارا لصدور الحكم البات بشأنه. حيث لنا أن نتصور مدى الضرر والظلم اللذين يلحقان به عندما تتضح براءته، مما قد يتسبب في إحراج القاضي المتعهد بالقضية، دون الحديث عن انعكاسات ذلك على مستوى كـــثافة المسجـــونين. كل هـــذا يمكن تلافيه باعتماد السوار الالكتـــروني الذي يمنع الموقوف من تجاوز حدود مسكنه.

هل يمكن لهذا المشروع أن يرى النور خلال سنة 2017؟

آمل أن يتم قبل هذا التاريخ.

هل قمتم بإجراءات في موضوع أسهل من هذا، مثل التواصل الأسري للمسجونين؟

نعم، اتخذنا قرارا بإكثار عدد الزيارات المباشرة للمساجين. وأذكر أنه في ما مضى تتم المقابلات مع السجين من وراء حاجز بلوري، إلا في حالات نادرة وبعد قضاء السجين لمدة عقوبة طويلة. كذلك سنقوم بتركيز وحدات «التاكسيفون» داخل السجون، حسب تجارب أردناها أن تكون نموذجية وتجري تحت المراقبة؛ وسنبدأ بسجن الناظور. فيما مضى كانت هناك تجاوزات في استعمال الهواتف الجوالة داخل السجون .

وسيتمكن السجين عبر «التاكسيفون» من الاتصال الفوري ببعض أفراد عائلته حسب ترتيبات معينة؛ مما سيخفف عنه الضغط النفسي. و قد نمكن السجناء من استعمال منظومة «الواب كام» او «السكايب». نذكر أن بعض المسجونين يتعرضون بطول مدة العقوبة إلى تغير في الملامح وفي النفسية وقد يفقدون بعضا من أقاربهم كالأب أو الأم؛ دون التمكن من مشاهدتهم قبل الوفاة أو من حضور مراسم الدفن. بفضل «الواب كام» يستطيع السجين أن يتخاطب مباشرة مع أسرته.

كل هذه الإجراءات والأفكار مبنية على مبدإ التخفيف من القطيعة التي يمكن أن تنشأ بين السجين والمجتمع؛ عوضا أن يتوجه هو إلى المجتمع نجعل المجتمع هو الذي يسعى لربط الصلة به... خلاصة القول إنّ السجين في كل هذه الحالات يشعر أنّ المجتمع لم يتخل عنه رغم كونه في حالة عقاب. في الماضي كان السجين يعاقب مرتين : الأولى لما يصدر في حقه الحكم وينفذ والثانية لما يخرج من السجن ويشعر أن المجتمع يرفضه ؛ وقد يصل به الأمر إلى تفضيله السجن على العودة إلى المجتمع، لأن الأول أرحم من الثاني.

قام القضاة بحركة احتجاجية نظرا إلى تدهور ظروف العمل في المحاكم وتدني وضعياتهم المالية. ما هو تعليقكم على هذا؟

رداءة ظروف عمل القاضي ليست جديدة بل هي عامل موروث ونتيجة عقلية سياسية؛ ولما نعود إلى الوراء سنوات وسنوات نشعر وكأنه كانت هناك إرادة لجعل وضعية القاضي متدنية ،علما وأنّ القاضي اليوم في حالة تعتبر أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي؛ وأنا عشت تلك الفترة الصعبة حين كان القاضي يتقاضى 270 دينارا شهريا، ولم تصل إلى 1500 دينار إلا منذ 10 أو 15 سنة. كانت ميزانية وزارة العدل أيضا في آخر الترتيب وأقلها حجما، تكاد لا تفي بالحاجيات الضرورية من وسائل العمل المكتبية. كما أنه من الصعب أن يستطيع قاضي اليوم الحصول على مسكن لائق إلا في آخر مساره المهني، وبشرط انتهاج سياسة تصرف صارمة. مقابل ذلك يعتقد المواطن العادي أنّ وضعية القاضي جد مترفهة. هذا بصفة عامة وضع القضاء. بعد الثورة عرف المرفق القضائي كغيره من المرافق والمؤسسات والقطاعات في البلاد التونسية بأسرها تراجعا ملموسا، مما حال دون النهوض بالمرفق القضائي وبسائر المرافق الأخرى في البلاد. لكن هذا لا يمنع من القول إنّ وضعية القاضي التونسي تعتبر غير طيبة مقارنة بما يتقاضاه زميله في البلدان المجاورة أو البعيدة.

وزير عدل قاض أعتقد أنه أكثر وعيا من غيره بوضعية القضاة...؟

لذلك كنت منذ حين بصدد شرح تلك الوضعية. لكن سنحاول تحسين وضعية القضاة ولكن في الحدود التي تسمح بها أوضاع البلاد التي يتفهمها القضاة . لكن لا بد من القيام بإجراء في هذا الصدد. وهذه مناسبة لأحيي سلك القضاء الذي تعرض بعد الثورة لكثير من المشاكل والأتعاب والهجمات. غير أن ردة فعل القضاة اتسمت بالهدوء وبكثير من الأناة والصبر...

ألا ترون أنّ الإطار البشري غير كاف. ثمّ لماذا لم يقع الترفيع في عدد القضاة ولماذا لم يُفعّل أمر قديم يتعلق بتمكين عدد من المحامين الشبان من الالتحاق بسلك القضاء؟

لو طبقنا المعايير المعمول بها في البلدان المتقدمة لوجب مضاعفة عدد القضاة التونسيين خمس مرات. وهذا أمر مستحيل طبعا. تنتدب الوزارة سنويا حوالي 200 قاض جديد، حسب ما تسمح به الميزانية العامة للدولة. ربما ستتحسن الأمور في المستقبل؛ لكن هذا هو واقع الأمر اليوم. في ما يخصّ الترفيع في عدد القضاة. تبقى الانتدابات المذكورة إذن دون حاجيات الوزارة الفعلية بكثير؛ بدليل تراكم ملفات القضايا بمختلف أنواعها وأحجامها على مكاتب القضاة. والأمر يهم أيضا كتبة المحاكـم وإطار الأعوان والعملة.

هل فكّرتم في هذه الأسلاك؟

طبعا . مثلا سلك كتبة المحاكم يعتبر العمود الفقري للمحاكم إذ لا يمكنها أن تعمل دونه. والكتبة يبذلون جهودا كبيرة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بعهدتهم رغم تدني وضعيتهم المادية وصعوبة ظروف العمل المتاحة لهم.

كيف يمكن ضمان مزيد الاختصاص للقضاة، مثلا هناك نقص في القضاء المالي والقضاء الجبائي والقضاء البنكي؟

إنّها لمسألة هامة جدا في الميدان القضائي. أشعر بالأسف لما أرى أن حركات النُقل القضائية لا تُراعى فيها مسألة الاختصاص. مثلا يُعيّن قاض في خطة حاكم تحقيق وهو لم يباشر النيابة العمومية تماما، بل اختص في ميدان الشغل أو في المدني. هو نفسه مظلوم جراء تلك التسمية. كذلك يعين آخر وكيلا للجمهورية وهو لم يعمل في الميدان الجزائي؛ أو عمل لسنوات طويلة في الجنائي وفي يوم ما يجد نفسه رئيس دائرة مدنية. هذا مشكل كبير بالنسبة إلى سير القضاء. شخصيا عملت في الجنائي ولو عرض علي العمل كرئيس دائرة في المدني لاعتذرت رغم إلمامي بالمدني ولكنه يبقى خارج اختصاصي. لو يقوم القاضي المعين خارج اختصاصه باجتهاد خاطئ لن يحمل الخطأ على كاهل قلة الخبرة بل على أشياء أخرى . إذن الاختصاص هام جدا لأنّه هو الذي يكوّن العلامات المضيئة في أي مجال من المجالات. ونحن اليوم في القضاء بحاجة إلى أسماء كبرى تصنعها الخبرة؛ لكن يجب أن نترك لها الوقت حتى تتكون. سنضع إن شاء الله مخططا لتكوين القضاة حسب اختياراتهم ، لأن القاضي كلّما مال إلى اختصاص بعينه إلّا وارتفعت حظوظ نجاحه فيه.

عدد قضايا الإرهاب المنشورة بمكاتب التحقيق بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب:

2075

قضية منشورة

مسألة استقلالية القضاء مسألة جوهرية وأعتقد أنّها مطلب من المطالب الملحة بعد الثورة. ما هي علاقة الوزارة بالنيابة العمومية؟

اليوم كلما يقع إشكال في قضايا هامة أو في مسائل عادية ينادي البعض : أين وزير العدل؟ في مجلة الإجراءات العمومية وزير العدل هو رئيس النيابة العمومية؛ والكلمة التي توجه للوزير دوما هي : إنك أنت رئيس النيابة العمومية. لكن في الوضع الحالي ليس للوزير أي سلطة على النيابة العمومية التي يرأسها بحكم القانون. يعني أنّ الوزير لا يسمي أعضاء النيابة العمومية لأنّ التسمية كما هو الشأن بالنسبة إلى كامل سلك القضاء تدخل في مشمولات الهيئة الوقتية للقضاء العدلي والتي ستؤول بعده إلى المجلس الأعلى للقضاء. ليس للوزير أي رأي في تسمية أعضاء النيابة العمومية. ولكن قانونيا هو رئيسها.

إذن هناك خلل ما في المنظومة؟

نعم. لا بد من إدخال بعض التنقيحات على سير القضاء في هذا المجال، إذ نستطيع ضمان استقلالية القضاء حينما نُبقي تعيين القضاة ضمن مشمولات المجلس الأعلى للقضاء. لكن في تقديري من المفروض أن يكون للوزير رأي في تعيين الفريق الذي سيعمل معه، وهم أعضاء النيابة العمومية؛ لأنه سيحاسب على تصرفاتهم.

هل ستقومون بمبادرة تشريعية في هذا الاتجاه؟

لم أفكر في الموضوع في الوقت الراهن. نحن نتقدّم شيئا فشيئا في مشاريع أخرى هامة؛ حيث أنّنا الآن بصدد إعداد آليات انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، عن طريق الهيئة العليا للانتخابات، بعد مصادقة مجلس نواب الشعب على القانون المتعلّق به، وسنستمر بمشيئة الله في السير قدما إلى الأمام.

نلاحظ ارتفاعا هاما لعدد المحامين الذي يناهز حوالي 10000 محام. وتنادي كثير من الأصوات بضرورة توحيد مسالك الدخول إلى هذه المهنة، و ترى أخرى أن التحاق عدد من القضاة المتقاعدين أو المفصولين عن العمل بالمحاماة من شأنه أن يزيد في إغراقها. فما رأيكم في هذا الموضوع؟

سأعطيك رأيي الشخصي.فعلا يلتحق عدد من القضاة بعد التقاعد بسلك المحاماة؛ وأنا أتفهم هذا المنحى، لأنّ من يقضي 40 سنة ضمن الأسرة القضائية ثم يجد نفسه مجبرا على مغادرتها بحكم بلوغ سن التقاعد لا يجد سبيلا آخر للعودة إليها إلا عن طريق المحاماة التي تعتبر الجناح الثاني للقضاء؛ وكأن الأمر يتعلق بصعوبة مغادرة القضاء... وأنا أعرف العديد من القضاة، بعد دخولهم سلك المحاماة، لا يقبلون عددا كبيرا من النيابات

@ BNAnet

البنك الوطني الفلاحي
BNA

Gérez

vos comptes en ligne

www.bnanet.com.tn

BNAnet, un service de banque en ligne interactif, pratique et simple vous permettant d'effectuer en toute sécurité vos opérations bancaires à distance.

Ce service, accessible **24h/24** et **7j/7**, vous permet de :

- Consulter les soldes de vos comptes
- Télécharger vos extraits et relevés bancaires
- Editer vos RIB et IBAN
- Effectuer vos ordres de virement
- Commander vos chéquiers
- Demander et gérer vos cartes bancaires
- Accéder à vos opérations de bourse
- Communiquer avec votre banque

BNA A Distance | NOMADE | BNAsms | BNAphone

Pour plus d'informations, visitez notre site : **www.bna.com.tn** ou contactez l'une de nos agences.

Adresse : Rue Hédi Nouira 1001 - Tunis - Phone : +216 71 831 000 / + 216 71 831 200 - BNAphone : 88 40 00 20 - Email : bna@bna.com.tn - N° Vert : 80 100 505

Au sommet d'Ennasr

L'air pur frais, les espaces généreux & les matériaux nobles

Sur les hauteurs d'Ennasr, à côté d'un parc public, respirez l'air frais dans votre appartement luxueux avec vue imprenable.

Une résidence de haut standing en R+2 et des appartements jusqu'à S+4.

Une architecture étudiée qui vous offre des espaces généreux.

Une finition soignée en matériaux nobles.

Climatiseurs, chauffage central, cuisine équipée, boxe de voiture et cellier individuel.

Pour plus d'information appeler le 71 840 244 ou consulter notre site www.simpar.tn

SIMPAR

ISO 9001

ولا يترددون بكثرة على المحاكم. هي إذن دواع نفسية أكثر منها دوافع مادية، وقد واكبت عديد الحالات مما ذكرته.

بالنسبة إلى مسألة توحيد مسالك الدخول إلى المهنة، هذا أمر متروك في رأيي، للأسرة القضائية بصنفيها وما تقرره بشأنها يطبق.

قد نتفّهم تمكين القضاة المتقاعدين من الالتحاق بالمحاماة. لكن من غير المعقول أن يسمح للقضاة المفصولين لأسباب تأديبية بنفس الامتياز، وكأنه يسمح للمحاماة بقبول عناصر لفظتهم السلطة القضائية.

من المشروع القول بألا يقبل مطلب الالتحاق بالمحاماة صادر عن كل من ثبتت إساءته إلى سلك القضاء. إذ كل من يمس أو يشين القضاء يمس ويشين المحاماة، والعكس بالعكس، لأنه لا يوجد فرق بين السلكين اللذين يكملان بعضهما؛ فنحن أسرة واحدة في نظر عموم المواطنين سلبا وإيجابا.

ما رأيكم في توسيع مجالات العمل بالنسبة إلى المحامين؟ ولماذا لا يقع إقرار خطة المستشار القانوني الإجباري للشركات الاقتصادية؟

أولا ما يؤلمني شخصيا رؤية محام شاب في ظروف سيئة، على مستوى الشكل. هناك من هو غير قادر على دفع معين كراء مكتبه وهناك من لا يستطع توفير مكتب محاماة وتجهيزه أصلا. بودي أن يعمل المحامي في ظروف مادية ونفسية طيبة تمكّنه أيضا من اجتناب الخطإ، لأن الحاجة هي التي تدفع الشخص نحو ارتكابه، وهذا ينطبق على عامة الناس. وبالعودة إلى ظروف المحامين، خاصة الشبان منهم ، يجب علينا التفكير بجد في أكثر من حلّ، لمساعدتهم على العمل بكرامة، ولكي يشعر المحامي الشاب أنّ مجهود الدراسة والتخرج لم يذهب سدى بل مكنه من الحصول على عمل قار ولائق مثل بقية الناس. وكان هذا من أهداف التنقيحات الأخيرة الخاصة بمجلة الإجراءات الجزائية؛ وقد فتحت فعلا نافذة طيبة بالنسبة إلى السادة المحامين. كما لنا قانون الإجراءات المتعلق بالمؤسسات التي تجتاز صعوبات اقتصادية. أيضا وجدت منذ توليت الوزارة بعض الأوامر المعطلة، ومنها ما يتعلق بصندوق التقاعد وتأجير المحامين؛ وقد تولت الوزارة إصدارها مؤخرا في الرائد الرسمي.

لا بد لنا مع ذلك أن نواصل البحث عن منافذ أخرى وإيجاد حلول لتحسين وضعية المحامين وخاصّة الشبان منهم، وأنا موافق عل كل حل مرضي ومتفق عليه؛ ومنه الاقتراح الذي تقدمت به والذي يجب أن يحال على الأطراف المعنية من محامين وأصحاب الشركات، وننظر في الصيغ التي تلبي الطلبات وترضي كل الأطراف.

هل من نظرة مستقبلية تشجع على بعث شركات المحامين، علما وأن الوقت أصبح يفرض تكوين مثل هذه الشركات نظرا لتشعب المواد القانونية؟

لم يُعرض علي هذا الملف ولم يكن موجودا من بين الملفات العالقة التي وجدتها؛ ولم يذكر أمامي رغم أني تقابلت عديد المرات مع عـدد من السادة المحامين. وإذا كان للسادة المحـامين مقترحات في هذا الشأن فبالإمكـان طرحـها على مـائدة الحـوار والدرس.

قمتم في المدة الأخيرة بتدشين محكمة صفاقس 2 كمحكمة نموذجية. كما بلغنا أن محكمة تونس سيقع نقلها إلى حي الخضراء خلال مفتتح السنة القضائية المقبلة. هل هنالك تفكير في تغيير طريقة الاطلاع على الملفات الذي هو الآن ورقي، بينما أصبح الاطلاع في عديد بلدان العالم معلوماتي، مثل ما هو موجود لدى حافظ الملكية العقارية؟ هل هنالك تفكير في إدخال المنظومة المعلوماتية إلى المحاكم حتى يسهل الاطلاع على الملفات؟

هذا موضوع ليس بالصعب ولكنه يستلزم مزيدا من التفكير وكثيرا من العمل. ذلك أن وضع كل المحاكم حاليا ليس على ما يرام، من حيث التجهيزات ومن حيث البنية ومن جميع النواحي. كما أن حجم ميزانية الوزارة لا يسمح الآن بأن نحدث نقلة نوعية على مستوى الوضع المادي ونصل به إلى حد معقول ومقبول. كما اتخذت خلال السنوات الأخيرة قرارات بصورة مستعجلة. لما نحدث على سبيل المثال محكمة جديدة، لابد أن يتم ذلك بناء على دراسة وعلى توفّر إمكانيات. لقد تقرر إحداث محاكم ولما بادرنا بفتحها لم نجد لا قضاة ولا كتبة ولا إطارا إداريا، بل حتى التجهيزات والإعلامية لم تكن متوفرة. مما اضطرنا بخصوص محكمة سيقع فتحها في السنة القضائية المقبلة على الاقتطاع من ميزانية التصرف التابعة للوزارة لمواجهة حاجيات المحكمة الجديدة. فالقرار اتخذ بينما الإمكانيات لم تكن متوفرة؛ وقد تصرفنا لأن القرار اتخذ. لذا لا سبيل لفتح محاكم جديدة على حساب السير العادي لمحاكم قائمة، ولا مجال لفتح محكمة بطريقة عرجاء لا تتوفر فيها أبسط معايير العمل الإداري العادي من تجهيزات وأعوان وقضاة.

في ما يخص الإعلامية، تجربة الوزارة لم تكن ناجحة بالمرة. ذلك أنها أنجزت بأنصاف وأرباع حلول «وبمقتطعات» من هنا وهناك. كان من المفروض أن تكون المنظومة الإعلامية كاملة ومجدية وناجعة وتعمل لفائدة الجميع. لا تصبح التجربة ناجحة إلا لما يختفي الورق من المكاتب ونجد دقة وجدوى في استعمال المعلوماتية داخل المحاكم ، وأيضا لما نجد أن المعلومة تصل إلى المكاتب المعنية وإلى المحامي وإلى المواطن؛ إذا لم تسد المنظومة الإعلامية خدمات لكل هذه الشبكة. خلال المدة الأخيرة، وبعد النظر على المستوى الحكومي في برنامج ميزانية التنمية للخمس سنوات المقبلة، تفطنت إلى أن ميزانية المنظومة الإعلامية للوزارة تشكو نقصا هاما. فتفضل السيد رئيس الحكومة بإقرار اعتمادات إضافية خاصة بها. وسنشرع في العمل على المنظومة المعلوماتية بطرق علمية وجدية، اعتمادا على كفاءات يجب أن نوفرها. هذا مبدئيا التوجه الذي اتخذناه وإن شاء الله يحالفنا فيه النجاح، وسنتعاون جميعا بتبادل الخبرات والآراء على وضع منظومة إعلامية ناجعة.

لقد كان الارتقاء بالمنظومة الإعلامية من أول مشاغلي لما حللت بالوزارة؛ ذلك أنه بفضل تطويرها يرتقي عمل الإدارة والمحاكم ويصبح الجميع يعمل في راحة أكبر؛ ونصبح مثل بعض البلدان المتقدمة التي يمكن للمواطن فيها أن يتواصل مع المحكمة عبر هاتفه الذكي ؛ ولا أتحدث عن مكتب المحاماة . تلك هي أمنيتي. من المؤسف اليوم أن يتحول كاتب المحامي والمواطن ويقطع المسافات مع مشاكل حركة المرور، للحصول على معلومة من المحكمة (عدد القضية أو تاريخ الجلسة). نحن في واد وغيرنا في واد آخر.

المواطن والمحامي يشتكيان من مواقيت الجلسات التي لا تحترم، وفي هذا مضيعة للوقت وإهدار لطاقات هامة للمواطن، وكذلك يجبر المحامي على الانتظار الطويل في ظروف صعبة ويشاركه فيها القاضي نفسه. نلاحظ كذلك تأخيرا كبيرا جدا في تلخيص الأحكام، قد يصل إلى ستة أشهر وأكثر، رغم ما يقوم به القضاة من مجهود مضن. هل هناك مشروع لتحسين ظروف العمل في المحاكم؟

ينجم عن الأزمة التي تتحدث عنها نوع من التوتر، وأنا أتفهم أوضاع المواطنين والمحامين والموظفين الذين يعملون ويتوجهون نحو المرفق القضائي لحاجتهم إليه. لما نحلل الأسباب نعود دوما إلى معضلة النقص في الإطار الوظيفي وفي التجهيزات. تشكو المحاكم اليوم نقصا فادحا في أعوان الرقن وقد اضطررنا في وقت من الأوقات منذ ثلاث سنوات إلى الاستعانة بأعوان من خارج الوزارة لتجاوز الإشكال الهيكلي. لقد تم تسليم نسخ من الأحكام مدونة بخط اليد. هناك نقص أيضا في المعدات والحواسيب. لابد من توفر وسائل العمل لتلافي كل هذه النقائص.

نصل إلى السؤال الأخير والمتعلق بالمنظومة التشريعية.هل حان الوقت لإجراء تنقيح جذري لمجلة المرافعات التجارية والمدنية، وكذلك للمجلة الجزائية التي شرعتم في تنقيحها ولكن ما زالت عدة أبواب تتطلب مراجعة؟

لنا مجموعة من القوانين التي هي الآن بصدد التنقيح؛ وهي الآن معروضة على لجان تتكون من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين وخبراء؛ وأنت ذكرت عدة مجلات من بين النصوص المعنية. هناك تقدم ملحوظ في التنقيحات التي تهم مجلتين، من بينهما مجلة الإجراءات الجنائية التي أشرفت أشغالها على النهاية؛ بينما هنالك بطء في أعمال لجان تخص مجلات أخرى؛ و سأنظر مع أعضاء هذه اللجان في طرق الإسراع بوتيرة عملها، لأنه بودي أن تعمل بطرق أسرع لكي ننجز التغييرات في آجال غير بعيدة، ونحملها هذه الأفكار الجديدة التي من شأنها أن ترتقي بالمرفق القضائي الوطني.■

حاوره عبدالحفيظ الهرڤام وتوفيق الحبيب

اللجان المكلفة بمراجعة وتطوير عدد من القوانين والمجلات

- لجنة مراجعة المجلة الجزائية
- لجنة مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية
- لجنة مراجعة مجلة المرافعات المدنية والتجارية، وقد تكونت إلى جانب اللجنة المركزية لجنة فنية بمركز الدراسات القانونية والقضائية.
- لجنة لمراجعة مجلة التحكيم
- لجنة لمراجعة مجلة القانون الدولي الخاص
- لجنة إعداد النصوص التطبيقية لقانون الإجراءات الجماعية

ويشمل ذلك مراجعة قانون نوفمبر 1997 المتعلق بالمتصرفين القضائيين والمصفين وأمناء الفلسة .

- لجنة مراجعة القانون المنظم لسلك الخبراء العدليين ..

STAR
ASSURANCES تـأمينـــات

إخـدم مطمـــان مع "سـلامة الـــرّزق"

التـأمين ضد الأخطار المهنية المتعددة

Vous venez de créer votre entreprise ou vous êtes déjà en exercice ?

La STAR fait de l'adage « il vaut mieux prévenir que guérir » son fer de lance avec son nouveau produit, l'assurance Multirisque Professionnelle "Slamet Errezk", spécialement conçue pour les **chefs d'entreprises** PME et PMI, les **commerçants**, les **artisans**, et les **professions libérales**.

Rendez-vous dans l'un de nos 200 points de vente pour choisir l'une des 3 formules "Slamet Errezk". Une expertise gratuite évaluera votre capital engagé, et votre société bénéficiera ainsi d'une protection optimale.

Pour plus d'informations sur la nouvelle
Assurance Multirisque Professionnelle "Slamet Errezk" :

star.com.tn

الجيـــش عقيـــدة ورجـــال

في كل سنة من يوم 24 جوان تحتفل تونس بعيد الجيش ويتم تنظيم أنشطة متعددة تبرز الأعمال المختلفة للمؤسسة العسكرية. في البداية كان العيد يختصر على استعراض عسكري في شارع بالعاصمة أمام رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ويتم دعوة السفراء الأجانب لحضور المهرجان. ويقبل عدد كبير من المواطنين على هذا النشاط الذي يرون فيه فرصة نادرة للتعرف على المؤسسة العسكرية التي تلازم قشلاتها ولا تخرج منها إلا للتدرب في الفضاءات المفتوحة. ثم تطورت أنشطة المهرجان منذ منتصف التسعينات وبدأت المؤسسة العسكرية تقترب من المواطنين وتعرض نماذج من أعمالها داخل المدن التونسية وتنفذ المارطون الحدودي وهو عدو تناوب يقوم به العسكريون على كامل الحدود البرية والبحرية للتراب لبعث رسالة نبيلة مفادها أن مهمة القوات المسلحة هي حماية المواطن والذود عن كل شبر من التراب. وجاءت الثورة وانحصر إحياء الذكرى في مهرجان يتيم في القصر لا يحضره المواطن ولا يسمع ولا يرى عن أعمال الجيش إلا عبر ومضات سريعة ليلة العيد أو الليلة التي تليها. ولعل أفضل هدية نجود بها لجيشنا الأبي في مثل هذا الظرف تقديم دعوة لمن يغارعلى هذه المؤسسة العتيدة للتفكير مليا في مستقبلها والمشاركة في تطويرها والارتقاء بها الى الأفضل لتصبح قادرة على أداء مهمتها على أحسن وجه.

بقلم محمد النفطي

تطوير

القوات المسلحة يرتكز أساسا على فكـــرة إحيـــاء التقاليد العسكرية والإيمان بضرورة بنـــاء جيـــش قـــوي قـــادر على حماية الوطـــن، تنبني على إرادة سيـــاسية مسنـــودة بدعم شعبي واسع النطاق للمؤسسة العسكرية. وعندما تتوفر الإرادة فإن طريق الإصلاح سينبسط أمام كل الصعوبات ونبني جيـــشا قادرا على القيام بدوره بكل نجاعة وتتيســـر كل الخطـــوات الرامية إلى تنظيمـــه وتجهيزه وتدريبه على أسس علمية وعصرية.

التقاليد العسكرية روح القوات المسلحة

تشهد تونس يوم 24 جوان 2016 مرور ستين سنة على انبعاث قواتنا المسلحة. وحريّ بنا أن نعتمد لفظ انبعاث دون كلمات أخرى كنشأة أو تأسيس وذلك لما تحمله صفة البعث من دلالات تاريخية تجلب الاحترام لهذه المؤسسة النبيلة وتثير الاعتزاز بها فتملي علينا واجب العناية والارتقاء بها لتكون الدرع الواقي للوطن والحصن الحامي له من أطماع الأعداء والحاسدين والطامعين. وانبعاث بمعنى إحياء الجيش التونسي الأصيل، بعدما قبر طيلة أكثر من خمسة قرون، له أكثر من معنى وأوّله بناء تقاليد عسكرية تعتمد على تدريس التاريخ العسكري في المدارس العسكرية والمدنية لتنمية الحس الوطني والقيم المعنوية كالاعتزاز بالانتماء إلى الوطن والإخلاص له. ولا يسمح لنا بتجاهل إنجازات الجندي التونسي وبطولاته التي أبهرت العالم والتي لا نجد لها أثرا واسعا في تونس بينما تملأ رفوف مكتبات البلدان الغربية. ولا توجد

في بلادنا آثار لبطولات حنبعل إلا النزير مما كتبه مؤرخو روما عن معركة زاما. ولا نعرف عن حنبعل إلا هزيمته فيها بينما تدرس في الكليات العسكرية العليا بأمريكا استراتيجية الاقتراب المباشر لحنبعل وتكتيك اللف والكمين في معارك كان وبحيرة ترازيمان. وماذا نعرف عن ملحمة الجيش التونسي الذي فتح أسبانيا بقيادة طارق بن زياد وفتح صقلية بقيادة أسد بن الفرات وفتح مصر بقيادة جوهر الصقلي الذي بنى القاهرة وشيد جامع الأزهر وماذا نعرف عن جيش الدولة الحفصية الذي فرض سيطرته في حوض المتوسط طيلة أكثر من ثلاثة قرون ورفع راية تونس في كل أنحاء البحر المتوسط؟ ودراسة بطولات الجيش التونسي وتقاليد قتاله من شأنها أن تبعث مشاعر الفخر به لدى المواطن ورجل السياسية وممثل الشعب والمجتمع المدني ليؤمنوا بضرورة دعمه والنهوض به.

الملك نظام يعضده الجند والجند أعوان يكفلهم المال

الملك أو الحكم نظام يعضده الجند يحميه من كل التهديدات ودوام الدولة أو زوالها

مرتبط بقوة من يحميها وبالتالي فإن ضرورة امتلاك جيش قوي من شأنه أن يضمن العيش الآمن داخل التراب الوطني. وقد أثبتت الثورة والفترة التي تلتها أن دور القوات المسلحة كان حاسما في دوام الدولة.

فبعد مرور خمس سنوات على اندلاع ثورة جانفي 2011 التي لعبت فيها القوات المسلحة دورا عظيما إذ أثبتت ولاءها للوطن ولقيم الجمهورية والتزامها بمهمتها لحماية الشعب والمؤسسات الحكومية نجدها تتصدى بكل شجاعة للضربات الموجعة التي ترسلها أيادي الإرهاب من حين لآخر في محاولات عديدة لضرب معنويات جيشها.

وأمام بسالة جندنا باءت كل المحاولات بالفشل ولم تحط من عزيمة أبنائها وإنما زادت في إصرارها وحزمها واستبسالها في الدفاع عن الوطن والإخلاص له. ورغم كل ما يحيط بالمؤسسة العسكرية من صعوبات في مجالات عديدة كظروف العيش أو العمل أو الحياة الاجتماعية للعائلات العسكرية لم نسمع يوما تذمرا من القيادات أو من الأعوان بل نجدهم يتذامرون على محاربة أعداء الوطن ويحضون بعضهم البعض على مزيد الاستبسال في القتال ولا يتلاومون إلا عندما يشعرون بنقص في الأداء الميداني أمام العدو. لا وقت لديهم للاحتجاج والطلبات التي تخص مصالح المؤسسة ومصالح أفرادها وليس لهذا الصمت سبب سوى أنه من شيم المؤسسة الكريمة التي تثق في السلطة السياسية وفي المجتمع المدني للدفاع عن مصالح المؤسسة ومصالح أفرادها. ألم يحن الوقت للسياسيين والمجتمع المدني حتى يفيقوا من غيهم ويسعوا إلى النهوض بالمؤسسة العسكرية وتطويرها ؟

أعلى الممالك ما يبنى على الأسل

والأسل هو الحديد والرماح ويعني القوة ويقصد بها الجيش وهي من مقومات الدولة التي تتشكل من العناصر الثلاثة وهي الأرض والشعب والجيش الذي يحميهما ودونه لا يمكن أن نبني الدولة. والحماية حاجة إنسانية أساسية تؤمنها القوة الكافية والناجعة إذا توفرت سلمت الدولة وإذا غابت أو وهن الجيش هلكت الدولة. والأمثلة عديدة تثبت صحة هذا القول ولا حاجة في ذكرها كلها بل الاكتفاء بما جرى لبلادنا عبر التاريخ المتعارف عليه. ونذكر سقوط قرطاج العظيمة وحرقها بعدما هزم جيشها ولم يعد يذكر التاريخ سوى أسماء الكرام من أبطالها العسكريين الذين استبسلوا في قتالهم ولفّ النسيان سياسي قرطاج عندما خذلوا جيشهم .

و يجب ألاّ ننسى زوال الدولة التونسية العربية الإسلامية سنة 1574 عندما زال العنصر العربي نهائيا من الجيش التونسي وتم الاستنجاد بالباب العالي وجاء سنان باشا فاتحا فأقر الحكم العثماني وحكم الجيش التركي في بلادنا. وتوالت الهزات الى أن سقطت تونس في أيدي المستعمر الفرنسي لقمة سهلة لأن القوة الوطنية التي تحميها غير متوفرة. ولا يفوتنا ذكر ما يجري في البلاد العربية هذه الأيام لنستخلص العبرة مرة أخرى من أحداث الربيع العربي فنرى أن ليبيا انهارت ومازالت تدفع ثمن انهيار جيشها الوطني وتدفع العراق ثمن انهيار جيشها المهزوم سنة 2003 وستبقى سوريا على قيد الحياة ما دام جيشها مستبسلا. ولكن تونس ستظلّ قائمة بجيشها المتواضع الإمكانيات وكذلك مصر ستبقى بقوة جيشها. وللسائل أن يسأل كيف؟ والجواب ببساطة وإيجاز كبير يكمن في كلمتين: العقيدة والرجال.

وقد لا ينفع الخيل الكرام ولا القنا إذا لم يكن فوق الكرام كرام

هناك إجابة أزلية جاهزة يتذرع بها كل مسؤول مهما علا شأنه لتبرير ضعف الأداء في العمل أو لتصور عملية إصلاح المنظومة التي ينتمي إليها وهي قلة الوسائل أو «الوسيلة تدبر الحيلة». يركز على طلب عدد كبير من الوسائل البشرية وقدر وافر من الاعتمادات المالية ويختار الوسائل المادية المتطورة (آخر صيحة في التكنولوجيا) ولا يعتمد في تفكيره على قيمة العنصر البشري الذي يطوّع الآلة، ولا يجهد نفسه في ترشيد الوسائل المالية ليتم صرفها في الضروريات ويظن أن الآلة المتطورة تصنع العامل الناجح وتؤدي كل الوظائف بسهولة ونجاعة دون إعانة من الفرد. والتاريخ يذكر أنه كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بفضل إيمان الرجال وإخلاصهم للوطن وبالتدريب والانضباط أما الوسائل المادية فهي مؤثرة لا محالة ولكنها تأتي في المقام الثاني. ومن بين الأمثلة التي لا نريد سماعها ونحرم ذكرها هي دولة إسرائيل التي بنيت على الأسل واستطاعت أن تصمد أمام كل جيرانها بفضل إيمان مواطنيها بقيمة بقاء دولتهم.

وتلك العقيدة القوية هي قوام دوامها الى جانب قيمة العنصر البشري والمادي. وتطور الآلة الحربية وحدها لا ينفع وما جرى في غزو الكويت وتهديد السعودية سنة 1991 خير شاهد على ذلك. فالجيش الكويتي كان مجهزا بأحدث الأسلحة ولم يصمد ساعة واحدة أمام الهجوم العراقي. واستنجدت السعودية بأمريكا لتدافع عنها والحال أنها تملك أكبر

NOUVEAU

OUVERTURE
DE 2 NOUVELLES
AGENCES BT

MOKNINE 150-152 Avenue Habib Bourguiba, 5050 MOKNINE
Tél : 70 025 121 / Fax : 70 025 521

BOUMHEL Rés. Rayhanne - Bld de l'Environnement, 2097 Boumhel - Ben Arous
Tél : 70 025 122 / Fax : 70 025 522

Hors Normes (2016)

Nous réaliserons vos vœux

www.bt.com.tn

Centre d'appels Banque de Tunisie
Email : callcenter@bt.com.tn
81/101212

البنك التونسي
BANQUE DE TUNISIE

AUGMENTATION DE CAPITAL DE AMI ASSURANCES RESERVEE A UN PARTENAIRE STRATEGIQUE

AVIS D'APPEL A MANIFESTATION D'INTERET

OBJET DE L'APPEL D'OFFRES

La société Assurances Multirisques Ittihad («AMI Assurances» ou la «Société») envisage l'ouverture de son capital, moyennant une augmentation de capital réservée, à hauteur de 35% après augmentation («L'Opération»), à un partenaire stratégique qui sera retenu sur appel d'offres international et qui sera en mesure d'apporter un savoir faire conséquent afin de participer au développement de son offre technique et commerciale et au renforcement de son assise financière.

AMI Assurances a obtenu son agrément en Août 2003 et est entrée en activité en Octobre de la même année. Opérant sous forme de mutuelle, jusqu'au 28 décembre 2013, date de la tenue de l'AGE qui a décidé la transformation de la Société de la forme mutuelle en société anonyme dont la dénomination sociale a été modifiée de « Assurances Mutuelles Ittihad » à « Assurances Multirisques Ittihad ».

L'Assemblée Générale Extraordinaire tenu le 18 octobre 2014 a décidé l'ouverture de son capital moyennant une augmentation de capital réservée, à hauteur de 35% après augmentation à un partenaire stratégique.

OBJECTIFS VISES

L'objectif visé par AMI Assurances par un tel partenariat est de s'associer à un partenaire-métier ayant une capacité à :

I. Développer et mettre en place une stratégie industrielle de la Société

II. Accélérer le rythme de sa croissance et de création de valeur

III. Lui faire bénéficier de son expertise en matière de

- Nouvelles techniques commerciales et de distribution ;
- Conception de nouveaux produits ;
- Organisation optimale et
- Optimisation de sa productivité et de sa rentabilité.

IV. Consolider les atouts dont AMI Assurances dispose en tant qu'assureur à fort potentiel

CONSIDERATIONS CLES

- AMI Assurances n'a cessé d'améliorer ses fondamentaux et de confirmer ses réelles ambitions pour un meilleur positionnement et un rôle plus dynamique au sein du secteur de l'assurance tunisien.
- Après douze ans d'exercice, AMI Assurances s'assure aujourd'hui une place de choix au sein d'un secteur relativement fragmenté. Elle a pu conquérir une part de marché significative pour occuper la 4ème place du marché en 2015.
- Le développement soutenu de ses canaux de distribution a permis à AMI Assurances de disposer d'un réseau commercial qui comprend 129 agences, 35 courtiers et une succursale, répartis sur tout le territoire tunisien.
- Ce réseau lui permet d'assurer une meilleure proximité avec sa clientèle et de présenter une gamme de produits aussi bien pour les particuliers que pour les entreprises.

PROCESSUS D'INSCRIPTION

Les investisseurs désirant participer à l'appel d'offres peuvent manifester leurs intérêts seuls ou en formant un consortium.

Les investisseurs éligibles à la participation sont :

- Les sociétés ou groupes de sociétés du métier de l'assurance
  Et/ou
- Les institutionnels financiers de renommée internationale disposant d'un track record en Assurances.

Afin de manifester leurs intérêts, les investisseurs sont invités à adresser à la BAT, dont les coordonnées sont mentionnées ci-dessous, une fiche de présentation («Fiche de Présentation») dûment remplie et signée conformément aux modèle disponible pour téléchargement sur le site de la BAT (www.bat.com.tn).

L'Investisseur Potentiel manifestant son intérêt individuellement ou sous forme d'un Consortium sera sélectionné selon les critères suivants :

- Connaissance préalable du secteur de l'assurance ;
- Qualité du management ;
- Solidité financière & respect des normes prudentielles ;
- Présence régionale et/ou internationale ;
- Capacité à appuyer et contribuer au développement d'AMI Assurances.

Les inscriptions des investisseurs éligibles seront confirmées dans les 72 heures à partir de la réception de leurs demandes d'inscription respectives.

RETRAIT DU DOSSIER D'APPEL D'OFFRES

Les investisseurs inscrits au processus seront invités à retirer auprès du Conseiller le dossier d'appel d'offres («DAO») et le Règlement de la Data Room contre signature d'un accord de confidentialité («NDA») conformément aux modèle disponible pour téléchargement sur le site de la BAT (www.bat.com.tn) et payement des frais de participation, non remboursables, s'élevant à cinq mille (5.000) dinars tunisiens ou deux mille deux cents (2.200) euros ou deux mille huit cents (2.800) US$. Les frais de participation sont payables par chèque certifié ou par virement à l'ordre de la BAT au compte ouvert à la STB sous le **n° 10.010.124.1085140.788.94**.

TRAVAUX DE DUE DILIGENCE

Les investisseurs ayant retiré le DAO et le Règlement de la Data Room auront la possibilité de conduire les travaux de due diligence dans le cadre d'une data room électronique qui sera ouverte selon un calendrier et des modalités spécifiques (règlement de la data room et liste des documents consultables). Suite à l'accès à la Data Room, chaque investisseur aura la possibilité de poser des questions et de demander des amendements au projet d'acte de souscription annexé au DAO dans le cadre de la phase Questions/Réponses («Q&A»).

La finalisation de l'Opération est prévue pour le 4ème trimestre de 2016.

Contacts et informations :

La Banque d'Affaires de Tunisie (la «**BAT**» ou le «Conseiller») a été retenue comme conseiller exclusif de AMI Assurances pour la réalisation de l'Opération.
Toute demande d'informations, de l'accord de confidentialité, de la fiche de présentation doit être adressée à :

Att. : M. Thameur CHAGOUR / M. Tarek MANSOUR
10 bis, Rue Mahmoud El Materi, Mutuelleville, 1002 Tunis, Tunisie
Tél. : +216 71 143 804 / +216 71 143 806 - Fax : +216 71 891 678
Emails : c.thameur@bat.com.tn / tarek.mansour@bat.com.tn Site web : www.bat.com.tn

ترسانة حربية في البلاد العربية. وفي سنة 2011 انهارت الدولة الليبية التي تملك أكبر وأحدث ترسانة حربية في العالم الثالث ولم يصمد جيشها إلا أسابيع معدودة. والأسباب الميدانية لهذه الهزائم عديدة ولكن الدروس الاستراتيجية واحدة: غياب العقيدة وضعف الرجال الكرام .

ومن لم يرم صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر

الصعود إلى القمة ليس أمرا مستحيلا في بلادنا فقد أثبت الشعب التونسي في عديد المرات أنه قادر على تخطي كل الصعاب. فإن آمن بوظيفة المؤسسة العسكرية ورأى حتمية النهوض بها والصعود بها الى القمة فالطريق مؤشر وواضح وما ينقص إلا الإرادة السياسية ثم المضي قدما في انجاز خطوات إصلاحية وأهمها :

إنجاز السياسة الأمنية: يعتبر التفكير في تطوير المؤسسة العسكرية أمرا مشروعا وفي غاية الأهمية لأن تونس تواجه الآن أخطارا عديدة تهدد أمنها القومي. وليس الإرهاب هو الخطر الوحيد الذي يهددها وإنما يتعدى ذلك ليشمل خطر العدوان الخارجي. وربما لا يريد الخبراء التطرق إلى هذه الفرضية ولكن المحيط العربي شهد منذ استقلال تونس ما يزيد عن 15 حربا منها 5 حروب تقليدية عربية-عربية (مصر ـ اليمن، و الجزائر ـ المغرب ومصر ـ ليبيا والعراق ـ الكويت والسعودية ـ اليمن). ثلاثة حروب مصرية اسرائيلية وأكثر من ستّة نزاعات مسلحة محدودة بين اسرائيل وجيرانها (فلسطين ولبنان والأردن وسوريا) وأربع حروب أهلية (اليمن ولبنان والجزائر وليبيا) وعدوانان على العراق والحرب العراقية الإيرانية. وهو معدل حرب كل ثلاث سنوات وإذا احتسبنا المدة الطويلة التي تستغرقها الحروب الأهلية فإن المعدل يكاد يصل إلى نزاع دائم. وما عسى أن تكون العبرة من هذا الوضع سوى أن نستنتج أن الخطر محدق بتونس ويتطلب منها التهيؤ لمجابهته وإعداد العدة لردع كل من تسول له نفسه التفكير في الاعتداء عليها.

والردع يتطلب جيشا قويا قادرا على حماية التراب والذود عن استقلال البلاد وحماية المؤسسات والمواطنين. وأفضل وسيلة لبناء هذا الجيش هو الشروع في إصلاحه حتى يواكب التطور الحاصل في أنواع التهديدات الجديدة وفي أساليب العمل وفي التجهيزات. ويمكن اختزال كل هذه الأعمال في إنجاز وثيقة توجيهية تبين السياسة الأمنية للدولة وتوضح المخطط المالي لتجهيز الجيش وبناء وحداته.

إنجاز عقيدة عسكرية: في كلمة هي كيف نقاتل أو كيف نتصدى للتهديدات. والعقيدة العسكرية هي مجمل الوثائق التي توضح كل صغيرة وكبيرة في مجالات العيش والعمل والتدريب والعمليات فتوحدها وتحدد طريقة تنفيذها.

تكوين القادة: إذا كان العنصر البشري أهم مقومات القوات المسلحة فالقائد يتحمل مسؤولية النجاح أو الإخفاق الميداني. ومن الضروري أن تتمّ العناية بتكوينهم كقادة عسكريين ميدانيين واختيار أفضلهم لإدارة الوحدات الميدانية.

تكوين النماذج: ويقصد بها السعي إلى تكوين وحدات عسكرية نموذجية في أهم الاختصاصات التي ليست ضرورية

في الوقت الحاضر وعلى المدى المتوسط لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والتي قد تكون صالحة بعد عشر سنين على سبيل المثال وتشمل بصفة عامة القدرات المادية المتطورة. ويتم تحديدها من طرف المكتب العسكري للدراسات الاستراتيجية.

التصنيع العسكري: أصبح خيارا استراتيجيا لتوفير الحاجيات الضرورية للقوات المسلحة ويضمن الاحتفاظ بهامش مناسب لاستقلالية القرار السياسي عند الاقتضاء. (انظر المقال الصادر في ليدرز العربية عدد 5 من 15 ماي إلى 15 جوان 2016)

التدريب المشترك: تحتاج الوحدات العسكرية التونسية إلى الاحتكاك بالجيوش الصديقة المتطورة لكسب الخبرة الميدانية والفنية. ولا يمكن لها أن ترفع مستوى تدريبها العملياتي إلا عندما تشترك في تدريبات ميدانية مع نظيراتها.

لتونس جيش تتوفر لديه المقومات الأساسية ليصبح قديرا وينسج على تقاليد وآثار الجيش التونسي الأصيل الذي رفع راية الوطن عاليا وكتب صفحات تاريخه بأحرف من ذهب. ومن أهم هذه المقومات القيم المعنوية التي يحملها قادته وجنوده من إخلاص للوطن ونكران الذات والشجاعة والشرف. ومن الواجب دعم مؤسستنا العسكرية وتعزيزها ماديّا لتحمي حمى الوطن العزيز. عاشت المؤسسة العسكرية درعا لتونس أبد الدهر.■

م.ن

الفصل 96 من المجلة الجزائية: هـ

جاءت صياغة الفصل المذكور آنذاك على نحو يسمح بتتبع الموظفين وأشباه الموظفين الذين توجد أموال أو مكاسب عمومية بين أيديهم لحفظها أو إدارتها او بيعها أو شـــرائها، فتصـــرفوا فيها بطـــريقة مخـــالفة للقانون من أجل إلحاق ضرر بالمال العام أو لتحقيق فائدة لصالحهم أو لغيرهم .

استعمال هذا الفصل المذكور بعد 14 جانفي

استعمل هذا الفصل المذكور بعد انهيار النظام السابق لمباشرة التتبع ضد الوزراء السابقين وكبار الموظفين والمستشارين السابقين لرئيس الجمهورية، وبذلك انطلقت التتبعات ضد هؤلاء، وأوقف عدد كبير منهم لتتبعهم في مختلف القضايا ،وهي تتبعات تعلقت بالتصرف في البنوك والمؤسسات المالية العمومية وسائر الصفقات العمومية وتسويغ الأراضي الفلاحية الدولية وبيع الأسهم التابعة لبعض المؤسسات البنكية .

ولو تأملنا في منطوق الفصل المذكور لتبين لنا أنّ هذا الفصل يؤسس لجريمة تقوم على ركن مادي وركن معنوي باعتبارها جريمة قصدية، وبالرجوع إلى الركن المادي فإنّ توفره يستوجب تحقق أربعة عناصر وهي أن يكون الفاعل الأصلي موظفا أو شبه موظف وأن تكون هناك أموال أو مكاسب بن يديه لحفظها أو إدارتها أو بيعها أو شرائها، وأن يخالف التراتيب المعمول بها وأن يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر بالمال العام أو منفعة شخصية للمتهم أو للغير .

و مبـــدئيا فإن مفهوم الموظف أو شبهه هو مفهـــوم لا يثـــير جـــدلا لأن المـــوظف هو من يكون مشمولا بقانون الوظيفة العمومية، أما شبه الموظف فهو من يعمل بالمؤسسات العمومية والدواوين والبلديات، ولكن فقه القضاء في تونس سار منذ سنة 2011 على نهج مخالف لذلك وذهب إلى أن الوزير وكاتب الدولة والمستشار برئاسة الجمهورية ورئيس الجمهورية بمثـــابة الموظفين، والحال أن فقه القضاء الأجنبي لا يعتبر الوزير موظفا وكذلك الشأن بالنسبة إلى رئيس الجمهورية وهو نفس التوجه الذي كان عليه الأمر في السابق إذ أنّ الوزير كان لا يحال على المحاكم العدلية بل يحال على محكمة عليا نص عليها دستور 1959. لكن إلغـــاء دستور 1959 وضع القضاة أمام خيارات صعبة باعتبار أن دستور 59 قد وقع الغاؤه بعـــد الثورة.

بقلم الأستاذ عادل كعنيش

توالت إحالات النيابة العمومية للموظفين العموميين والمسؤولين السياسيين على القضاء بعد سقوط النظام السابق من أجل ارتكابهم لجريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية، هذا الفصل الذي صيغ على حالته الراهنة في سنة 1985 عندما كان المرحوم محمد مزالي وزيرا أوّل فتم وضعه بطريقة تمكن من تتبع المسؤولين بالشركات والدواوين الوطنية قضائيا لمخالفتهم القوانين المعمول بها في الصفقات العمومية.

ـل يضمـن التّصـــدّي للـــفسـاد؟

أما بالنسبة إلى الأموال والمكاسب التي توجد بين يدي المتهم فقد توصل القضاة بعد أخذ ورد إلى اعتبار أن المستشارين السابقين برئاسة الجمهورية لا يمكن تتبعهم على أساس الفصل 96 من المجلة الجزائية لعدم وجود أموال أو مكاسب بين أيديهم إذ أن الأمر عدد 1953 لسنة 1990 الذي ضبط سلطة المستشار جعل مهمته تتمثل في إبداء النظر في المسائل التي تعرض عليه من رئيس الجمهورية وإبلاغ تعليماته لكبار موظفي الدولة والوزراء، فاستقر رأي أغلب المحاكم آخر المطاف وبعد تردد كبير على تبـرئة ساحة المستشـارين الذيـن ليسـت لهم صلاحـيات تقريرية بل أن دورهم هو استشاري بحت.

وإلى جانب الركن المادي فإن الركن المعنوي يفرض وجود قصد جنائي خاص وعام أي أن يكون المتهم قد أتى عمله وهو يعلم أنه يخالف القانون وأنه بصنيعه هذا سيلحق مضرة بالمال العام أو منفعة للمتهم أو لغيره.

إشكالات في التأويل

لقـد تمسك الدفـاع عن المتهمين في كثير من القضـايا المتعلقـة بالإحالات طبق الفصل المذكـور بأن الوزير أو المستشـار لا يمكن إدانته إلا إذا أقدم على فعلته عن قصد وباختيار حر منـه، وبـما أن النظام التونسي كان نظاما رئاسيا فإن المسؤول السيـاسي الأول أمام الشعب هو رئيس الجمهـورية أمـا الوزراء فإنهم غير مسـؤولين أمام الشعـب عندما تصـدر إليهـم الأوامر من رئيس الجمهـورية فلذلك هم مدعوون إلى تنفيذ أوامره وعدم منـاقشـتها وعلى هـذا الأسـاس فإنهـم يتمتعون بقرينة الإعفاء من المسؤولية تطبيقا لأحـكام الفصل 42 من المجلة الجزائية الذي جعل الفرد غير مسـؤول عنـدما يقوم بعمـل بمقتضى القـانون أو بموجب إذن من السلـط التي لهـا النظر.

ولئن توصل القضاء في آخر المطاف إلى تبرئة ساحة المستشارين السابقين سواء كفاعلين أصليين أو كشركاء باعتبار أن مهمتهم كانت تفرض عليهم قانونا تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية، فإنّ القضاء رفض سحب مقتضيات الفصل 42 من المجلة الجزائية في خصوص الوزراء وباقي كبار الموظفين معتبرا أن التعليمات الرئاسية التي قد تعفي من المسؤولية يجب أن تكون كتابية وأن لا تكون مشوبة بخرق قانوني واضح وبالتالي جعل الوزير في وضعية صعبة لأنه حمّله مسؤولية عدم تنفيذ أوامر رئيس الدولة، إذ عليه أن يتثبت منها ويمتنع عن تنفيذها إذا كانت مشوبة بخرق واضح للقانون.

سيف مسلول

لقد شكل الفصل 96 من المجلة الجزائية في غياب نص آخر سيفا مسلولا على رقاب المسؤولين السابقين ووقع تحميله أكثر مما يحتمل، و أصبح هذا الفصل اليوم هاجسا أمام كل من يضطلع بمهمة وزارية أو يرأس مؤسسة اقتصادية أو بنكية عمومية و كلّ مسؤول عن التصرّف بإدارة عموميّة أو شبه عموميّة هو ما من شأنه أن يعيق التصرف العادي لأن المسؤول، مهما كانت درايته بالقانون، قد يجد نفسه موضوع إحالة باعتبار أن هذا الفصل يشكل جناية ذات عقوبة بدنية خطيرة لذلك فإنّ المنظومة التشريعية تحتاج إلى تدخل المشرع من جديد حتى تصاغ جريمة تزجر بوضوح سوء التصرف والفساد المالي بالنسبة إلى أعضاء الحكومة والموظفين العموميين بطريقة أكثر دقة لتجنب المنزلقات الخطيرة التي قد يجد المسؤول نفسه مورطا فيها رغم أنه لم يحصل على أية فائدة لنفسه أو للغير.

وبات تنقيح هذ الفصل أكثر من ضروري حتّى لا تنعدم نهائيا لدى المسؤول الوطني ملكة الاجتهاد والمبادرة فتكون مصالح الوطن بأسره قد ضاعت وراء ضبابية قانونية يتعيّن رفعها.■

ع.ك

المسألة التّربويّة في تونس: بين دين

بقلم حبيب الدريدي

تعيش المدرسة التّونسيّة في مثل هذه الفترة من كلّ سنة شهرا مميّزا هو شهر الحصاد المدرسيّ حيث تُجْرَى مختلف الامتحانات الوطنيّة ويُعْلَن عن نتائجها، وهي مناسبة يُستَأنف فيها النّقاش حول واقع المنظومة التّربويّة في بلادنا ويعود الجدل بشأن أنجع السّبل إلى إخراج المدرسة من وهنها ومعالجة مشكلاتها.
ولم تخل المقاربات المختلفة في هذا المجال من تردّد وارتباك تترجم عنهما محاولات الإصلاح المتتالية التّي طالت هذه المنظومة والمساعي المتكرّرة من أجل تشخيص مواطن الخلل والنّقص فيها واستمرار البحث عن الطّرق الكفيلة بتعديل مساراتها وتصويب اتّجاهاتها.

غير أنّ النّاظر في هذه المحاولات يلاحظ أنّها ظلّت على الدّوام متّصلة بفروع الأزمة دون أصولها، تلامس سطحها ولا تنفذ إلى عمقها، فهي تنعقد في الغالب الأعمّ على البرامج والتّكوين والتّقييم والزّمن المدرسيّ وما شابه ذلك من المسائل التّقنيّة الصّرفة ولا تهتمّ بإعادة النّظر في التّصوّرات المتحكّمة في رؤيتنا إلى المدرسة ووظائفها.

وعلى هذا النّحو لم تستند برامج الإصلاح إلى قراءة معمّقة في الأسباب البعيدة لمشكلات التّربية عندنا، وهي أسباب تتعلّق - في تقديرنا - بما طرأ على أنظمة المعرفة من تحوّلات لم تواكبها المدرسة فانعكس ذلك على منزلتها ووظائفها وعلاقاتها بمحيطها الموضوعيّ.

فما هي تجلّيات هذه الأزمة؟ وكيف نفسّر أسبابها؟ وهل من سبيل إلى إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها؟

تكاد تلتقي جلّ المقاربات التّي اهتمّت بتقييم المنظومة التّربويّة في تونس حول تشخيص موحّد يضبط مظاهر القصور والوهن في تراجع مستوى التّكوين وضعف مكتسبات خريجّي هذه المنظومة، وتراجع درجات الحرص على الانضباط والتّأطير داخل المؤسّسة (تفاقم ظواهر الغشّ والعنف وتعاطي المخدّرات والغياب والتّهاون في التّحصيل)، وتدنّي الكفاءة الصّناعيّة والبيداغوجيّة لجانب هامّ من المدرّسين، وضعف الصّلة بين المدرسة وسوق الشّغل، وبالتّالي بين التّكوين والإدماج. وإذا رمنا الفحص عن العوامل التّي أدّت إلى هذه النّتيجة أمكن أن نردّها إلى اختلال التّوازن بين نتاج المدرسة (العرض) وحاجات المجتمع (الطّلب)، فقد مرّ هذا النّتاج من النَّفَاقِ إلى البَوَار، وتحوّل الطّلب على مخرجات المدرسة إلى زُهد فيها، وقد حدث هذا الاختلال على نحو متدرّج توضّحه المراحل الثّلاث التّي مرّت بها المدرسة التّونسيّة بعد الاستقلال.

مرحلة «سيادة المدرسة»

ظلّت المدرسة على امتداد جيل كامل محطّ أنظار بناة الدّولة الحديثة ومركز اهتمامهم ومستودع آمال المجتمع وطموحاته وتطلّعاته، وذلك لسببين رئيسيّين على الأقل:

- السّبب الأوّل هيكليّ بشريّ، ذلك أنّ هذه المرحلة اتّسمت بالحاجة الماسّة إلى المدرسة والطّلب الملحّ على نتاجها: حاجة البلاد إلى الكوادر والإطارات الصّغرى والوسطى والعليا من أجل الإيفاء بمتطلّبات الإدارة المُتَوْنَسة وأجهزة الدّولة ومؤسّساتها ومصالحها في مختلف القطاعات والميادين.

ـاميّـة المعـرفة وسـكونيّة المدرسـة

- السّبب الثّاني فكريّ سياسيّ، فالملاحَظُ أنَّ الحاجـة إلى المدرسة في تلك المرحلة كانت حـاجة إلى فضـاء حـاضن لقيم الحداثة والتّنوير والانفتاح التّي ظهرت بوادرها في سنّ مجلّة الأحوال الشّخصيّة وإلغاء التّعليم الزّيتوني والقضاء الشّرعي وحلّ الأحباس، ومن ثمّ كان الرّهان على المدرسة رهانا مصيريّا وحاسما على أكثر من صعيد، فقد أُنيط بها أن تكون السّند القويّ لعمليّة البناء الحضاريّ الشّامل (بناء الدّولة وبناء المجتمع وبناء الفكر).

وإذا عدنا إلى تلك الحقبة لاحظـنا أنّ تحرير المرأة مثلا لم تحقّقه أحكام المجلّة بقـدر مـا حقّقتـه المـدرسة التّي مكّنت الفتاة من التّعلّم والاختلاط والارتقاء في مدارج المعرفة وتقلّد الوظائف واقتحام كلّ مجالات العمل والنّشـاط، كمـا أنّ تحديث المجتمع لم تحقّقـه القـوانين والتّشريعات بقدر ما حقّقتـه المـدرسة التّي أنارت العقول وفتحـت البصـائر وصقلت الأذهان وأنضجت ملكة التّفكير والتّدبّر وأكسبـت المتعلّميـن آليّات التّحليل والقراءة والفهم.

ولهذه الأسباب وضعت الدّولة النّاشئة كلّ ثقلها من أجل إنجاح الرّهان على

المدرسة، وتجلّى ذلك في الحرص على جودة البرامج ودسامتها، والاهتمام بمتانة تكوين المدرّسين، واعتماد نظام تأديبي صارم شديد، وتكثيف العمل الاجتماعيّ المدرسيّ وتعزيز الإحاطة بالتّلاميذ.

وترتّب عن ذلك كلّه أن اقترنت المدرسة بالقيم الإيجابيّة الماديّة منها والمعنويّة، فكانت رمز الارتقاء الاجتماعي والرّفاه المادّي، ورمز المعرفة والوجاهة والقيمة الاعتباريّة أيضا. وفي الجملة كانت المدرسة أيقونة المشروع الحضاريّ والمجتمعيّ للدّولة، ففي المدرسة تشكّلت ملامح تونس الحديثة، وبواسطة المدرسة نجح السّاسة في تغيير المجتمع وتغيير الفكر وتغيير الذّهنيّات.

مرحلة الإشباع والاستقرار

ما كاد الجيل المدرسيّ الأوّل ينتهي حتّى كانت المدرسة قد أرست مواضعات اجتماعيّة ناشئة وكرّست عادات وتقاليد مخصوصة وفرضت نمط عيش جديد وجذّرت سلوكات وتمثّلات أساسها علاقة المجتمع بالمدرسة، وهكذا صرنا نتحدّث عن عودة مدرسيّة تُتخَّذ لها استعدادات خاصّة، وامتحانات مدرسيّة تُجنَّد الطّاقات والامكانات لإنجاحها، وعطل مدرسيّة تبرمَج بعناية وتكيّف حياة التّلاميذ والعائلة، وظهرت تقاليد في التّفوّق المدرسيّ وتبارت مؤسّسات وجهات في النّبوغ والنّجابة، وبدأ في المقابل الحديث عن معالجة الفشل المدرسيّ والانقطاع المدرسيّ، وصارت الجامعات تدرّس علم الاجتماع المدرسيّ وعلم النّفس المدرسيّ ... بل إنّ المدرسة باتت نعتا لكثير من الأنشطة التّي كانت تبدو منفصلة عنها فانتشرت عبارات مثل النّقل المدرسيّ والصّحّة المدرسيّة والرياضة المدرسيّة والمسرح المدرسيّ وغيرها.

ويدلّ هذا الحضور الواسع على مدى انغراس المدرسة في الوعي الجماعيّ الذّي اعتبرها المشتل PÉPINIÈRE الذّي تتزوّد

منه الدّولة والمجتمع والمعبر الضّروريّ إلى الحياة الكريمة.

غير أنّ هذا الرّسوخ والاستقرار تحوّلا شيئا فشيئا إلى ضرب من الجمود والثّبات بعدما حقّقت الدّولة ومؤسّساتها الاكتفاء من نتاج المدرسة وحدثت حالة من الإشباع والوفرة. وهكذا لم يقع التّعاطي مع مشكلات المدرسة بالحسّ الاستباقي المطلوب وبالرؤية الاستشرافيّة اللّازمة فاتّجهت المدرسة إلى ما يشبه السّكونيّة STATISME والتكلّس، مما أفرز ضربين من الاختلال: اختلال بين تحوّلات المجتمع وتبدّلاته المتسارعة وبين ركود المدرسة وثباتها على حالها، واختلال بين ديناميكيّة المعرفة وحركيّتها المتزايدة وبين اجترار المدرسة للأنظمة المعرفيّة القديمة.

مرحلة التّراجع والانحدار

عندما استوفت المدرسة أدوارها السّابقة ولبّت الحاجات التّي اقتضتها تلك المرحلة ظهرت في محيطها الموضوعيّ حاجات جديدة ومقتضيات مستحدثة لم تكن المدرسة – بحكم انتهائها إلى الثّبات والسّكون – مهيّأة للإيفاء بها، فالمدرسة التّي تمكّنت في ما مضى من كسب معركة الكمّ باتت أمام معركة جديدة هي معركة الجودة العالية والمعرفة الشّاملة والجوهريّة وتطوير الكفاءة الطّبيعيّة للفكر وتنميّة الفهم وإصلاح مناهج المعرفة، ولكنّها لم تقو على أداء هذه الوظيفة الجديدة لأنّها لم تجدّد رهاناتها ولم تجدّد أهدافها الكبرى ووسائل عملها. لقد شهد العالم انفجارا معرفيّا تشعّبت معه فروع المعرفة وتداخلت أبوابها، كما شهد انفجارا اتّصاليّا ومعلوماتيّا تطوّرت بمقتضاه وسائط المعرفة ومحاملها وقنواتها، واكتشفت العلوم العرفانيّة LES SCIENCES COGNITIVES مناطق مجهولة في الدّماغ البشريّ وطاقات هائلة للتّفكير والإنجاز وأنماطا جديدة للذّكاء، ومن ثَمّ طُرحَت على المدرسة مطالب جديدة ومهامّ مغايرة هي إنتاج أدمغة بمواصفات عالية الجودة وإنتاج الكفاءة المواكبة للتطوّرات الجديدة. ولمّا كانت المدرسة على درجة من التّرهّل والتّقادم بما جعلها جهازا تقليديّا مثقلا بالرّواسم القديمة كان من الطّبيعي أن تراقب هذه التّحوّلات بعين الكليل العاجز، وبهذا نفهم تراجع الطّلب على نتاج المدرسة وزهد المحيط الموضوعيّ في مخرجاتها.

لقد تغيّرت الحاجيّات ولم تتغيّر المدرسة التّي عُهدَت إليها تلبية تلك الحاجيّات، ففي الوقت الذّي فرض الواقع الجديد قيم الجودة والكفاءة العالية والعمل الجادّ والقدرة على المنافسة الشّديدة سقطت المدرسة في التّساهل في التّكوين والتّساهل في التّقييم وتضخيم الأعداد وتشجيع المجهود الأدنى والقبول بالتّهاون والخمول، وحين كان فلاسفة التّربية وعلماؤها ينظّرون «لبيداغوجيا الذّكاء» كنّا نروّج – من حيث لا نعلم – للرّداءة تحت مسمّى «بيداغوجيا النّجاح».

ومن هنا حدث التحوّل الحاسم في مسار المدرسة وصرنا إزاء مفارقات غريبة، إذ انتقلنا من «المدرسة الحافز» إلى «المدرسة العبء»، وبعد أن كان التّعليم مصعدا اجتماعيّا أصبح من المنظور الشّعبيّ قرينا للبطالة أو محدوديّة الدّخل، وبعد أن اعتبرت سنوات طلب العلم سبيلا إلى كسب المستقبل صارت تُرى إهدارا للوقت، وبعد أن كانت المعرفة قيمة اعتباريّة ومبعث فخر واعتزاز أضحت مسلكا غير مأمون العثار.

كيف السّبيل إلى الإصلاح الحقّ؟

لا شكّ في أنّ منظومة التّعليم تنتج اليوم مخرجات متواضعة القيمة، والسّبب – كما أسلفنا - يعود إلى أنّها كانت ذاهلة عن التّحوّلات المعرفيّة والمنهجيّة التّي شهدها مجال التّربية في العشريّات الأخيرة، وليس أمامها اليوم سوى أن تمضي بكلّ تصميم نحو تطوير القدرات والكفاءات وأشكال الذّكاء التّي تزوّد بها المتعلّمين، وأن تتفاعل بسرعة فائقة مع تجدّد المعارف وتشعّب فروعها وأبوابها، وأن تواكب الانفجار الذّي تشهده تكنولوجيّات الاتصال والمعلومات مواكبة حقيقيّة، وأن تمنح مسالك التّعليم التّطبيقيّ والصّناعيّ ذي الجودة العالية الحجم الذّي تستحقّه في شبكة التّكوين، وأن تحكم ربط مسارات التّكوين بالمهن المستحدثة ومستجدّات سوق الشّغل وميادين النّشاط الجديدة.

إنّ المدرسة مرتبطة – في أصل الأشياء - بحركيّة المعرفة التّي تقوم على نشرها وبحركيّة المجتمع الذي تتنزّل فيه، وإذا كانت أزمتها متأتّية من تقطّع الأسباب بينها وبين هذين الصّنوين فإنّ إصلاحها يكمن في توثيق صلاتها بهما.■

ح.د

ريـــادة المـــرأة: مستقبل عـــ

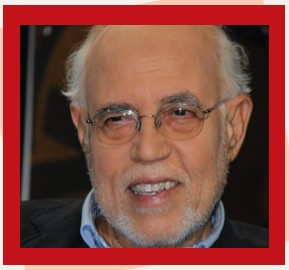

بقلم د.احميده النيفر
رئيس رابطة تونس للثقافة والتعدد

«لا تدعْ أُمَّ صَبيِّك تضربه فإنه أعقلُ منها وإن كانتَ أسنَّ منه». تثير هذه المقولة للجاحظ من «البيان والتبيين» أكثر من سؤال باعتبار ما لهذا المفكر والأديب من مقام في التراث الإسلامي. هل يمكن أن نحملها على غير محمل الجدّ وأنها من قبيل الهزل الذي يستعَمله صاحب البخلاء عند معالجة القضايا الهامة قصد تلمّس ما خفيّ من التناقضات وما دقّ من التباينات ليكون الهزل سبيلا لإذكاء العقلية النقدية؟

اللافت

أن الجاحـــظ الذي وضـــع رسائل في «المعلمـــين» و«المغنـــين» و«الكُتّـــاب» و«القيـــان» خصَّ النساء برسالة تأكيـــدا على أهميـــة الموضـــوع. لكنه لم يهتم بمكانتـــها العقلـــية فكـــان سكوته أفصح من كلامه. ظل يلمّح إلى مكـــانة المرأة مغفلا قيمة عقلها بل كان في مواضـــع لا يتـــردد في التقليـــل من أهمية رأيها وفي تفضيل الرجـــل عليهـــا. وإذا كانـــت المرأة، في نظر الجـــاحظ تَفْضُل الرجـــل في أمور فهـــي لا تعـــدو أن تكـــون أمورا ذات صلة بالأنوثة وضعف البنية فهي التي: «تُخْطَب وتُراد وتُعْشَق وتُطْلَـــب، وهي التـــي تُفْدى وتُحْمـــى». نفس التوجه يتكرر حيث يورد الجاحظ حِكَما ونوادر كقوله : «إنه لا يُرجى الرأي والعقل عند من يروح على أنثى ويغدو عَلى طفل».

أيا كانت حقيقة أفكار الجاحظ في خصوص مسألة المرأة فإن الذي يحدونا لتناول المسألة في عصر العولمة هي دلالتها الثقافية و مدى ما تكشفه القضية قديما من خصوصية البناء الثقافي والتصوري. أبرز ما يعنينا في أدب الجاحظ هو هذا الضرب من الخطاب القائم على الأساس الجَوْهَراني (Essentialiste) الذي يفترض تراتبية مطلقة بين المرأة والرجل في كل ظرف ومكان.

إن عدنا إلى السياق العربي- الإسلامي الحديث والمعاصر يتبدّى لنا الوضع بصورة مغايرة. لقد عولجت مسألة المرأة في العالم الإسلامي ولسنوات طويلة داخل فضاء التنازع حـــول مسألة التجديد والتقليد في الفكر الإسلامي. مسوّغ هذا الطرح سياسي فاقم من أسبـــاب الفرقة الداخليـــة بما زاد من فجـــوات التباعد بين روح النص الديني والواقع المعيش وبين ذلك النـــص الـــمؤسس والنص القانوني وكذا بينهما وبين الواقع المتغير.

ثم إن التيارات التنويرية في العالم الإسلامي منذ انطلاق تَلَمُّس نهضته حاولت الشروع في تعامل نقدي مع أفهام النص القرآني والحديثي ذي الصِلة بالقضية الاجتماعية لمراجعتها بصورة تأصيلية معاصرة. كان الهدف من ذلك هو التفريق بين أصالة النص وروحه وبين ما امتزج في ذهن المسلم وواقعه من تقاليد ثقافية ألبست لَبوس قُدُسيًا في حين أنها تعبير عن نزعات محافظة تشدها الأوضاع الاجتماعية المعطلة لطاقات الإبداع والتجديد.

ـــالـم المسلميـــن

كانت بذلك تعمل من داخل الثقافة الدينية على القـــول بأن دونية المرأة وحرمانها من حق ريادتها المجتمعية هي رؤية دخيلة وطارئة حادت بالنص التأسيسي عن أهدافه ومقاصده لخدمة رؤية منغلقة وحروفية تجزيئية وعقلية ذكورية متسلطة.

ما أثبتته التجربة الإصلاحية الحديثة والمعاصرة أن الاقتصار في طرح قضيـــة المـــرأة على مراجعـــة بعض النصوص الدينية لم يُفض إلى تحولات واقعية لمشاغل المجتمع والأسرة والمرأة لعدة اعتبارات أهمُها احتياج تجديد الفكر الإسلامي لمعالجة منهجية ومعرفية ما تزال غير متحققة بصورة ناجعة.

ذلك قوّى التيار القطاعي المناهض للمقاربة من الداخل الثقافي معتبرا أن القوانين المدنية هي الملجأ الأنسب لضمان حقوق المرأة والنهوض بأوضاعها بقطع النظر عن الرؤية الدينية. لكنه ظل هو الآخر غير قادر على تلبية حاجيات المجتمع والأسرة والمرأة.

هذا ما أذكى التنازع بين البعدين الديني والمدني وأثبت الحاجة إلى مقاربة تتجاوز النزعات التفكيكية المنادية بأن القانون الوضعي وحده كاف إزاء توجهات إطلاقية منحصرة في الـــرؤية التشـــريعية الدينية تعتقد امتلاك بديل ناجز.

أهم ما في هذا التنازع المتـــواصل الذي يجري على الامتـــداد العـــربي هو تنزّله ضمـن «قاع ثقافي» يرســـخ سيادة العقلية الذكورية الغالبة حتى عند المرأة نفسها.

للتعاطي مع هذه المعضلة تبرز بوابة البعد الثالث الاجتماعي-الثقافي التي تميّز فيها «بيير بورديو» (Pierre BOURDIEU) أهم علماء الاجتماع في الربع الأخير من القرن العشرين.
اعتنى «بورديو» بصورة خاصة بمسألة الهيمنة الذكورية مستندا إلى دراسات انتربولوجية ميدانية للمجتمع الأمازيغي في منطقة القبائل الجزائرية حيث أقام فترة وأنتج: «سوسيولوجيا الجزائر» سنة 1958 و«الاجتثات» سنـــة 1964. إلى جـــانب ذلك استفاد من المرجعيات الأدبية للحـــركة النسوية في العالم وما توفر لديه من إحصـــائيات دقيقة ودراسات ميدانية عن انعكاس الهيمنة الذكورية على الوضع الأسري بالمجتمع الغربي ومتعلقاتها في خصوص الزواج والطلاق والشذوذ.

أهم ما يعلن عنه «بورديو» بخصوص المجتمع القبايلي هو أنه يجسّـــد الصـــورة القصـــوى لما يتوفـــر من الهيمنـــة الذكـــورية في البنى الاجتماعية الأخرى بكامل منطقة البحر الأبيـــض المتوسط مع اختلاف بالدرجة بين مجتمع وآخر.

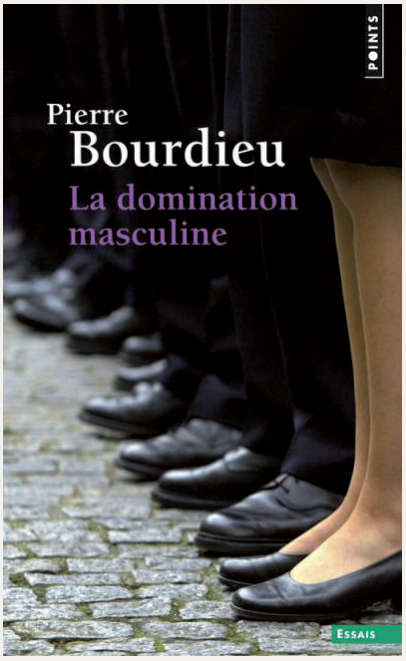

ما يتميـــّز به هـــذا البعد الثالث لأبحاث «بورديو» بخصـــوص مسألة المرأة اليوم هي دلالتها الاجتماعية – الثقافية والتي نوجزها في ثلاث نقاط:

• إن كانـــت الهيمنـــة الذكورية وما يواكبها مـــن هامشية المرأة تبدو بديهيـــة طبيعـــية فالبحـــث العلمي يثبت العكـــس إذ يعتبرها معطى أنتروبولوجيا وبناء اجتماعيا تاريخيا- ثقافيا يقع إنتاجه وإعادة

إنتاجه عبر مؤسسات إجتماعية كالأسرة والتعليم واللغة والثقافة الشعبية والدولة. الهيمنة الذكورية بذلك واقع ملموس يكشف عنه تشريح اللاشعور الجمعي للعديد من الشعوب بما يتيح القول إنها خاصية كونية متجذرة في لاوعي الأفراد، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا.

• تُستثنى من عامل التغيير الشامل لجوانب الحياة المجتمعية مساراتُ الرجال والنساء التي تبقى محافظة على استقرار مستمر. تتأكد هذه الديمومة بما يترسخ ويتجذر في اللاوعي الاجتماعي - السياسي نتيجة ترويض اجتماعي للأجساد وما يدعمه من عنف رمزي. فالجسد، عند «بورديو»، بناء اجتماعي صاغته سيرورة ممتدة عبر إكراهات التنشئة الاجتماعية والعنف الرمزي الخفي والمستتر والذي تشكِّل الهيمنة الذكورية شكلا مميزا من أشكاله.

• تتحمّل النساء، حسب «بورديو»، مسؤولية الحفاظ على رأسمال الرمزي لأُسَرهنّ ومجتمعاتهنَّ بإعادة إنتاج بُنى الهيمنة الذكورية مِنَ خلال عدة آَليات يُستدمجنَ فيها ويحرصن عليها بطريقة غير واعية نتيجة التنشئة الاجتماعية. وهذا ما ينبغي الانتباه إليه عند التعاطي مع مسألة المرأة لمواجهة تلك الهيمنة التي تحرص المرأة على المحافظة عليها وعدم مساءلتها كبناء تاريخي -ثقافي- اجتماعي من الممكن تغييره.

مؤدى ما سبق يجعل موضوع المرأة محوريا لمستقبل الإنسانية خاصة لمجتمعاتنا المعرّضة لأخطار نوعية وغير مسبوقة. خصوصيتنا المجتمعية ومستقبلها مرتهنان بشرط رئيسي يحقق ريادة المرأة: هي محتاجة إلى إصلاحات فكرية وثقافية واجتماعية وسياسية لا تتحقق بالفكر الأحادي.
ذلك يستلزم تمثل مقتضياتنا الثقافية الخاصة الموصولة بالمنظومة الفكرية والقيمية المميزة. في ذات الوقت نحن مجتمعات مفتوحة على المعاصرة التي تتطلب خاصة الوعي بطبيعة توجهات الحضارة الكونية ونوع المكاسب والمصاعب التي تواجهها.
هو توجه يطرح مسألة المرأة في سياق تركيبي يتطلب تحوّلا مزدوجا: تحوّل مع الذات وتحوّل في فهم الآخر استنادا لبوابة البعد الثالث الاجتماعي- الثقافي السالف الذكر.

ريادة المرأة تخرجنا بهذا المعنى من ثقافة «الصبي أعقل من أمّه رغم أنها أسنّ منه» لأنها تتطلب حركة تبادل وتداول بين ثقافة تراثية لها تاريخية وفكر جديد له راهنيته ومقتضيات بينهما تفاعل يعيد تنظيم القيم والأفكار وقراءة التراث قصد تقديم الإجابات التي تطرحها الأسئلة المستجدة على مجتمعتنا ومؤسساتها.■

أ.ن

> خصوصيتنا المجتمعية ومستقبلها مرتهنان بشرط رئيسي يحقق ريادة المرأة: هي محتاجة إلى إصلاحات فكرية وثقافية واجتماعية وسياسية لا تتحقق بالفكر الأحادي

www.atb.tn

#BIBANE_ELKHIR

Epargne الخـــيـــر

مع إدخار

الخيـــر ...

تـتحلّى

بـيبـان الخير

Crédit SAKAN

Avec un peu d'épargne, réalisez vos rêves et concrétisez vos projets… Fructueuse, disponible et généreuse… Epargne El khir vous donne accès au crédit qui vous convient, aux meilleures conditions.

سبّق الخير... تلقى الخير بزايد.

ATB

البنك العربي لتونس

Des professionnels à l'écoute

ATB TUNISIE

FCA!

وحـــدة «إنجـــاد» للطـــب الشـرعي الاستعجـ
يـــد بيضـــاء لانتشـــال ضحـايـ

ليدرز - (ريبورتاج من إنجاز ضحى عمار) - هي ذاك الشعاع المضيء الذي يتراءى في أخر النفق المظلم للروح التائهة في غياهب الشعور بالوحدة والوحشة والضياع، فتتحامل مثقلة بالهموم وتتجه نحوها علها تمسك بخيط رفيع من الأمل لتستعيد ما تبقى من حطام روح إنسانية مشظاة.

وحدة «إنجـــاد» للطـــب الشرعي الاستعجالي بمستشـفى شارل نيكـول بالعاصمة لاستقبال ضحـــايا العنـــف وخـــاصة الاعتداءات والجرائم الجنسية وفي مقدمتها الاغتصاب، يد ممدودة لانتشال المئات بل الآلاف من سديم الظلام، حلم لطالما راود الدكتور منصف حمود رئيس قسم الطب الشرعي بالمستشفى، لإحداث هذه الوحدة لتكون السند والمـــأوى والملاذ لضحايا الاعتداءات الجنسية.

رواد الوحدة، ضحـــايا مـــن نوعية خاصة جدا، ليسو ضحايا حوادث مرورية أو انهيار مبنى أو كوارث طبيعية، جرحهم لا يكون بالضرورة ظاهرا للعين المجردة بل مخفي في غياهب الـــذات البشرية تلفه طبقات من الأحاسيـــس بالظلم والخوف وعدم الشعور بالأمان وتأنيب الضمير والقنوط في مجتمـــع مـــازال في عمـــومه يحمّل الضحية أسبـــاب الجريمة، بدل الوقوف إلى جانبها ودعمها للحصول على حقـــوقها وإنصـــافها. هم أشخاص كانوا يتمتعون بحياة طبيعيـــة، يحلمـــون ويحبـــون ويفرحون ويحزنون كغيرهم من الناس، وفجأة تنقلب حياتهم في لحظة غادرة من الزمن رأسا على عقب، تدمـــر ذواتهـــم ويتحولـــون مـــن كائنات مفعمة بالحركة وحـــب الحيـــاة إلى ركام مهمل معطل عن العمل والإنتاج.

ملامح مختلفة لجريمة واحدة

عندما وصلنا إلى مقر وحدة «إنجاد» التابعة لقسم الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول، فـــوجئنـــا بمـــدى حميمية المكان ورحـــابة صدر العاملين فيه. مبنى صغير، بسيط، الوصول إليه غير معقد ولا يتطلب جهدا كبيرا للعثور عليه فهو يطل مباشرة على شارع 9 أفريل بجانب قسم الاستعجالي للمستشفى، وأهم ما يلفت نظر من يدخل المكان، الجدران المطلية بألوان هادئة تتراوح بين الزهري والترابي والبرتقالي بما يضفي على الفضاء مسحة من الهدوء تختلف تماما عن ألوان جدران المستشفيات البيضاء، كما لا تستقبلك رائحة الأدوية أو المطهرات القوية المعتادة في المستشفيات.

ثلاثة أسابيع فقـــط مضـــت على انطلاق النشـــاط الفعـــلي للوحدة التي دشنت رسمـــيا يـــوم 8 مارس المنقضي، وعندما دخلنا كانت مقاعد قاعة الاستقبال مليئة بمراجعي الوحدة، طبعا لم يكن مسموحا لنا بالتصوير أو بالحديث مع الضحايا احتراما للخصوصية، يدفعك الفضول وتبحث عن شيء ممـــيز عند هؤلاء الضحايا وتفاجئك الحـــقيقـــة، هـــم أشخـــاص عاديون يحملون نفس ملامحك لا يختلفون عنك في شيء، من أعمار مختلفة فيهم الرجل المسن والشـــابة المصحوبة بـــأب أو أخ أو أخـــت، طفلـــة صغيرة تمسك بيد أمها، وهنـــاك من جـــاء بمفرده، فيهم المنقبة وفيهم العاديـــة مكشـــوفة الرأس، وبرغم هذا الاختلاف في الفئات والأعمار والجنس، إلا أن غياب الحيوية والحياة مـــن ملامح هؤلاء الأشخاص يبقى السمة البارزة التي تجمع بينهم.

وتتساءل لماذا هم هنا؟ ما ذنب وما مصير ذاك الرضيع ذي السبعة أشهر الذي صادفناه في مدخل الوحدة ويحمل على جبينـــه آثار تقطيب جرح غائر تسببت

ـــالي بشـــارل نيكـــول
ـــا الاغتصـــاب والعنـــف

فيه سكين من يفترض أن يحميه، ويوفر له كل أسبـاب الرفـــاه والعيش الكـــريم «والده»؟.

عندما يتحركون أمامك، تشعـــر أنهـــم يحملـــون وزرا ثقيلا تنوء تحته أجسادهم يختزل هموم البشرية قاطبة، وزر يكبل طاقتهم عن أي مقاومة، الصمت هو الآخر إحدى السمات البارزة لهؤلاء الأشخاص لا تراهم يتحدثون إلى بعضهم البعض أو في هـــاتف جوال ..

العنف الجنسي يمثل 15 بالمائة من الجرائم

هم نموذج لصنف كبير من الضحايا ما فتىء يرتفع عددهم في تونس، ورغم غياب الدراسات الدقيقـــة عن ظاهرة الاغتصاب والتحرش والاعتداءات الجنسية في تونس جراء تكتم البعض، فإن تقرير شهر فيفري لسنة 2015، الذي أعده المرصد الاجتماعي التونسي، يشير إلى وقوع 72 حـــالة عنف مادي ومعنوي طيلة الشهر منها 17 حالة اغتصاب من ضحايا 8 أطفال (6 قاصرات وقاصرين أثنين، دون سن ال15)، أي ما يعادل عملية اغتصـــاب كل 48 ســـاعة، وتستهـــدف هذه الجرائم الفئة العمرية بين 26 و45 سنة ، وتأتي ولاية تونس في المقدمة. مصدر بديوان الأسرة والعمران البشري أكد لنا أن العنف الجنسي بمختلف أشكاله بات يمثل 15 بالمائة من مجمل الجرائم التي تعرفها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وسط هذه اللوحة القاتمة ، تلوح «إنجاد»، وبالرغم من محدودية الإمكانات (عيادتا طب شرعي، مكتب أخصائية نفسانية، مكتب مرشدة اجتماعية لم يتم انتدابها بعد، ومخبر للتحاليل) طوق نجاة ونبراس يستدل به الضحايا لنيل حقوقهم، والتصالح مع ذواتهم واسترجاع مكانتهم صلب عائلاتهم وفي المجتمع. فالكشف الطبي الاستعجالي كمحطة أولى في الإحاطة بالضحية، يقدم الدليل المادي على حصول الجريمة للقضاء بما يساعد الضحية على نيل حقوقها، فليس هناك أسوأ من رؤية المعتدي والمجرم طليقين دون عقاب.صحيح أن التجارب أثبتت أنه من الصعب إيجاد ضحية اغتصاب شفيت تماما من آلامها. لكن تبقى مقولة «قد نسامح حقـــا.. لكن لا ننسى أبـــدا» ضميدة لتسكين آلام جرح غـــائر لا يندمل أبدا.■

د. منصـــــف حمـــــدون
رئيس قسم الطب الشرعي بشارل نيكول

حدثنا الدكتور منصف حمدون رئيس قسم الطب الشرعي بشارل نيكول عن وحدة «إنجاد» ، التي توفر التكفل الجيد للضحية والإحاطة بها سواء من حيث الطب الشرعي أو الرعاية النفسية والاجتماعية. هذه الوحدة مشروع حلم، سعى إلى انجازه منذ 10 سنوات، وانطلق في محاولاته لإقناع المسؤولين بضرورة أنجاز هذه الوحدة لضمان حقوق الضحية، بعد أن لاحظ عديد النقائص في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي.

يقول الدكتور حمـــدون: «عندما تتوجه الضحية إلى مركز الأمن لتقديم الشكوى، تتم إحالتها على أقـــسام الاستعجـــالي بالمستشفيات لتجد نفسها بين مختلف أنواع الضحايا حوادث طرقات أو قتل أو غيرها مما يزيـــد تعكر حالتها مع أن هذا النوع من الضحايا في حاجـــة إلى إحاطة نفسية من نوع خاص».

ويضيف: «أطباء الاستعجالي لا يملكون تقنيا الكفاءة اللازمة لفحـــص هذا النوع من الضحايا الذي يتطلب الخبرة والتمكن من تقنيات البحث عـــن علامات الجريمة التي ستساعد لاحقا القـــاضي على البـــت في القضية المرفوعـــة وإصدار حكمه».

الفحص الطبي.. ضمانة لدى القضاء وحماية من الأمراض

كما أن الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي من الجرائم التي تحدث دون توفر شهود ولا يبقى للقاضي إلا قول الضحية مقابل قول المتهم، والدليل المادي الوحيد هو الفحص الطبي الذي هو حالة استعجالية في الطب الشرعي، سيما وأن هناك علامات تضمحل مع مرور الوقت. كما أن الفحص ليس بالعين المجردة بل فيه بحث على عينات العنف، وتحاليل بيولوجية وتحاليل دم للتأكد من الحمل أو من عدم تعرض الضحية للعدوى

بمرض خطير كمرض فقدان المناعة المكتسبة «سيدا» أو غيرها من الأمراض المنقولة جنسيا مما يتطلب التكفل بالضحية وعلاجها حماية لها ولعائلتها والمقربين منها.

وشدد الدكتور حمدون على دور وحدة «إنجاد» في ما يتعلق بالإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية سواء بالنسبة إلى الضحية أو العائلة، موضحا أنه في الماضي كان يتم بعد الفحص الطبي إرسال الضحية إلى مستشفى الرازي لتلقي العلاج النفسي، غير أن التجربة بينت أن الكثير من الضحايا كانوا يتخلّون عن هذا الجانب المهم من العلاج لاعتقاد سائد بأن مستشفى الرازي مخصص للمجانين، مع أن العلاج النفسي هو حلقة رئيسية لمساعدة الضحية على الاندماج مجددا في الحياة والمجتمع.

60 ضحية راجعت الوحدة خلال 3 أسابيع

وحدثنا الدكتور حمدون عن الصعوبات المادية التي واجهها مشروع إحداث الوحدة ، وبسبب غياب الموارد المالية، تم بمساعدة من جمعية «ليونس كلوب المرسى»، التي وفرت دعما بـ 300 ألف دينار، إعادة تهيئة جزء من المبنى القديم لقسم الاستعجالي بمستشفى شارل نيكول، وأجراء الإصلاحات والتحسينات وتوفير التجهيزات اللازمة .

واليوم فإن الوحدة التي يعمل بها إطار كفء ومتحمس لتقديم هذه الخدمة الانسانية، تستقبل يوميا معدل 7 ضحايا أو مراجعين، وقد استقبلت منذ انطلاقها في العمل (خلال 3 أسابيع) حوالي 60 ضحية. إلى جانب كاتبتين وممرضتين، يتوفر بها يوميا طبيب شرعي، وأخصائية نفسية تتناوب هي وزميلتها بصورة تطوعية، في انتظار أن تتولى الإدارة انتداب مرشدة اجتماعية. وبسبب نقص الموارد البشرية، تعمل الوحدة من الثامنة صباحا إلى الثانية بعد الظهر، على أمل أن يقع تعزيزها ليصبح عملها على مدار اليوم (24 ساعة)، يتركز نشاطها في الوقت الحالي على العنف الجنسي في انتظار أن يتوسع ويشمل كل أنواع العنف.■

د. سنيـــة إدريـس بالأمين
رئيسة جمعية «ليونس كلوب المرسى»

حقيقة لا يمكن إنكارها، فلولا وقوف المجتمع المدني بكل ثقله في هذا المشروع الإنساني لما ظهرت هذه الوحدة رغم أهميتها للنور ولما عرفت عديد الأرواح التائهة طريق السكينة والهدوء والشعور بالأمان.

وعن دوافع تحمس جمعية «ليونس كلوب المرسى» لهذا المشروع تقول د. سنية إدريس بالأمين، أن الجمعية متكونة من 38 سيدة من اختصاصات مختلفة (طب، صيدلة، جامعيات، نساء أعمال....)، ولكونهن نساء، ويناضلن في مجال مكافحة الاغتصاب الذي أصبح آفة عالمية ، وصورة بشعة تعكس مدى وحشية امتهان للذات البشرية، فقد استجابت الجمعية دون أي تردد لطلب وزارة الصحة من خلال مديرة مستشفى شارل نيكول السيدة سعاد السدراوي بتمويل مشروع «إنجاد» .

وتضيف «هذه الظاهرة الخطيرة أصبحت تتسع في تونس فالأرقام التي تعود إلى سنة 2008، تقول إن هناك 800 حالة اغتصاب في السنة، كما تشير المعطيات إلى تنامي هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وتراخي الدولة وغياب العقاب، لذا وضعنا كل جهدنا وثقلنا لدعم المشروع».

وبينت كيف تم الاتصال بأصحاب وصاحبات المؤسسات ، وتنظيم الحفلات والأنشطة والتظاهرات التي ذهبت مداخيلها للمشروع وتمكنت الجمعية في نهاية المطاف من توفير دعم مالي تونسي بنسبة 100 بالمائة، بما قيمته 300 ألف دينار وهي الكلفة الجملية للمشروع.

وعن أنشطة جمعية «ليونس كلوب المرسى» وإسهاماتها في مجال الأنشطة الخيرية تقول د بالأمين، «إن الجمعية ساهمت في عديد المشاريع الأخرى من بينها تجهيز مركز مرضى الزهايمر بمستشفى الرازي، وإحداث دار معاقين ، فضلا عن التكفل بدراسة عديد التلاميذ، وتوفير المطاعم بالمدارس، إلى جانب تمويل إحداث وحدة الاستعجالي المتنقلة بالمرسى، واقتناء ارض بمدنين لإقامة دار أيتام».

ومن منطلق أيمانها بأن مقاومة الإرهاب لا تكون إلا بالعلم، فإن جمعية «ليون كلوب المرسى»، تركّز نشاطها في الجانب الثقافي المعرفي من خلال تنظيم مسابقات للتلاميذ لترسيخ ملكة القراءة والكتابة لديهم.■

> وضعنا كل إمكاناتنا وطاقاتنا ليرى هذا المشروع النور ووفرنا تمويلا بـ 300 ألف دينار

> الاغتصاب أصبح آفة عالمية وفي تونس هناك تنام للظاهرة بعد الثورة في ظل تراخي الدولة وغياب العقاب

Leasing Immobilier.

QNB

Le Leasing Immobilier QNB, votre solution pour évoluer.

QNB met à votre disposition le Leasing Immobilier pour l'acquisition de vos locaux professionnels : bureau, cabinet, local commercial.

Appelez le 36 00 40 00 ou visitez qnb.com.tn

عـــايدة النفـــاتي بالـــرجب
أخصـــائيـــة نفســـانيـــة

تعتبر مرحلة عرض الضحية على الأخصائي النفساني حلقة مصيرية في عملية الإحاطة الصحية والنفسية والاجتماعية بالضحية، حتى لا يحصل أي انتكاس في مسار المتابعة والحماية، فالضحية عندما تأتي للعيادة تكون مثقلة بمشاعر وأحاسيس الشعور بالظلم والانكسار وكذلك بالذنب وهذا يعود إلى نظرة المجتمع وفي مقدمتها العائلة لضحية الاغتصاب التي كثيرا ما يحملها أسباب الجريمة.

وهنا توضح الأخصائية النفسانية «مهمتنا كأخصائيين نفسانيين في مرحلة أولى هو تقييم الحالة وخطورتها ودرجة الصدمة التي تعرضت لها جرّاء الاغتصاب وحدّتها، لنحول دون انتقال الضحية مثلا إلى الانتحار أو القيام بأي عمل آخر خطير، لننتقل بعد ذلك إلى تحديد أسلوب ومستوى الإحاطة، فالكثير من الضحايا يعيشون الحالة من جديد، لكن الخطورة تكمن في الضحية التي تحصل لديها قطيعة مع ما حصل، وتحدثك عن الواقعة وكأنها حصلت لغيرها، هذه من أخطر الحالات».

وعن نوعية الضحايا وانتماءاتها الاجتماعية، تقول السيدة بالرجب «إن الاغتصاب لا يستهدف فئة اجتماعية دون غيرها، كما لا يفرّق بين الغني والفقير، فالوحدة تستقبل كل الفئات، من العاملة في المصنع إلى الأستاذة الجامعية ومن الطفل إلى الكهل، ومن بين الضحايا سيدة وقع اختطافها واغتصابها بشكل جماعي قبل محاولة ذبحها، وتقوم الأخصائية بمرافقتها نفسيا لتستعيد نسق حياتها سيما وأنها ترى يوميا من قام باغتصابها طليقا ولم يلق العقاب الذي يستحق على جريمته».

تنامي ظاهرة الاغتصاب بين أطفال المدارس

كما تؤكد السيدة بالرجب تنامي الظاهرة لدى الأطفال والمراهقين في المدارس إذ يقومون بالاعتداء على بعضهم البعض، وكذلك الاعتداء من قبل أشخاص معروفين أو قريبين من الضحية ، إلى جانب ارتفاع عمليات الاغتصاب في نهاية الأسبوع مرجّحة أن يكون السكر وراء ذلك.

وتختلف عملية الإحاطة والمرافقة النفسية حسب عمر الضحية ونوعية الجريمة التي تعرضت لها ، وهنا يكون الأطفال وضحايا عمليات الاغتصاب المتعدد أو محاولة القتل بعد الاغتصاب من أخطر الحالات، فمع الطفل يكون التعامل عن طريق الرسم حيث يعبر عما تعرض له عن طريق تصوير الحادثة.

وهنا تلفت الأخصائية النفسانية نظر العائلات إلى مؤشرات تكون دالة على تعرض الضحية للاغتصاب أو الاعتداء، فالأطفال والمراهقون يتغيرون تماما في سلوكهم وتعاملهم مع محيطهم، كأن يرفض الطفل أن تُغير ملابسُه، أو يمتنع

عن الأكل، إلى جانب التبول اللاإرادي، أو الرغبة في النوم مع الوالدين، وهناك من يرفض الذهاب إلى المدرسة، أو يصبح عنيفا، وهناك من يفضل الانطواء، إلى جانب رفض التعامل أو الاقتراب من أشخاص معينين، والتراجع في المردود الدراسي.

مكافحة الظاهرة تتطلب وعيا وعملا جماعيا

وعن مدى وعي المجتمع بخطورة هذه الظاهرة، تؤكد السيدة بالرجب أن هناك جدية في التعامل مع الظاهرة أو في مستوى التبليغ لضمان الكشف الطبي، وبعدما كانت العائلات في الماضي تغطي المسألة بالزواج بالنسبة إلى اغتصاب الفتيات، فإن الكثير منها باتت تحرص على متابعة المجرم قضائيا وضمان حق

ENSEMBLE POUR DE NOUVEAUX HORIZONS

BTL

البنك التونسي الليبي

BANQUE TUNISO-LIBYENNE

annonce

L'OUVERTURE

de sa nouvelle agence

BTL MEDNINE

MYCOM

Adresse : Résidence ESSID – Avenue Mansour El Houche 4100
MEDNINE - TUNISIE
Tél.: (+216) 75 648 449 - Fax : (+216) 75 648 431

www.btl.com.tn

COMAR
Globale embarcation de plaisance

Vivez pleinement votre passion

Avec notre contrat

"Globale Embarcation de Plaisance"

Un ensemble de garanties pour votre sécurité :

- La protection contre les dommages, Incendie, tempête, pertes et vol.*
- L'assurance de votre responsabilité civile contre les dommages corporels et matériels causés aux autres
- Le remboursement des frais de retirement, de recherche, d'assistance et de sauvetage.
- La protection des personnes embarquées. **
- La protection contre les pertes et dommages causés au mobilier, objets et effets personnels.

(*) : En cours de navigation, de séjour à bord ou à terre.
(**) : À titre gratuit en cas d'accident.

الضحية، فمن بين المراجعين للوحدة عامل يومي يصطحب إبنه يوميا للحصة النفسية ليساعده على استعادة توازنه النفسي، وهو من ضمن 10 عائلات تراجع الأخصائي النفساني بانتظام وعلى امتداد سنتين.

وشددت السيدة بالرجب على أن مكافحة ظاهرة الاغتصاب تتطلب وعيا جماعيا وعملا متكاملا ومشتركا بين مختلف الأطراف، فلا بد من توعية العائلات والمربين بعدم الخوف وضرورة التبليغ، ومزيد تكوين أعوان الأمن وتدريبهم على كيفية التعامل مع الضحية عند تقدمها للشكوى، مؤكدة بالقول «إن مهمتنا تصبح شاقة أكثر عندما لا يعاقب المجرم ويتولد لدى الضحية عدم الشعور بالأمان، فنحن لا نشفي لكن نساعد الضحايا على تجاوز الحالة واستعادة نسق الحياة والاندماج مجددا في الحياة والتخلي عن الشعور بالذنب».■

> لاحظنا تنامي ظاهرة الاغتصاب في المؤسسات التعليمية، وكذلك الوعي لدى العائلات بأهمية التبليغ والمتابعة النفسية للضحية

د. ألفة باكير
طبيبة شرعية

بعد تسجيل المعطيات الشخصية لدى الكتابة، يكون الطبيب الشرعي الذي سيقوم بالفحص هو الحلقة المصيرية بالنسبة إلى الضحية، فمن خلال الكشف الذي سيقدم للقضاء يكون الضحية قد حصل على الدليل المادي على تعرضه لجريمة الاغتصاب أو الاعتداء.

عندما بدأنا بالحديث مع الدكتورة باكير كانت تحمل في يدها 10 تساخير للكشف، وهو عدد ليس بالهين بالنسبة إلى نصف يوم ، ومن بين الحالات ، اعتداء بالفاحشة على طفل يبلغ من العمر ست سنوات من أحد أفراد العائلة، ورضيع لم يتجاوز السبعة أشهر صادفنا وهو على نقالة في مدخل الوحدة وتظهر على جبينه آثار الطعنة بالسكين التي تعرض لها من قبل والده الذي كان قد قام بذبح زوجته قبل الاعتداء على ابنه الرضيع، بالإضافة إلى كهل يبلغ من العمر 38 سنة، اعتدى عليه رفاقه أثناء جلسة خمرية.

عند استقبال هذه الحالات، تقول الدكتورة باكير: «إن أول خطوة يقوم بها الطبيب الشرعي هو تهدئة الضحية وطمأنته بأن جميع العاملين في الوحدة مجنّدون لخدمته ولمساعدته على ضمان حقه» فاستقباله يكون في مكتب خال من الأجهزة الطبية التي قد تفزع الضحية، وبعد أن يتم التأكد من درجة استعداده للفحص، تتم قراءة المهمة التي أوكلت إلى إلطبيب الشرعي من قبل مركز الأمن، والتوضيح بدقة لعمليات الفحص التي سيقوم بها الطبيب خاصة وأن البعض منها يذكّر بعملية الاغتصاب إذا تعلقت المسألة بفحص أماكن الاغتصاب في الجسم، ولا يتم الفحص إلا بعد موافقة الضحية وتوقيعها.

وتضيف الدكتورة باكير: «أن تقرير الطب الشرعي وضمانا لسرية المعطيات لا يقدم إلا لعون الأمن، فحتى العائلة لا تحصل على تقرير الطبيب، حماية للضحية واحتراما لحرمة جسدها».

وحول مدى استعداد وحدة الاستقبال للقيام بدورها، تؤكد الدكتورة ألفة باكير، أن «إنجاد» والعاملين بها في جاهزية تامة للقيام بدورهم ، وعلى مراكز الوعي أن يعلموا بأننا أصبحنا مستعدّين لاستقبال الضحايا.■

> نحن نتعامل مع نوعية خاصة من الضحايا، ولا نقوم بالكشف الطبي إلا بتسخير من مراكز الأمن

شركة عقارية قمرت
شركة خفيّة الإسم رأس مالها 000 000 1 دينار
مقرّها الاجتماعي: عمارة الكرامة القابضة بحيرة أناسي
ممرّ بحيرة الملاوي ضفاف البحيرة 1053 تونس
المعرّف الجبائي: 425194L/P/M/000
الهاتف: 962 218 71 216+ 000 910 98 216+
الفاكس: 175 962 71 216+
www.gammarth-immobiliere.tn
Contact@gammarth-immobiliere.tn

GAMMARTH IMMOBILIERE

إعلان بيع

طلب عروض عدد 16 لسنة 2016

تعتزم شركة «عقارية قمرت»، شركة على ملك الدّولة خاضعة لأحكام القانون التونسي، الإعلان عن طلب عروض للتفويت رضائيا لحساب الدولة وبتوكيل منها في عدد (02) فيلات كائنة بقمرت والمرسى و عدد (02) شقق كائنة بخزامة سوسة (04 أقساط مستقلة).

القسط	الفيـــلا	الرّسم العقاري	العنوان	الموقع	مساحة العقار	المساحة المغطاة
I	النقاهة	69485 تونس	03، زاوية شارع فرحات حشاد ونهج اليمامة قمرت المرسى	في حي راق على شارع فرحات حشاد أعلى هضبة قمرت	1500 م^2	775 م^2
II	السعادة	186493 تونس	04، نهج توفيق الحكيم، المرسى	في حي سكني هادئ وراق بالمرسى، على مقربة من منتزه سيدي بو سعيد	526 م^2	540 م^2

القسط	الشقة	الرّسم العقاري	العنوان	الموقع	النوع	المساحة المغطاة
III	شقة برستيج 54	111995 سوسة	21، الطابق الثاني، إقامة البرستيج، نهج المسك، خزامة الشرقية، سوسة	في حي سكني راق بخزامة الشرقية، بالقرب من مكتب البريد والمنطقة السياحية بسوسة.	S+3	152م^2
	مأوى	111960 سوسة	عدد 16 بالطابق تحت الأرضي		مأوى	15 م^2
IV	شقة برستيج 56	111997 سوسة	23،الطابق الثاني، إقامة البرستيج، نهج المسك، خزامة الشرقية، سوسة		S+2	116م^2
	مأوى	111977 سوسة	عدد 33 بالطابق تحت الأرضي		مأوى	21 م^2

يمكن الإطلاع على الأمثلة الموقعيّة للعقارات على الرابط www.gammarth-immobiliere.tn أو مباشرة بالمقر الاجتماعي لشركة «عقارية قمرت».

كل العقارات موضوع طلب العروض خالية من الرهون أو التحملات و ترجع بالملكية إلى الدّولة التونسية وهي مدرجة ضمن ملك الدولة الخاص. هذه الملكية التي إكتسبتها الدولة بمقتضى قرارات المصادرة تطبيقا للمرسوم عدد 13 لسنة 2011.

الفيلا موضوع القسط I بنيت في حي سكني هادئ وراقي في أعلى هضبة قمرت و هي تتميز بتوجهها الجيد و بموقعها الإستراتيجي، و هي في حالة جيدة من حيث الهيكل والبناء وفي مرحلة الطلاء والتبليط كما عرفت بعض آثار التّدهور والإتلاف. كلّ الأقساط الخاصّة Lots spéciaux يتعيّن إعادة دراستها وإنجازها.

الفيلا موضوع القسط II بنيت حسب معايير ممتازة في حي سكني راقي ، تتميز بموقع إستراتيجي بالـمرسى وهي ملاصقة لمنتزه سيدي بو سعيد ومعهد «قوستاف فلوبار» وتقع قبالة الـمدرسة التونسية للتقنيات.

الشقتان موضوع القسطين III و IV تقعان بإقامة راقية ومحروسة وهادئة بخزامة الشرقية وبالقرب من المنطقة السياحية بسوسة وقد عرفتا بعض آثار التّدهور والإتلاف. يتعين إعادة دراسة و إنجاز الأقساط المتعلقة بالكهرباء والسوائل و النجارة بصفة جزئية.

يتعلق البيع بمختلف الأشغـال على الحالة التي هي عليها وكما تقع معاينتها من قبل المشاركين ومستشاريهم وتحت مسؤوليتهم وتضمن عقارية قمرت والدولة التونسية للمشتري استحقاق المبيع وتمنعان عنه كل شغب مادي أو قانوني مصدره الغير وتكونان متضامنتان معه قضائيا في حال نشوب نزاع لاحق بسبب انتقال الملكية اليه.

يـمكن لكل شخص طبيعـي أو معنـوي يرغب في الـمشاركـة في طلب العروض الحالي زيـارة ومعـاينة الأقسـاط الـموضوعة للبيع. وتجرى الزيارات بمواعيد مسبقة طيلة الفترة الـممتدة من 06 جوان إلى 18 جويلية 2016.

ويتمّ تحديد الـموعد عن طريـق طلب يقدّم إلى «عقارية قمرت» طبقـا للشروط الـمحددة بكراس الشروط وبعد سحبها مقابل خلاص مبلغ غير قابل للاسترجاع قدره مائة دينار (100 د) نقدا أو بواسطة صك يسلّم إلى القسم المالي للشركة أو بفرعها الكائن قبالة مفترق سهلول سوسة خلال التوقيت الإداري.

يـمكن الـمشاركـة حسب الاختيار في قسط أو أكثر وترسل العروض في ظروف مغلقة ومختومة عن طريق البريد مضمون الوصول أو البريد السريع أو تودع مباشرة مقابل وصل في الاستلام لدى مكتب الضبط لشركة عقارية قمرت. ويحمل الظرف الخارجي وجوبا التنصيصات التالية:

المرسل إليه : شركة «عقارية قمرت»
العنوان : نهج بحيرة أناسي – ممر بحيرة الملاوي عمارة الكرامة القابضة ضفاف البحيرة 1053 تونس
الموضوع: المشاركة في طلب العروض عدد 16 لسنة 2016
« لا يفتح من قبل مصالح مكتب الضبط»

يتكونّ ملف العرض المضمّن بالظرف الخارجي من جميع الوثائق الإدارية والـمالية الـمرتّبة من «أ» إلى «ح» والمنصوص عليها بالفصل 8 المتعلق بمحتوى العروض بما في ذلك ضمان المشاركة طبقا لمقتضيات كراس الشروط والمحدد جزافيا بمبلغ **عشرة ألاف دينار (10.000 د) بالنسبة للقسطين عدد I و II وألفي دينار (2.000 د) بالنسبة للقسطين عدد III و IV .**

حدّد آخر أجل لقبول العروض ليوم **الثلاثاء 19 جويلية 2016** على السّاعة الحادية عشر صباحا (11س00). ويعتمد ختم مكتب الضبط لشركة عقارية قمرت كمرجع وحيد لاثبات تاريخ وصول العروض. وتنعقد جلسة فتح العروض العلنية في نفس اليوم على الساعة الحادية عشر والنصف صباحا (11س30) بالمقر الاجتماعي للشركة بحضور عدل تنفيذ والعارضين أو من يمثلهم (مصحوبين بإثبات هوية وبتوكيل).

ويبقى الـمشاركون ملزمين بعروضهم لمدة **مائة وعشرون** (120) **يوما** بداية من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض.

لمزيد الإرشادات يرجى الإتصال بالمصلحة التجارية للشركة أو بفرعها الجهوي الكائن قبالة مفترق سهلول سوسة على الأرقام : (000 910 98 أو 037 369 73 أو 218 962 71).

من الطّبخ التّـونسي الأصيل إلـ

بقلم عزالدين المدني

كنّا جالسين إلى طاولة الغداء في مطعم أحد النّزل الفخمة ذي الخمسة نجوم، قريب من مدينة سوسة، خلال صائفة سنة 1969. والمناسبة كانت إجراء آخر التّمارين على مسرحيّتـــي «ثورة صاحب الحمار» بإدارة الفنّان علي بن عيّاد وإخراجه، وبتمثيل مجموعة كبيرة من الممثّلين من فرقة مدينة تونس للمسرح، ومن ممثّلين أحرار، وتقنيين، وذلك لتكون هذه المسرحيّة في افتتاح مهرجان المغرب العربي للمسرح بعد أيّام قليلة، هذا المهرجان الّذي أعطى الكثير والكثير جدًّا إلى المسرح التّونسي والمسرح الجزائري والمسرح المغربي.

كنّا ثلاثة: علي بن عيّاد، وضيفه مصطفى كاتب الفنّان والمخرج الجزائري الكبير مدير دار الأوبرا الجزائريّة، وكاتب هذه السّطور.طلب علي بن عيّاد من النّادل أن يزيّن الطّاولة بمفتّحات تمهيدًا لأطباق الأطعمة الّتي طلبها كلّ واحد منّا حسب ما يشتهي ويميل...

انتظرنا وطال انتظارنا، ومللنا وطال مَلَلنا، وجُعنا، وكادت السّاعة تشير إلى الثّالثة بعد الظّهر. وغضب علي بن عيّاد فنادى النّادل بحنق... قال النّادل: سوف آتيكم بالحاضر من الطّعام. وفعلاً، أتى بعد قليل، وهو يحمل صحنا عاديًّا عليه سفنّارية (جزر) مطبوخة في الماء!!!

صاح علي: اعمل عِجّة وهز ها الصحن!!! النّادل: عِجّة؟ نحن في خمسة نجوم!... عِجّة؟ شيء مستحيل!... تعلّمتُ الطّبخ في ألمانيا... أرسلتني الدّولة في تربّص!!!... علي: يا حسرة عليك!... إذن لم تتعلّم الطّبخ في دار أمّك؟؟؟... وتتعلّم في ألمانيا؟! مصيبة! أحبّ عجّة بالمرقـاز على كيف كيفك!!!

كان جانب من التّونسيين خلال السّتّينيات والسّبعينيات من القرن العشرين يحتقر الأطعمة التّونسيّة، ولا يرى أنّها تحظى بشرف الطّبخ في المجال السّياحي، ولا في المجال الرّسمي الحكومي، ولا في المجال الرّاقي ماليًا واقتصاديا واجتماعيًّا. ويَنْعَتُ هذه الأطعمة في مجملها بأنّها «تَمَرْمِيطْ» و«تَبَلْبِيزْ» «وتشكشيك» و«مَاكِلْةْ المِيزِيرَيهْ» محتجًّا على من يفضّل الطبخ التّونسي على أيّ طبخ أجنبي بالتّعبير الشّهير: «خَنْفِسْ دَنْفِسْ بَاتْ مِتْعِشِّي» وهو تعبير يحتقر الطّبخ التّونسي، ومن يأكله.

ورغم هذا الاحتقار الكبير، وهذا الإقصاء الشّنيع من أولائك التّونسيين فإنّ تونسيّين آخرين قد تطوّعوا لكتابة مؤلّفات في الطّبخ التّونسي والمأكولات والأطعمة التّونسيّة. وبالإضافة، قد تمّ اكتشاف مؤلّف أجنبيّ (فرنسي من رجال الاستعمار) فأعيد نشر تأليفه الّذي يُقَدّر جوانب عظيمة من الطّبخ التونسي، ويذكر أصنافًا جيّدة راقية منه، ممّا زاد أهل السّياحة قناعة للدّعاية لفائدة الطّبخ التّونسي، ولترويج إنتاجاته المختارة خاصّة. هذا بالإضافة إلى بعض المتحمّسين للطّبخ التّونسي، الّذين أقاموا تظاهرات للأطعمة التّونسية في مستوى البلاد كلّها، وفي مختلف الجهات: مثل الكاف وباجة وسليانة وجهة الجَريد وجهة الجنوب الشّرقي وجهة صفاقس وقرقنة وجهة القيروان وجهة سوسة والسّاحل... وهي تظاهرات قليلة للأسف على أهمّيتها وقيمتها...

على أنّ ثمّة استثناء عظيمًا بين الأطعمة التّونسيّة، وهو يستقطب رضى المحتقرين للطّبخ التّونسي والمحبّين له سواء بسواء، وهو الكسكسي وخاصّة التّونسي بالذّات. وأغلب رأيي - إلى ما يخالف تاريخيًّا ذلك-

ـــى السَّنْدْويـــتْـــشْ الهجيـــــن

أنّ رجال الاستعمار الفرنسي ونساءه هم الّذين قاموا بالدّعاية الإيجابيّة جدًّا لفائدته في باريس بل في جميع أقاليم فرنسا. وقد زادت الدّعاية تركيزًا وانتشارًا عندما عاد الاستعماريون إلى بلدانهم ومدنهم الأصليّة بداية من استقلال تونس سنة 1956، وقد تبعهم سنة 1967 التّونسيون اليهود الكثيرون الّذين فتحوا فيما بعد مطاعم تونسية وشبه تونسية في حي مُونْمَارْتِرْ، والحي اللاّتيني، وحتّى في حي سَانْ جَرْمَانْ الفَاخِر بباريس. وقد تصدّر الكسكسي التّونسي المرتبة العليا فوق الكساكس الجزائريّة والمَاليّة والنّيجيريّة واللّيبيّة والصّحراويّة، ونافس حتّى الكسكسي المغربي منافسة شديدة رغم الاختلافات الرّقيقة بين الكسكسَيْن الشّقيقين حسب رأي النّخبة السّياسيّة والثّقافيّة الفرنسيّة اليوم، لاسيّما إذا كان الكسكسي التّونسي ربيعيًّا أو خريفيًّا... لكن -للأسف- تنقصه الدّعاية السّياحيّة الضّروريّة في جميع الأقطار الغربيّة بلا استثناء. وعلى كلّ، فالكسكسي صار الطّبق المختار الأوّل على طاولة الشّعب

الفرنسي منذ السّنوات الماضيّة، وصار ضمن الصّناعات الغذائية عندهم.

وفي أصناف الطّبخ التّونسي، هل لا يوجد إلاّ طبق الكسكسي؟ بل الطّبخ التّونسي ثريّ بالمأكولات والأطعمة المتنوّعة. ورحم الله من قال وردّد: إذا أردت أن تتعرّفَ إلى بلد فما عليك إلاّ أن تتناول أطعمته. ذلك أنّ الطّعام جزء عظيم من ثقافة ذلك البلد ومن حضارته...

وهل الطّبخ التّونسي ثريّ حقًّا بالأصناف والأجناس والأنواع؟ اعتمدت تونس خلال العصور القديمة على تقاليدها العريقة في إعداد المواد العجينية مثلاً، وعلى ذوقها المرهف الّذي يعرف جيّدًا عناصر الحلو والمالح والحامض مع تحديد مقاديرها الدّقيقة... واقتبست تونس من جاراتها في البحر الأبيض المتوسّط أطباقًا من المأكولات والأطعمة، لكنّها حوّرتها حسب مقتضيات الزّراعة ومتطلّبات الآكلين: اقتبست من موائد الأمازيغ، ومن تركيا العثمانيّة، وإيطاليا، والإغريق، وإسبانيا، والأندلس، وفرنسا، وإفريقيا السّوداء خلف الصّحراء الكبرى، وحتّى من بعض بلدان أمريكا الجنوبية... وهكذا أنتجت أطباقًا مبتكرة لا يوجد مثلها في بلدان أخرى من المغرب الكبير ومن العالم العربي...

وقد كانت في المدينة العربية منذ الأربعينيات من القرن العشرين وفي الأرباض المحيطة بها كباب سويقه، والبِيـضَـهْ، وباب المنارة، ونهج المَرْ، والباب الجديد، مطاعم يرأسها أعلام في فنّ الطبخ التّونسي وصناعته ومهنته. كانوا طُهَاةً مَهَرَة من أمثال الحشايشي، والمهداوي، والغدامسي، وعَمْ رُمْضَان، والحاج عبد الكريم بن عبد الله، وحسُونَهْ المُورالي. ولعلّ المتفوّق عليهم جميعًا المعلّم الطبّاخ الحشايشي رحمه الله الّذي كان يشرف على مطبخه كالملك في مملكته. ولقد شاهدته بنفسي يختار البقول اليانعة والخضر الطّازجة والثّمار في مواسم نضجها من سوق الجملة لا في سوق الغلّة، ثمّ ينتقل إلى المسلخ البلدي لاقتناء اللّحوم: البقر والعجل والضّأن وخاصّة الماعز في فصل الصيف. وقد كانت له خبرة وتجربة معمّقة ومعرفة دقيقة بأسماك الموسم الّتي يصطادها الصّيادون في بنزرت أو المهدية أو الشّابّة أو قليبية، فتكون عينها مشتعلة حيّة لا باردة طافئة. ومن أطباق طبخه الشّهيرة طبق الكَبْكَابُو، وطبق الطّبيخة، ونحن نقول: الكَذَّابة لأن ليس فيه لحم، ولكن ما ألذّها! وطبق المَقْرُونهْ بِالسْفِن، وطبق الكَمُّونيّة، وصحْفة حلالم بالقَدِّيد! ولن تجد مكانا شاغرًا في مطعمه إذا أتيت متأخّرًا بعد السّاعة الواحدة ظهرًا لأنّ المعلّم الحشايشي لا يطبخ يوميًا إلاّ صنفًا واحدًا من الطّعام، يختاره هو ولا يفرضه عليه أحد، لزهاء ثلاثين حريفًا آكلاً عند الغداء فقط، ثمّ لا يطبخ شيئًا بعد ذلك، فيغلق الباب، وينصرف. وكان المعلّم الحشايشي نظيفًا جدًّا، موسوسًا بالنّظافة، فلا يحترم الحريف الّذي يأتي مطعمه وعليه زيّ الشّغل المتّسخ، فيكلّمه بازدراء: اليوم لم أقرأ لك حسابًا !!! اذهب للميضة!!! ولا يحترم الحريف الّذي يتناول طعامه واقفًا ومتعجّلاً والادام يبقّع وجهه وجُبّته فيخاطبه غاضبًا: احترم نعمة ربّي واقعد! أعطيها حقّها! واشرب عرقك وتنفّس... حامل البُوسْطة؟ بارك الله فيك وفي أمثالك!!! ولا يحترم الحريف الّذي يطلبه نصف خبزة وفيها زيت وهريسة! فيطرده!!!

كلّما قصدتُ في تونس العاصمة مطعمًا مختصًّا في طبخ الأطعمة والمأكولات التّونسيّة ذات الجودة العالية والذّوق المرهف الرّقيق تذكّرت المعلّم الطبّاخ الحشايشي رحمه الله. ومن المؤسف جدًّا أنّه لم يخلّف لنا تلاميذ ولا مريدين في فنّ الطّبخ. ولكم فرّطت بلادنا مثل البلدان العربيّة الأخرى في ذكر أسماء نبغاء الطّبّاخين والبارعين الحذّاق العباقرة منهم عبر عصور التّاريخ. ولا شكّ أنّهم كانوا في مطابخ قصور السّلاطين والملوك والأغنياء. والمتمـــرّد منهم مثـــل الحشايشي الّذي رفـــض أن يكون طبّـــاخ قصر البـــاي قـــد فتح مطعمًا في حيّ شعبيّ يقصده الغنيّ والفقير، المتمدّن والرّيفي المتخوشن، لأنّه معتزّ بالأطعمة والمأكولات التّونسيّة وبطبخها بشكل تقليدي مستمرّ يوميًّا، ولكن بلا شحم، ولا مرق زائد، ولا زخرف مجّاني بالتّوابل والأبزار والأفَاوِيهِ الّتي تقلب رأسًا على عقب الطّعم التّونسي والذّوق التّونسي والنّكهة التّونسيّة! وإذا ما اجتهد الحشايشي وجدّد فإنّما كان يجدّد إعداد الطّـــواجين: طاجـــين الجِبْنَة، طاجين الرّوز بلحـــم السَّمَّان، طاجين السّوبيا بخضرتها، طاجين بوليس مكتّف!..

وتغتنم العائلة التّونسيّة خلال شهر رمضان من كلّ سنة الفرصة السّانحة لكي تبذل جهدها في سبيل طبخ أطعمة ومأكولات ذات جودة في الإعداد والطّهـــي، مع التّنـــويع في الأصنـــاف، والخروج عن المألوف، والدّخول إلى باب الابتكار على ندرته. ولكن كلّ ذلك إنّما هو رهن الإمكانات المـــالية بطبيعـــة الحال ورهن الإمكانات الصّحيّة أيضًا. وأخيرًا وليس آخرًا، هل مازالت الأمّهات يعلّمـــن بنـــاتهنّ الرّقْدِيدَة وأطفالّهن إعداد موائد الطّعام؟

ومن المؤسف حقًّا أنّ الحال قد ساءت، وتدهورت نحو الحضيض. وغزا الطّبخ الدُّولي: بالإغراء والحيلة شيئًا فشيئًا: سْتَاكْ وبُومْ فْرِيتْ الكثير من الموائد التّونسيّة. فالمأكولات الشّوارعيّة بدكاكينها غير النّظيفة، وعليها لافتة « أُكْلَات خفيفات»، ومطاعمها الصّغيرة الضيّقة القذرة تبيع الكَسْكْرُوت الملطّخ بالهريسة الصّناعية الفاسدة، وصحْفة اللَّبْلَابي الطّافحة بالزّيت القديم كأنّه زيت الـقَازْوَال الأسود للسّيّارات، وصحنًا صغيرًا فيه ربع دجاجة كوشَه، الله أعلم بسنّها الّتي بلغت ربّما عشر سنين، واللّه ورسوله أعلم! وصحن كَفْتَاجِي لا يدري الآكل المسكين ما فيه، فيُقَال له: سَمِّي باسم الله وكُل واسكت!!!

ونحن نعشق الحداثة ونتظاهر للقريب وخاصّة للبعيد أنّنا حداثيّون، فنتناول على منوال البلدان الغربيّة ونلتهم الـبِيتْزا، وما أدراك! والهَمْبرقَر. وسوف نتظاهر وننظّم الاعتصامات في شارع الحبيب بورقيبة لأنّ ليس في تونس مطعم مَاكْ دُونَالْدْ ولا كَنْتُوكي

ولا كْوِيكْ ولا بِيتْزاهُوتْ لماذا؟ وليس لنا خبير أجنبي يعلّمنا صناعة السَّنْدْوِيتْشْ !!! هذه مصيبة! سبحان الله! يا حكومة اعمل معروف !!!

متى نعود إلى طبق النَّوَاصِر بالسّفرجل والزّبيب، وصَحْفة المدمّس؟ وطاجين مَلْصُوقَةْ؟ وسلاطة أمّك حوريّه؟ وصحن البِيصارة بزيت الزّيتون و بالكَمّون؟ متى؟■

ع.م

الجفوة بين المغرب والغرب هل تُـــ

بقلم محمد ابراهيم الحصايري

إن «المغرب رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع حلفائه، قد توجّه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شراكاته، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، تندرج زيارتنا الناجحة إلى روسيا، خلال شهر مارس الماضي... كما نتوجه لإطلاق شراكات استراتيجية مع كل من الهند وجمهورية الصين الشعبية»... هذا ما أعلنه العاهل المغربي الملك محمد السادس في الخطاب الذي ألقاه يوم الأربعاء 20 أفريل 2016 في افتتاح أشغال القمة الخليجية المغربية بالرياض.

وقد برّر العاهل المغربي هذا التوجّه الجديد في سياسة المملكة المغربية بالتضارب في مواقف شركائها التقليديين بين الخطاب والممارسة، فلقد لاحظ، بعد أن أكد أنّ «المغرب حرّ في قراراته واختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد»، أنّ وضع العلاقات مع هؤلاء الشركاء بات خطيرا «خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف، ومحاولات الطعن من الخلف»...وقد تجلّى هذا التضارب في مواقف شركاء المغرب من قضية الصحراء الغربية التي عرفت منذ أواخر السنة الماضية جملة من التطورات التي أثارت حفيظة المغرب، والتي تمثّلت فيما يلي:

1/ إصدار محكمة العدل الأوروبية في 10 ديسمبر 2015 قرارا اعتبرت فيه الاتفاق الموقّع بين الرباط وبروكسل في 8 مارس 2012 والمتعلق بـ«إجراءات التحرير المتبادل في مجال المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة ومنتجات الصيد البحري» لاغيا، وذلك لانه لم يشر بوضوح إلى الصحراء الغربية.

وقد قابلت الحكومة المغربية هذا القرار بالرفض القاطع واعتبرت أن فيه «خرقا للقانون الدولي»، وقررت تعليق التواصل مع المؤسسات الأوروبية، باستثناء ما يتعلّق منها بملف الاتفاق وقرار المحكمة. وأضافت أن المغرب يرفض «أن يتم تقاذفه بين مختلف مصالح ومؤسسات الاتحاد الأوروبي»، وأن «التمادي في هذا الموقف من شأنه أن يهدد بعمق الثقة المتبادلة، بل وحتى استمرار الشراكة بين الطرفين».

وفي تصريح شديد اللهجة قال رئيس الحكومة إن الأوروبيين «يجب أن يحسنوا تقدير الأمور، فالقضية جيو - ستراتيجية وليست لعبا وليست مزاحا»، فقضية الصحراء «قضية وجود أو عدم وجود، ويجب أن تكون الأمور واضحة بالنسبة إليهم».

ـــوَلّي الربـاط وجهها شطر الشرق؟

2/ زيـــارة الأمـــين العـــام لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، ووصفه، لأول مرة، الوجود المغربي في الصحراء الغربية بالاحتلال. وقد رفض المغرب الرسمي والشعبي هذه الزيارة واحتج على تصريحات المسؤول الأممي مؤكدا أنها تشكّل «خللا» طرأ علي التصور الدولي لطريقة معالجة النزاع.

وفي حين عقد البرلمان بغرفتيه جلسة خصصها لمناقشة هذا التطور الخطير خرج المغاربة في العاصمة في مظاهرة عارمة لم يسبق لها مثيل ضد الأمين العام للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة المغربية أنها قررت تخفيض عدد العناصر المدنية والسياسية والادارية العـــاملة في بـعثـــة الأمم المتحدة في الصحراء، وهددت بإلغاء المساهمة الإرادية التي تقدمها المملكة لسير عمل المينورسو، وببحث صيغ سحب التجريدات المغربية المنخرطة في عمليات حفظ السلام».

3/ تواتر التعقيدات التي طرأت على العلاقات بين الرباط وبين واشنطن في الآونة الأخيرة، وذلك بالرغم من أن المغرب يعدّ حليفا للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بالذات لا سيمـــا في الحـــرب على الارهاب والتطرف.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الخارجية المغربية قامت في 19 ماي 2016 باستدعاء السفير الأمريكي في الرباط للتعبير عن غضب المملكة مما ورد من «تلاعب وأخطاء فاضحة» في التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية الشهر الماضي حول حقوق الإنسان في المغرب، والذي اتهمت فيه قوات الأمن المغربية بالفساد وتجاهل سيادة القانون على نطاق واسع.

ويعتبر هذا التقرير حلقة أخرى من حلقات الأزمة التي طفت على سطح العلاقات المغربية الامريكية بسبب اعتقاد الرباط أن المستشار الأمريكي كريستوفو روس المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، الذي كانت علّقت التعامل معه منذ سنة 2013، هو المتسبّب في تأزيم العلاقة بينها وبين منظمة الأمم المتحدة حيث أنه، كما ترى، يقف وراء انحياز الأمين العام للمنتظم الأممي، ووراء التشدّد

الأمريكي في مناقشات مجلس الأمن الأخيرة حول قرار المغرب التقليص في بعثة المينورسو، حيث اعتبرته انزلاقا من شأنه ان يقوّض عمل الأمم المتحدة، وعملت على تضمين القرار رقم (2285) الذي أعدت مشروعه والذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في اواخر شهر أفريل الماضي تشديدا على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة...

4/ تعدّد التوتّرات التي عرفتها العلاقات المغربية الفرنسية خلال الفترة الأخيرة بسبب ما تعتبره الرباط تصرفات «استفزازية» فرنسية، فعلاوة على محاولة الشرطة الفرنسية استجواب رئيس المخابرات المغربية أثناء إحدى زياراته للعاصمة الفرنسية، ثم تفتيش وزير الخارجية المغربي في مطار باريس، قامت السلطات الفرنسية منذ أيام بالترخيص لمجموعة من النشطاء السياسيين المغاربة بالتظاهر ضد الملك محمد السادس أمام مقر إقامته في شمال العاصمة باريس، وذلك بالتوازي مع قيام القناة الفرنسية الثالثة بعرض فيلم وثائقي بعنوان «ملك المغرب: اسرار مملكة» وهو فيلم ينتقد العاهل المغربي ويتّهمه باحتكار مفاصل الاقتصاد المغربي بشكل مثير للغاية.

أما عن تجليات هذا التوجّه المغربي الجديد فيمكن إجمالها فيما يلي:

1/ تعميق العلاقة مع بلدان الخليج العربي وهو ما تجلّى في عقد القمة المغربية الخليجية، وهي القمة الأولى من نوعها في تاريخ الطرفين، وقد برّر الملك هذا التعميق بأنّ بلاده وبلدان الخليج تجد نفسها اليوم «أمام مؤامرات تستهدف المسّ بأمنها الجماعي»، وبأنّها تواجه «نفس الأخطار، ونفس التهديدات، على اختلاف مصادرها ومظاهرها» ولذلك فإن «الدفاع عن أمنها ليس فقط واجبا مشتركا، بل هو واحد لا يتجزأ»... ومثلما يعتبر المغرب دائما أن «أمن و استقرار دول الخليج العربي، من أمنه» فان «الصحراء المغربية كانت دائما قضية دول الخليج أيضا... وهو ما أكّدته خلال الأزمة الأخيرة مع الأمين العام للأمم المتحدة».

على أن المشكل - في نظر الملك أكبر من ذلك فهو يرى أن بلاده والبلدان الخليجية تقف اليوم وبعد «ما تم تقديمه كربيع عربي، - خلّف خرابا ودمارا ومآسي إنسانية»، على أعتاب «خريف كارثي، يستهدف وضع اليد على خيرات باقي البلدان العربية»، وهو يتوقع «أن المخططات العدوانية التي تستهدف المسّ باستقرارنا، متواصلة ولن تتوقّف. فبعد تمزيق وتدمير عدد من دول المشرق العربي، ها هي اليوم تستهدف غربه».

2/ الانفتاح على روسيا التي عادت شمسها إلى البزوغ من جديد باعتبارها أحد أهم الخيارات التي يمكن للمغرب أن يرتادها وأن يحقق منها وبها عدة أهداف في آن واحد.

فالرباط بهذا الانفتاح تستطيع أن تضفي قدرا أكبر من التوازن على علاقات موسكو معها ومع جارتها «اللدود» الجزائر، خاصة وأن روسيا اليوم مختلفة عن «الراحل» الاتحاد السوفياتي من حيث أنها باتت تضع مصالحها فوق أية اعتبارات ايديولوجية، وهو ما يظهر في موقفها من قضية الصحراء الغربية التي لا تقدم لها الدعم المفترض في الأمم المتحدة بحكم الروابط التاريخية والاقتصادية الوثيقة التي تجمعها بالجزائر...

ثم إن الرباط تستطيع بهذا الانفتاح على موسكو التي تمكنت بعد تدخّلها في سوريا من إعادة تكريس التعددية القطبية أن تستثمر «سياسية المحاور المتعدّدة» في خدمة مصالحها، وفي الترفيع من قوّتها التفاوضية مع شركائها التقليديين.

3/ التوجّه نحو تعزيز الشّراكة مع الصين التي تتقاطع مصلحتها في توسيع نطاق انتشارها في مختلف أرجاء العالم مع مصلحة المغرب في تنويع شركائه على الساحة الدولية، وإنهاء حالة الاحتكار التي هيمنت على شبكة علاقاته في الماضي خاصة بعد أن تبيّن له أن شركاءه التقليديين «غير أوفياء» لمقتضيات الشراكة النزيهة والحريصة على تبادل المنافع.

ولأنّ الصّين ما تزال تفضل أن يكون عماد علاقاتها الدولية اقتصاديا لا سياسيا، فقد كان من الطبيعي أن تتركز نتائج الزيارة التي قام بها الملك خلال شهر ماي الماضي إلى الصين على التأسيس لشراكة استراتيجية مغربية صينية في المجالات الصناعية والسياحية والطاقية والثقافية وكذلك الشؤون القضائية والقنصلية... وربما كان من أبرز هذه النتائج القرار الذي اتخذه الملك محمد السادس بإعفاء الصينيين من تأشيرة الدخول الى المغرب ابتداءً من شهر جوان 2016، فهذا الاجراء من شأنه أن يساعد المغرب الذي يتطلع إلى استقبال مائة الف سائح صيني سنة 2020 على تحقيق هذه الغاية.

تلك هي بعض تجلّيات التوجّه الجديد في سياسة المغرب الخارجية، وهي بقطع النظر عما سيكون لها من تداعيات مؤَكَّدَة على محيطه المباشر المغاربي والمتوسطي والافريقي، تؤشر في نظري إلى وعي مغربي مزدوج: وعي بالمكانة المتميزة التي يتمتّع بها المغرب على الصّعيد الدولي، ووعي بضرورة مواكبة المخاض الذي تشهده الساحة الدولية اليوم حتى لا يولد العالم الجديد في غيابه.■

م.إ.ح

دار الكتب الوطنية

BIBLIOTHEQUE NATIONALE DE TUNISIE

République Tunisienne
Ministère de la Culture et de la Sauvegarde du Patrimoine
Bibliothèque nationale de Tunisie

Avis international d'appel à manifestation d'intérêt N°1/2016

«Mise en œuvre du projet national de numérisation et de valorisation des collections du patrimoine écrit de la Bibliothèque nationale de Tunisie en mode PPP» e-Patrimoine

1- OBJET DE PROJET

La Bibliothèque nationale de Tunisie (BnT), invite l'ensemble des sociétés/groupements de sociétés nationales et internationales spécialisées, à manifester leur intérêt pour la mise en œuvre du projet de numérisation de son patrimoine écrit dans un cadre de Partenariat Public Privé (PPP) stratégique en comme préconisé par l'article 42 de la loi 49-2015

2- CADRE DU PROJET

Dans l'objectif de promouvoir la contribution des nouvelles technologies dans l'économie tunisienne et en vue de renforcer la création d'emplois, la Tunisie a mis en place la stratégie « Tunisie digitale 2018 »,

Le projet de numérisation et de valorisation des collections du patrimoine écrit de la Bibliothèque nationale de Tunisie (BnT) en mode PPP (e-Patrimoine), s'inscrit dans le cadre de l'axe e-business et vise à bénéficier des apports et vise à mettre à profit des technologies numériques pour valoriser et promouvoir le patrimoine écrit tunisien.

3- COMPOSANTES DU PROJET

Le projet couvrira les composantes suivantes :

- Identification et évaluation des opportunités économiques et culturelles.
- Proposition du fonds éditorial opportun à numériser et définition de moyens de diffusion et du modèle économique correspondant
- Conception et mise en place de l'infrastructure matérielle et logicielle à la BnT
- Numérisation et traitement du patrimoine écrit de la BnT
- Création de pôles de production numériques constitués de TPE capables de progresser à un niveau international pour la sous-traitance de ce type de travaux en assurant l'émergence de nouveaux profils et création d'emplois directs dans les régions intérieures du pays sur les 3 années à venir,
- Formation, coaching et transfert des compétences TPE afin qu'elles puissent répondre aux cadences exigées par le projet et aux normes internationales.
- Développement/fourniture et exploitation de services culturels numériques innovants permettant de promouvoir et d'exploiter convenablement les fonds numérisés.
- Mise en place d'un plan de communication et de conduite de changement autour de cette nouvelle filière économique et assurer sa promotion à l'international.
- Une assistance au développement d'un centre national de numérisation à la BnT.
- Entretien de l'infrastructure afin de garantir son évolutivité

4 - CONSULTATION DES TERMES DE REFERENCE

Les Termes de Référencedu projet peuvent être consultés auprès de la Bibliothèque nationale de Tunisie ou dans le site internet de la bibliothèque: www.bibliotheque.nat.tn

5 - CONDITIONS DE PARTICIPATION

Le présent appel à manifestation d'intérêt est ouvert, à égalité de conditions, à toutes les sociétés et tous les groupements de sociétés exerçant dans le domaine des nouvelles technologies et de la numérisation, ayant (le chef de file en cas de groupement) au moins une expérience similaire (de même envergure), dans le domaine de la numérisation et l'exploitation de fonds, durant les 10 dernières années.
Les groupements seront solidaires et devront être constitués de partenaires ayant chacun une expérience dans son domaine de spécialité.

Les candidats étrangers doivent obligatoirement s'associer avec un ou des partenaires locaux.

6 - COMPOSITION ET PRESENTATION DES DOSSIERSDEMANIFESTATIOND'INTERET

Le dossier de Manifestation d'Intérêt comprend trois enveloppes portant la mention "Enveloppe A" et "Enveloppe B" et « enveloppe C »

- Enveloppe A: Dossier administratif
- Enveloppe B: Dossier économique et financier
- Envoloppe C : Dossier technique de l'approche proposée

7- CRITERES DE PRESESELECTION ET LES JUSTIFICATIFS

La sélection des soumissionnaires qui seront inscrits sur la liste restreinte s'effectuera sur la base des critères suivants :

- Les références du soumissionnaire
- Les références du chef de projet
- Chiffre d'affaire, en cas de groupement, le chiffre d'affaires du chef de fil uniquement sera pris en considération.
- Ratio d'endettement
- Offre technique

La notation sera calculée au prorata des valeurs obtenues par les différents candidats
La note totale ne doit pas être inférieure à 60.
La note technique ne doit pas être inférieure à 35

8 - DEPOT DES DOSSIERS

Les dossiers de candidature à l'avis de manifestation d'intérêt doivent parvenir à la BnT par voie postale sous plis fermés ou remis directement au bureau d'ordre central au plus tard le 11/07/2016 à 12h (heure locale) du lundi au vendredi inclusivement (le cachet du bureau d'ordre central de la BnT faisant foi).

Les dossiers de candidature doivent être mis sous enveloppe fermée sur laquelle ne doivent être indiquées que les mentions suivantes :

« A ne pas ouvrir »
«Bibliothèque nationale de Tunisie»
Appel à manifestation d'intérêt pour :
La mise en œuvre du projet national de numérisation du patrimoine écrit de la Bibliothèque nationale de Tunisie en mode PPP

Toute demande d'information complémentaire devra être soumise par écrit ou courrier électronique, au plus tard 15 jours avant la date limite de réception des offres et ce à l'adresse suivante :

Bibliothèque nationale de Tunisie
Adresse : Rue 09 avril 1938 R.P. 1006 Tunis – Tunisie
Tél: 71 260 066 / 71 572 706
E-mail : e.patrimoine@bnt.nat.tn
Site web: http://www.bibliotheque.nat.tn
Horaire de travail : de 8h à 15h30

مع بداية المفاوضات حول اتفاق شراك

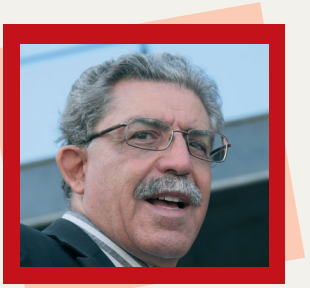

بقلم رشيد خشانة

تتجه تونس نحو التفاوض مع الاتحاد الأوروبي للتوصّل إلى اتفاق شراكة جديد سيكون، إذا تم التوقيع عليه، مصيريا للأجيال المقبلة. وبينما تؤكد الحكومة أن المفاوضات بهذا الشأن لم تبدأ بعدُ، وأن تونس حرة في أن تخوض هذه المفاوضات أو ترفضها، يعتبر الجانب الأوروبي أن المفاوضات انطلقت رسميا يوم 13 أكتوبر الماضي عندما وقع رئيس الحكومة والمفوضة الأوروبية المكلفة بالتجارة وثيقة انطلاق المفاوضات. ونلاحظ في هذا الصدد أن الأوروبيين لا يستخدمون، مثلا، عبارة مباحثات استكشافية أو تمهيدية، بل «مفاوضات»، بينما يُصرُ الجانب التونسي على أننا لم نصل إلى مرحلة التفاوض. ويُطلق على اتفاق الشراكة المُزمع التوصل إليه اسم «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق» الذي يُعرف اختصارا بـ ALECA، وهو يشمل قطاع الفلاحة والخدمات والاستثمار، أي المجالات التي لم يشملها اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي في 1995.

لاريب أن اتفاقا يفتح السوق التونسية أمام تدفق الزراعية والخدمات والاستثمارات من أوروبا، المُتفوقة علينا في كل المجالات، سيُزعزع أركان اقتصادنا العليل ويُوجه ضربة قاتلة لمُنتجينا في تلك القطاعات. ولكن الاستمرار في الحماية وغلق السوق ليسا حلا على الأمدين المتوسط والبعيد، في ظل عالم غدا اليوم أصغر من قرية. من هنا لا بد أن يستند البتُ في أي خيار مصيري على رؤية دقيقة لموقع تونس الاستراتيجي والشراكات التي يمكن أن تُقيمها مع الدول والتجمعات التي نرى مصلحتنا في التعامل معها. وهذا يتطلب تقويما شاملا لأداء اتفاق الشراكة الذي مضى على توقيعه أكثر من عشرين سنة، وكذلك قراءة للشراكات المُماثلة التي أتت بعدنا. رُبما تكون تونس قد استفادت من كونها أول بلد متوسطي توصل إلى اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، لكن الأكيد أن البلدان التي أتت بعدنا قد استفادت أكثر من نقاط قوتنا وضعفنا لتقود المفاوضات بما يُتيح لها تحصيل فوائد أكبر.

لذا علينا أن ننطلق من قراءة المشهد الدولي ومنزلة تونس فيه، لاستجلاء الميزات والفرص التي باتت تُتيحُها لنا الثورة الرقمية، فنحن في حقبة تختلف عن تسعينيات القرن الماضي. والشركاء المُحتملون اليوم كُثرٌ، منهم البلدان الافريقية وهي التي يُحقق بعضها حاليا نسبة نمو ذات رقمين، والتي تستهلك كل ما نُصدره إليها (على قلته). كما تشكل البلدان الآسيوية وخاصة منها الاسلامية (أندونيسيا، ماليزيا، باكستان...) فضاء يحمل في أعماقه فرصا كبيرة للاستثمار والتبادل التجاري، على رغم بُعد المسافات. وفي شرق أوروبا والبلقان فرص من نوع آخر كان يجدر بنا أن نستكشف كوامنها وننسج معها علاقات تبادل وتعاون. ثم هناك الغول الصيني الذي غزا أسواقنا من خلال قنوات التجارة الموازية، وقد يكون الأجدى أن نتوصل معه إلى اتفاق شامل يحمي منتجاتنا من المنافسة غير الشريفة.

كل هذه العناوين تؤكد أن أوروبا ليست قدرا محتوما علينا ولا مصيرا مكتوبا على جبيننا. طبعا من السذاجة الاعتقاد بأننا قادرون اليوم على التفصي من العلاقات التي نسجتها قرون من السلم والحرب بيننا وبينها. ولكن ليس مقبولا أن نبقى رهينة للنظرة المركزية الأوروبية ونتغاضى عما يدور في العالم من حولنا، ولا نبحث فيه عن مصلحتنا.

الخطاب الأوروبي يحُثنا حثا على القبول باتفاق شراكة جديد أشمل وأعمق من اتفاق 1995 مع الاتحاد الأوروبي، مُعتبرا المخاوف المُعلنة شبيهة بالأصوات الجزعة التي تعالت قبل كل عملية توسيع للاتحاد الأوروبي على طريق الوصول إلى حجمه الحالي (28 عضوا). لكن هذا الخطاب يتناسى الفوارق بين حجم الدعم الكبير الذي أغدق على البلدان المُرشحة

ـــة جديد أوروبا ليست قدرنا المحتوم

للعضوية، مثل اليونان وبلغاريا وسلوفينيا، والثمرات العجاف التي سنحصدها من «اتفاق شراكة شامل ومُعمق» مع الاتحاد، هذا إن حصدنا شيئا ولم تكن الحصيلة «حصاد الهشيم». وأظهرت الدراسة التي أعدها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات حول اتفاق الشراكة الشامل والمعمق أنه لكي يستطيع قطاعنا الفلاحي امتصاص تداعيات تحرير التبادل مع أوروبا ينبغي أن تُحقق الصادرات الزراعية نموا سنويا بنسبة 8 في المئة، وهو أمر مستحيل. أما في قطاع الخدمات فينبغي أن تنمو الصادرات بنسبة 15 في المئة سنويا من خلال زيادة سنوية في الإنتاجية تُقدر بـ٧ في المئة. فهل هذا ممكن؟

ليس من المبالغة القولُ إننا نقف اليوم في مفترق شراكات عديدة تُعطي فرصا مختلفة ومتفاوتة لتونس، رغم إكراهات التاريخ والجغرافيا. لكننا نتعاطى مع هذا الموضوع المصيري في مناخ سياسي مُختلف عن السياق الذي اكتنف التوصل إلى اتفاق 1995، إذ تم تغييب المجتمع المدني والنخب السياسية والاجتماعية عن المفاوضات السابقة، مما أضعف جانب المفاوض التونسي، ولم يترك له مساحة كبيرة للمناورة والضغط. ولا ينبغـــي أن تتحول حصص الاستماع لمُكونات المجتمع المدني إلى نوع من تنفيس الاحتقان في ســـوق عُكاظ اقتصادية، من دون أي تأثير في توجيه المفاوض التونسي. وقـــد أظهرت المناسبات التي طُرح خلالها هذا الموضـــوع على بســـاط البحث والمناقشة، وآخرها ندوة «المعهد العـــربي لرؤســـاء المؤســـسات» الشهـــر الماضي، أن غالبية المتحدثين تجنحُ إلى الحذر والاحتراز، إن لم يكـــن إلى التوجس والتشكيك. وهذا ما يؤكد مجددا ضرورة التريث في إطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وإعطاء الفرصة للنخب التونسية لكي تناقش، ربما لأول مرة، المنزلة التي تختارُها لبلادها انطلاقا من موقعها الجيوستراتيجي وإرثها الحضاري.■

ر.خ

تشتّت قوى العالم الإسلامي: العلاقـ

كان العهد العثماني ولا يزال أكثر الفترات جدلا بين المؤرخين والمفكرين. والدولة (أو الخلافة) العثمانية كما يحلو للبعض تسميتها، عمرت لفترة قاربت الستة قرون وغطت مساحتها جغرافيا واسعة، كانت من ضمنها العديد من الدول العربية مثّل مواطنوها مجرّد رعايا. وفي هذا الخصوص يطرح السؤال «إن كان العثمانيون غزاة أم حماة للإسلام وللبلدان الاسلامية» التي رزحت تحت سيطرتهم لمدة قرون، بالرغم من التصدي العثماني للأخطار البرتغالية والإسبانية في المحيط الهندي و في جنوب المتوسط. وعقب انهيار الدولة العثمانية تعمّقت هوة الخلاف القديمة بين الطرفين وازدادت حدة الاتهامات المتبادلة وصدرت أحكام متسرعة، من بينها عدم إشارة مناهج التعليم التركية إلى أي معلومة عن العالم العربي وتصوير الفترة العثمانية في جل المناهج العربية كفترة استعمار قاتمة. كما لم نشهد أحدا في تركيا يتطرق إلى نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار وكفاح شعوبها من أجل الاستقلال.

مع تأسيس الدولة التركية «الكمالية» الحديثة، انتهجت تركيا سياسة ما سمي «بصفر مشاكل» انطلاقاً من الأسس التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك. إلاّ أنها اعتمدت القطيعة مع العالم العربي، على أن الخيار الاستراتيجي والنهائي لتركيا هو أوروبا والغرب عموما. وبعد الحرب العالمية الثانية، عملت التحالفات الغربية ضمن خططها على وضع تركيا وإيران والدول العربية في سلة واحدة في ما سمي «بالشرق الأوسط» الذي عرضته بريطانيا على مصر سنة 1951 والذي لم ير النور، مرورا بحلف بغداد سنة 1955 والتي كانت تركيا طرفا فيه مع دولة عربية واحدة وهي العراق، وصولا إلى مشروع ايزنهاور الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية على المنطقة بعد حرب السويس سنة 1956، وكانت كذلك تركيا طرفا فيه. ولا يفوتنا أن المسألة الفلسطينية احتلت جانبا من اهتمامات تركيا في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، حين عارضت قرار التقسيم (1948) واصطفت إلى جانب الدول العربية.

في جوهر العلاقات العربية التركية، لا يمكن غض النظر عن العامل الجغرافي الذي يمتد على مسافة قرابة 1200 كيلومتر مع سوريا والعراق، وهو ما يجعل للأمن المشترك قيمته الهامة. كما يمثل وجود أنهار كبرى (دجلة والفرات) عاملا حيويا تشترك فيها الدول الثلاث، وسط خلافات بين هذه الدول بشأن مياه النهرين، خاصة في ظل استخدام أنقرة لها كورقة ضغط على دمشق وبغداد في العديد من المحطات التاريخية. ومثل كذلك التعاون العسكري التركي الإسرائيلي نسبيّا عقبة أمام التقارب بين الطرفين. ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم مع نهاية سنة 2002، حاول وضع نهاية لهذه السياسة وإتباع سياسة جديدة تحقق لتركيا دور الدولة القائدة المؤثرة في العالم العربي. وقد بادر في وقت قياسي بترميم العلاقات الخارجية مع دول الجوار وخاصة سوريا واليونان مما أثار خشية صعود تحالفات جديد يمكن أن تؤثر في مصالح ونوايا بعض القوى. كما كرس جهودا كبيرة لمزيد اكتساح أسواق الدول العربية لتصريف المنتوجات التركية.

بقلم توفيق جابر

من المفروض أن يكون الرابط الثقافي بين غالبية بلدان العالم الاسلامي، متمثلا في القيم الدينية والاجتماعية والعادات والتقاليد وغيرها والقوة الطبيعية التي تجمع المسلمين وتؤلف بين الشعوب من مختلف الأجناس. إلا أن الحقائق التاريخية وطموحات السياسيين تفيد العكس. وكمثال لذلك، تبدو العلاقات العربية التركية عبر التاريخ وإلى يومنا كنموذج لتشتّت القوى، في حين أن العديد من العوامل يمكن أن تجمعها.

ـات العربية التركيـــة نموذجـــا

كان الانفتاح التركي الواسع تجاه العالم العربي، مدفوعاً بعوامل التاريخ والجغرافية والثقافة والسياسة. وقد أبدت الدول العربية اندفاعا كبيرا تجاه ذلك، متطلعة إلى دور تركي مختلف ومناصر لقضاياها. وقد اختلفت نظرتها إزاء الانفتاح التركي، تراوحت بين دول الخليج التي رأت في المسعى التركي عاملا إقليميا يمكن أن يؤثر على الدور الإيراني في المنطقة ويحّد منه، وبين دول أخرى رأت أنّه يعمّق الدعم الإقليمي للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية. وفي ذات الوقت تمكن حزب اردغان وخلال فترة قصيرة من إجراء مجموعة من تعديلات قانونية ودستورية قدمتها حكومة العدالة والتنمية في إطار تلبيتها لمطالب الاتحاد الأوروبي لتمكن تركيا من الانضمام إليه. وتقضي التعديلات الجديدة خاصة بتقليص دور ونفوذ الجيش الذي عرف منذ ذلك التاريخ ارهاصات وصلت إلى حد محاكمات بالجملة للعديد من الضباط السامين. إلا أن الساسة الاتراك يعلمون جيدا أن الاتحاد الاوروبي «ناد مسيحي مغلق» وأن التعديلات كانت تهدف إلى تقليص دور الجيش الحارس لتركيا «الكمالية» وثوابتها العلمانية.

ولم يكن في الحسبان أن فوز حزب العدالة والتنمية مؤشرا لانبعاث «أشواق الخلافة التركية» التي قوّض أركانها اتاتورك منذ سنة 1924. إلا أن العديد من المؤشرات تفيد العكس، حيث بينت تطورات الأحداث أن النظام التركي الجديد الذي تباهى بالإسلام «الحداثوي» وبالعودة إلى سياسة «صفر مشاكل»، كان هدفه تحقيق مشروع إقليمي. فبعد أن بذلت تركيا، التي كانت تعتبر عدوانية إزاء المنطقة، جهداً هائلا لإصلاح علاقاتها مع جيرانها، جاء ما سمّي بالربيع العربي الذي دعمته بكل جهودها ونسقت له مسبقا مع حلفائها الغربيين. ويتوجّب التذكير بأن الخطاب السياسي التركي الذي وضّف نجاحات تركيا الاقتصادية لصالح حزب العدالة والتنمية، في حين أن تلك النجاحات كانت بفعل ذكاء وتحركات رجال الاعمال والصناعيين الأتراك الذين نجحوا في إقامة شبكات تبادل وشراكة خاصة مع الفاعلين الاقتصاديين في أوروبا وغيرها وهو الخط الليبيرالي الذي رسم معالمه طورغوت أوزال منذ عقود حين قرر الانفتاح والليبيرالية للاقتصاد التركي، دفع بالعديد من قوى حركات الإسلام السياسي وخاصة تنظيم الإخوان المسلمين (ومن بينهم رئيس

حركة النهضة)، إلى المطالبة بتطبيق نموذج حزب العدالة والتنمية التركي في الحكم.

إلا أنه تبين لهذه الحركات حجم الاختلاف بين الواقعين العربي والتركي والفرق الشاسع لتجربة الإسلام السياسي بينها، فضلا عن تعثر هذه التجربة وإخفاقها، في ظل تفاقم المشاكل الداخلية في تركيا وصراع اردغان المرير مع المعارضة العلمانية وكذلك حزب العمال الكردستاني وغيرها. وقد أدى ذلك إلى اختفاء مطالبة هذه القوى بتطبيق النموذج التركي، الذي سعى اردوغان وداوود أغلو في كل مناسبة إلى التسويق له بعد أن أثار حفيظة العديد من الدول العربية بوصفه يحمل مشروعاً ايديولوجيا إقليميا بمختلف أبعاده.

كما تبين أن تركيا تدعم جماعات الإسلام السياسي وتحديدا حركات الإخوان المسلمين وتسعى إلى إيصالها إلى السلطة وتحاول ربط الحكومات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على اعتبار أن تركيا قائدة للعالم الإسلامي. وهو ما تسبب في صدام مع الأنظمة التي عملت أنقرة في السابق على تحسين علاقاتها معها.

برز كذلك تورط أنقرة الواضح في الأزمة السورية وتسخير الأراضي التركية ممرا ومقرا للمجموعات المسلحة التي تتحول إلى سوريا والعراق لتقاتل باسم الجهاد، في حين أنها ترتكب المجازر ضد الجميع، وهو ما أفقد حكومة اردوغان مصداقيتها وبرزت كقوة داعمة للإرهاب، وبشهادة حلفائها.

اتبع اردغان سياسات مختلفة ومتعدّدة تجاه الدول العربية. ولعل السبب الأساسي لهذا الاختلاف يكمن في خصوصية المصالح من دولة إلى أخرى، فضلاً عن حجم العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول ربطا بالأهداف السياسية إزاء كل منها. وقد سجل التبادل التجاري التركي مع العالم العربي تراجعا ملحوظا، ويمكن أن يتعرض الاقتصاد التركي لمزيد التراجع خاصة في ظل مؤشرات الانكماش والتضخم وتراجع الاستثمار الخارجي والداخلي وفقدان الليرة التركية لقيمتها أمام العملات الأجنبية. ومن المرجّح أن يتفاقم هذا الوضع إذا ما وجدت المصالحة بين الدوحة والقاهرة طريقها إلى النور في ظل المساعي السعودية والكويتية التي تبذل في الخصوص. وهو ما يعني أن تركيا قد تخسر آخر حليف أيديولوجي لها في العالم العربي، وربما لن تبقى لها سوى حركة حماس التي تتخبط في العديد من المشاكل ومن بينها الحصار والتمويل والخلافات مع حركة فتح.

ويخشى أردوغان من انتقال ما حصل في مصر إلى تركيا ومن حركة اجتماعية مدعومة من المؤسسة العسكرية تتحرك في الشارع ضده على وقع قضايا الفساد والاعتقالات. وهو ما دفعه إلى انتهاج أساليب إقصائية ضد كل حركة أو احتجاج ضده. كل ذلك يجعل اردغان يعيش على هاجس احتمال حصول انقلاب عسكري ضده بالرغم من نجاحه الكبير في الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية التي تعد أعرق وأهم مؤسسة في تاريخ الجمهورية التركية.

ولا يفوت الدول العربية أن خطر داعش بات يهدد أمنها وحتى وجودها وهو ما يؤشر للعديد من التحولات في المواقف والتحالفات التقليدية ويزيد من عزلة اردغان إن لم يراجع سياساته الخارجية ويعمل على حشد التوافقات مع دول المنطقة. إلاّ أن العالم العربي غير واع بمسألة «الاّ فكاك» مع القوّتين المتاخمتين له وهما تركيا وإيران. و«الاّ فكاك» الذي أفرزته الجغرافيا خلق عضوية لا مفر منها، واصل التنكر لها منقادا بشعور كراهية تاريخية، بعيدا عن مبدأ طي صفحات الماضي والعمل على المضي إلى الوفاق مع محيطه. ولا يبقى للدول العربية في الوضع الراهن سوى توحيد مواقفها قصد دحر مخـــاطر المستقبل التي تنذر بما يمكن أن يعصف بما تبقى من مقوماتها.

إن شعب تركيا المتميز يؤمن بالعمل والرقي ويتأقلم بشكل لافت مع الحداثة والتطور. ومن غير المستبعد أن تفرض المستجدات على الساحة الإقليمية تحولات ستدفع تركيا إلى مراجعة سياستها الخارجية و إلى التأقلم مع الواقع الجديد وتنقية الأجواء القاتمة خاصة مع محيطها العربي والإيراني والروسي، على أمل أن يكون للساسة الأتراك قدر كاف من الحكمة لتحقيق ذلك. إلا أن التطورات الأخيرة في تركيا والمتمثلة في إزاحة داود أغلو، رئيس الوزراء ونيّة أردغان إقامة نظام رئاسي قد تعزز المخاوف من انتقال البلاد إلى مرحلة سياسات وقرارات فردية. ويبدو أن حلم اردغان بالسلطة المطلقة قد يتحقق بعد اختياره لبن علي يلدرم كوزير أول والمعروف بولائه المطلق واللامحدود له. وقد تجسم ذلك بنيل حكومة يلدرم الجديدة بثقة البرلمان بتاريخ 29 ماي المنقضي، وهو ما قد يفتح المجال لإجراء التعديلات الدستورية الضرورية للمرور إلى نظام رئاسي، وسط مخاوف المعارضة من الانزلاق نحو شخصنة السلطة، إضافة إلى رفع الحصانة البرلمانية عن عشرة نواب محسوبين على الشق الكردي، فضلا عن رفض الشارع التركي عموما منح اردغان صلاحيات رئاسية موسعة.■

ت.ج

التلفزة الوطنيّة في الذّكرى الخمسين لتأسيسها

الحصيلة والدّور المُرتقب

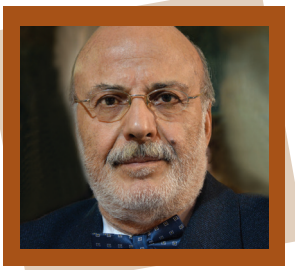

بقلم علي اللواتي

تحتفل التلفزة الوطنيّة التّونسيّة هذه السّنة بالذكرى الخمسين لميلادها، ومع ما يحمله الاحتفال من معاني الوفاء لجهود الرّوّاد الذين وضعوا لبناتها الأولى واجتهدوا،رغم الصّعاب،لإكساب تونس صوتا وحضورا في عالم الثّقافة السّمعيّة البصريّة، قد يحسن اغتنام هذه المناسبة للتّساؤل عن موقع القنوات العموميّة في المشهد السّمعيّ البصريّ الرّاهن وأيّ دور لهامستقبلا في خضم التّحوّلات المتسارعة التي تشهدها البلاد وإذا ما كانت مهامّها وبرامجها تستجيب فعلا لصفتها كمرفق عموميّ. وقد يكون من المفيد التّأمّل في حصيلة عقود من العمل التلفزيّ والإماع، بقدر ما يسمح به المجال، إلى النّجاحات والإخفاقات التي عرفتها المؤسّسة، وإلى العوائق التي اعترضت عملها وحالت دون تحقيق بعض الأهداف المرسومة لها، سواء كان ذلك بضغوط خارجية من السّلطة السّياسيّة التي تتّخذ المؤسّسة منبرا دعائيّا أو داخليّة تتعلّق ببطء التّأهيل وروتينيّة التسيير.

من المفروض، أن تكون القنوات العموميّة أداة لسياسات ترمي، من حيث المبدأ، إلى خدمة المصلحة العامّة وسدّ حاجة المواطنين إلى مادّة متوازنة بين العناصرالإعلاميّة والتّربويّة والثّقافيّة والتّرفيهيّة. والواضح أنّ المادّة التلفزيّة عندنا لم تحقّق قطّ مثل ذلك التّوازن، بل لعلّها لم تطمح إليه أصلا،مثلما يبدو من برمجة أميل إلى التّرفيه والخدمات الإعلاميّة، مع خضوع واضح للإملاءات السّياسيّة التي تعيق أيّ محاولة للتّطوير - إن وجدت - من داخل المؤسّسة.

ويمكن الإشارة، في هذا السّياق، إلى قضيّة هامّة تتمثّل في ضعف التّفاعل شبه المزمن مع الشّأن الثّقافي على مدى العقود الخمسة الماضيةباعتبار ضيق الحيّز المخصّص للفكر والآداب والفنون، ولنضرب لذلك مثلا بتواضع المادّة التّاريخيّة في برامج تلفزتنا العموميّة وخاصّة تاريخ تونس منذ الأزمنة القديمة، وذلك خلافا لما توليه القنوات الأجنبيّة في البلاد المتقدّمة من أهمّيّةالثّقافة التّاريخية في معناهاالشّامل وفي شتّى صيغها الفكريّة والتوثيقيّة والقصصيّة،وغير خافٍ ما لمعرفة التّاريخ من أهميّة جوهريّة وما لها من دور في بناء الوعي بالانتماء إلى مجتمع واحد معنيّ بمدّ الجسور بين ماضيه وحاضره.

مسيرة طويلة بين نجاح وإخفاق

انطلقت التّلفزة التّونسيّة بعد مضي عقد على الاستقلال في سياق بناء الدّولة الحديثة ولعل ما أوكل إليها من مهامّ يتوافق، نظريّا، مع الأهداف المعلنة للدّولة في بناء الهياكل والمؤسّسات وإرساء منظومة تربويّة حديثة والنّهوض بالثّقافة انتاجا وإعلاما،وتحقيق تنمية اجتماعيّة واقتصاديّة متوازنة. غير أنّ التّلفزة العموميّة لم يتح لها، على مدى تاريخها، أن تكون مرآة صافيّة تعكس بجلاء صورة شاملة لواقع المجتمع وأحوال البلاد، بل لقد كانت الصّورة منقوصة ومشوبة بالضبابيّة أو التّحدّب لمرورها من خلال موشور الرّؤية السّياسيّة المهيمنة.كانت القناة العموميّة إذن «رسميّة» بكلّ ما تحمله الكلمة من معاني التّوجيه والرّقابة ومراعاة أولويات السّلطة. ورغم ذلك فقد حقّقت في فترات ما - وفي حدود ما أتيح لها من إمكانات - منجزات رائدة تُذكَرُ لها، واستسلمت في فترات أخرى إلى الرّوتين المستحكم عادة في الإدارة والرّافض للتّجديد والتّنويع وتوسيع الرّؤية والانفتاح على ما يجد من تحوّلات في المشهد السّمعيّ البصريّ في الدّاخل والخارج.

نقاط مضيئة وانجازات رائدة

ولنبدأ بذكر المنجز الذي حقّقته التلفزة العموميّة في مجال بلورة الإحساس بالانتماء إلى المجموعة الوطنيّة من خلال انتاج رؤى

وأنماط سلوك وعادات استماع ومشاهدة كانت الإذاعة المسموعة قدّ أسّستها وأتت التلفزة لتأكيدها وترسيخها في النّسيج المجتمعي، وقد كانت تلك مساهمة لا يستهان بها في إثراء ثقافة مشتركة،وأمكن للقناة العموميّة انتاج برامج توعية اجتماعيّة وتربويّة والتّعريف بعناصر من التّراث المادّي واللاّماديّ وكان ذلك في الغالب بمبادرة من بعض الأشخاص الذين يدفعهم حماسهم إلى العمل دون مقابل مجز في أغلب الأحيان. كما يُذكر للقناة الوطنيّة بناء تقاليد انتاج درامي تونسيّ،بلغ النّضج بفضل إرادة حازمة من مسيّري المؤسّسة في مرحلة ما، وكان من نتائجه الحدّ من هيمنة النّتاجات المستوردة.

محاذيرالقصور عن استيعاب تنوّع الواقع

غير أنّ تلك البرامج النّاجحة كانت في منافسة غير متكافئة مع كمّ كبير من الموادّ التي لا تستجيب لمقاييس البحث المعمّق والمراجعة النّقديّة وربّما رافقتها تعليقات لا تبعد كثيرا عن اللّغة الخشبيّة ولا علاقة لها أحيانا بالواقع كما يعيشه المواطنون.كانت ثقافة معلّبة تُبَثُّ من المركز ولاتسندها نظرة شموليّة تستقرئ مجمل الحاجات الاجتماعيّة والثّقافيّة والرّوحيّة التّي تعتمل في الأطراف؛ وإن هي أشارت إليها عرضا، ففي صيغ مبتسرة لا تكاد تفي بالموضوع. لقد مرّ دهر لم يكن يعرف المشاهدون فيه من واقع الجهات الاجتماعيّ والثّقافيّ إلاّ ما يسمح به المنظور السّياسي ولم يكتشفوا من تراثها الثّريّ الماديّ واللاّماديّ إلاّ ما يعرض في اطار التّظاهرات السّياحيّة أو في بعض الحصص أو الأشرطة الوثائقيّة التي كان يجهد منتجوها في البحث عن كنوز ثقافة شعبيّة منسيّة، ولا يخفى ما في ذلك من نتائج سلبيّة على السلّم الاجتماعيّة وما

يحدثه من صدوع في جسد المجتمع. ولنا كذلك في المادّة الموسيقيّة مثال عن غياب التّنوّع، حيث كادت تقتصر طوال عقودعلى الأغنية الخفيفة دون تطوير أشكال أخرى مثل التّأليف الموسيقيّ الصّرف والعزف المنفرد والمسرح الغنائي الذي كان له قبل الاستقلال حضور واسع وحمل سمات تجديد حقيقي ثم غاب عن اهتمامات الثّقافة الرّسميّةولا نكاد نجد له أثرا إلاّ في تجارب قلّة من الفنّانين حاولوا بعثه من رماده فيما بعد. وكذلك الشّأن بالنّسبة للمسرح الذي لم يحظ بما يكفي من الاهتمام في الشّاشة الصّغيرةرغم كونه من الفنون الأكثر حيويّة عندنا،باستثناء عدد محدود من الأعمال المسرحيّة حرص على تصويرها مسؤولون عن المؤسّسة في اطار محاولة استعادة بعض من دورها في الحيّز الثّقافي.

انخرام التّوازن بين الماديّ والفكريّ في عصر الإشهار

أمّا عن استبعاد الشّأن الفكري الجادّ ممثّلا في الحوارات الأدبيّة وإنتاج ملفّات معمّقة عن الفنون المختلفة والعناية بالكتاب نقدا وتعريفا فحدّث ولا حرج والوضع لا يزال قائما إلى اليوم رغم ما يقال عمّا نتمتّع به اليوم من حريّة فكريّة. إنّنا لا نزال نلاحظ وفرة حظّ المواد الغذائيّة والنّتاجات التّرفيهيّة على اختلاف أنواعها من الإشهار مقارنة بتواضع حظّ الكتاب منه، ومردّ ذلك إلى عجز أغلب النّاشرين عن دفع مقابل الإعلان الإشهاري لمنتجاتهم، والحال أنّ السّياسة الثّقافيّة الرّسميّة تطنب في الحديث عن أهمّيّة المطالعة ودعم دورها الأساسيّ في بناء الشّخصيّة وتنميّة القدرات الذّهنيّة، ولكنّ أصحاب القرار لم تخامرهم فكرة رصد ما يكفي من الاعتمادات لرسم سياسة تنهض بذلك الدّور وتخصيص ما يكفي من الدّعم للتّعريف بالكتاب، منهاالإعلان عن صدوره على الشّاشة. وقد بات واضحا أنّ التّقصير في تقديم المادّة الثّقافيّة بطريقة تجتنب التّعقيد وتلائم التّقنيات الاتّصالية الحديثة شكلا ومحتوى، له سلبيّات على الذّهنيّة العامّة وعلى مستوى آداب الحوار، ممّا يقوم دليلا على اختلال التّوازن بين الماديّ والفكري في المنظومة الثّقافيّة.

في ضرورة النّهوض بدور التلفزة العموميّة

وخلاصة القول إنّ تعدّدالقنوات الخاصّةباختلاف مشاربها واتجاهاتها وتباين مصالحها الماديّة يفرض على السّلطات العموميّة إعادة هيكلةالتلفزة الوطنيّة ومراجعة وسائل عملها وتجديد مضامين نتاجاتهاودعمها بالكوادر من ذوي الاختصاص والتّميّز لدعم قدرتها على المنافسة ضمن المشهد السّمعيّ البصريّ الحالي. وانطلاقا من أنّ القنوات الخاصّة، مهما بلغت من الحرفيّة وثراء المضمون، لا يمكنها أن تعوّض التّلفزة العموميّة لتباين الأهداف والمصالح. وحيث أنّ الأخيرة ملك للجميع فالواجب أن يُرَاعَى في عملها، أوّلا وأخيرا،ثراء المضمون وحِرَفيّة الأداء دون الخوض في الحديث المستهلك عن المردوديّة وحسابات الرّبح والخسارة التي تُتَّخَذ ذريعةمن قبل خصومها لتحجيم دورها مع العلم أنّ طبيعتها كمؤسّسة تخاطب كلّ شرائح المجتمع ولها مهامّ ذات نفع عام،يؤهّلها لأن تحظى بدعم ماديّ ومعنويّ مستمرّ من الدّولةعلى أمل أن تكون مخبرا ينتج الرّؤى المشتركة ويولّد الأفكار المؤسّسة للمستقبل.■

ع.ل

102.5 Mhz
Sousse
Hammamet
Nabeul Sud
Zaghouan

104.4 Mhz
Kairouan
Sidi Bouzid
Kasserine
Seliana

89.4 Mhz
Monastir

91.6 Mhz
Mahdia
Sfax

FM

Jawhara

تابعوا "بوليتيكا"
على الجوهرة FM

من الإثنين إلى الجمعة من 12:00 إلى 14:00

www.Jawharafm.net

حول الزّراعة في قرطاج

بقلم د. محمّد حسين فنطر

تشكو الحضارة القرطاجية زهد المؤرخين فيها واكتفاء الدارسين والمدرسين بمجموعة من معطيات نظرية وآراء جاهزة تجاوزتها البحوث العلمية الصحيحة وهذا يعود لسببين كبيرين أولهما يتمثل في قلة عدد المختصّين في الدراسات البونية ومع قلتهم تراهم ينشرون نتائج دراساتهم وبحوثهم بلغات أجنبية قل أن يستفيد منها القارئ التونسي والقارئ العربي عموما والسبب الثاني هو أن الدراسات التأليفية حول قرطاج وتاريخها وحضارتها تكاد لا تتجاوز مستوى التبسيط والعموميات ماعدا بعض الكتب التي نشرت باللغة الفرنسية حتى أنك تجد موطّآت لا تستند إلى دراسات قطاعية دقيقة.

ومعلوم أن التبسيط لا يكون ذا جدوى الا إذا كان منبثقا من دراسات قطاعية دقيقة، فالتبسيط يعني ضمنيا وجود دراسات تستند الى بحوث معمّقة دسمة يتولاّها مختصون من أهل الذكر مع العلم أنّ الوضع في خصوص الدراسات البونية القرطاجية وضع غريب لا يستسيغه المنطق السليم ذلك أن الدراسات المبسطة لا تستند إلى بحوث علمية من صلب الوطن دون تقوقع والعائق الأكبر يتمثّل في عدم وجود سياسة وطنية تخصّ البحث العلمي و النشر والترويج عبر الجامعات والمعاهد والمدارس على اختلاف أصنافها فضلا عن وسائل الاعلام السمعية والبصرية التي تسخّر الحرف والصورة لنشر المعرفة و اثرائها فالمؤلم ان الذين يعملون في حقول التاريخ والتراث عامة مازالوا فتاتا مهمّشين كقطرات ماء لمّا تستطع تكوين جدول مرشّح ليكون نهرا ماؤه فرات يشفي الغليل ويجزي الخصوبة.

فهناك نظريات ساذجة تحمل في طياتها الخطأ وقد ظهرت منذ قرون وانتشرت خلال القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن العشرين فهي من تلك التي شاخت وتجاوزها الزمّن ولكنّها لاتزال حية ترزق في بعض الكتب التي يتناولها التلميذ والمعلم والأستاذ والقارئ العادي ممن يريدون اقتناء ثقافة ثريّة تغذّيهم فيخصبون ومن بين هذه النظريات نظرية مضمونها أنّ القرطاجيين كانوا منصرفين إلى التجارة دون اهتمام كبير بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وكانوا ممن لا يتردّدون في تجاوز القيم والمبادئ إذا كانت القضية تتعلق بالمال والثروة والربح اليسير.

الزراعة في دنيا قرطاج

كانت الآراء والنظريات تأتينا جاهزة ومازال الوضع على حاله في بعض الأحيان فتجد في تونس وفي البلاد العربية من يكتفي بلوك أقوال وآراء توفرت لهم عندما كانوا يستهلكون طحين الجامعات الغربية ناسين أنّ أغلب الأساتذة كانوا يدعونهم الى الاعتماد على البحوث العلمية وإعادة النظر في كلّ شيء حتّي تتهيأ لديهم آراء ومواقف ذاتية. لا أحد يشك في اشعاع التجارة القرطاجية التي وفّرت لمن يتعاطاها ثروات طائلة فقد كانت الأساطيل القرطاجية تمخر البحار والمحيطات لكن ذلك لم يثن قرطاج عن الاهتمام بالزراعة معتبرة ايّاها نقطة ارتكاز لسياستها الاقتصادية بل كانت الزراعة محلّ عناية كبرى. ومما ساعد على بلوغ ذلك المستوى الرفيع دراسات و أبحاث كان يقوم بها ثلّة من الخبراء أشارت إليهم النصوص القديمة إشارات عابرة ولم تحتفظ إلا باسمين وهما عبد ملقرت و ماجون.

أما عن عبد ملقرت فلا نعرف عنه إلا اسمه وقد اندثرت مؤلفاته وانقرضت فلا نستطيع أن نقول عنه شيئا وأما عن ماجون فالحظ شاء أن يكون أقل قساوة حيث بلغتنا بعض أخباره كما بلغتنا بعض الفقرات من مؤلفاته التي كان القدماء حريصين على نقلها وعلى الاستفادة منها. ومن اللافت أن قرطاج لم تشك الجوع قطّ بل كانت مخازنها وأهراؤها لا تخلو من

القموح والزيوت والثمار المجففة كالتين والزبيب والتمر وغيرها ممّا تنجبه الأرض كلّما انكبّ عليها الانسان وسقاها بعرق الجبين لا سيما والزراعة كانت في قرطاج تحظى بفضول علماء كرّسوا حياتهم يتحاورون مع الأرض لإغرائها لتكون ولودا معطاء.

ماجون وموسوعته الزراعية

ومن الذين تألق نجمهم في ميادين الزراعة لابدّ من ذكر ماجون الذي صنّف موسوعة تناول فيها مختلف القطاعات الزراعية ويرجّح أنّه عاش فيما بين القرن الرابع والقرن الثالث قبل ميلاد المسيح وشاء الحظ ان يكون حليما تجاه الرجّل وبحوثه العلمية في حقل الزراعة وقد نمت الى شعوب المتوسّط أخبار ماجون القرطاجي والموسوعة العلمية التي صنّفها حول مختلف علوم الزراعة وشؤونها فكيف وصلتنا أخباره وأصداء موسوعته الزراعية؟

المصـادر

كانت تلك الموسوعة المجيدة من كنوز دار الكتب في قرطاج ولعل نسخا منها كانت من مقتنيات بعض الخواص المهتمين بالشأن الزراعي والذين يريدون الاستفادة من البحوث العلمية في ميدان يعتبرونه جوهريا لحماية المجموعة القرطاجية وسلامتها حتي تكون في منأى عن المجاعات و مما تتسبّب فيه المجاعات من جوائح وأمراض ومن سرّ الينعة التي تميّزت بها مدينة عليسة طوال تاريخها أنّها ما انفكت تعير مختلف ميادين الفلاحة عناية فائقة ولم تقتصر على ما قد توفّره التجارة من أرباح طائلة ذلك أن الدولة أيّا كانت وفي كل العصور ومختلف الأصقاع لا تستقيم شؤونها ولا تنعم بالسلم ما لم تكن المجموعة الوطنية مطمئنّة بعيدة عن هواجس الخصاصة ولا تنعدم هذه الهواجس إلا إذا كان الإنسان في مأمن من الجوع والعطش وهو ما لا يتوفر الاّ اذا توفّرت عناية هيكلية بشؤون الفلاحة ترعاها الدولة ويؤمن المواطنون بجدواها.

لم تكن موسوعة ماجون من صنف الكتب التي يحتفظ بها على رفوف مكتبات تتحلّى بها قاعت الاستقبال عند العائلات الميسورة المثقّفة بل كانت وسيلة عمل يعتمدها الفلاحون عند الحاجة ولعل بعض فصولها كانت تلصق في غرف المشرفين على الأعمال اليومية وبالرغم من هذه

العناية ومن هذا الاهتمام المتواصل الحلقات لم يبق لنا من موسوعة ماجون إلا ستّ وستّون فقرة وردت مبعثرة في كتب بعض علماء الفلاحة نخص بالذكر منهم ورون Varro وقولوملاّ Collumelle وجـــرجليو سمرسيـــاليس الإفريقي Gargilius Martialis وهو مصنّف افريقي عاش في القرن الثالث بعد الميلاد وبالإضافة إلى التراجم لا بدَ من إشارة إلى الذين نوّهوا بماجون وموسوعته دون أن يكونوا من المختصّين في شؤون الزراعة ومنهم الكاتب الشهير والمحامي البارع قيقيرو Cicéron الذي أثبت أن الفلاح الروماني كان لا يستغني عن قراءة موسوعة ماجون كلما أراد توجيه تعليمات إلى الذين يشرفون على ضيعته ففيها يجد الفلاّح المباشر حلولا مناسبة ونصائح ناجعة فالموسوعة كانت شائعة في الأوساط الرومانية وكان لا بد للذين يريدون التأليف في علوم الزراعة أن يعودو إليها لما فيها من فوائد وكان لا بد للفلاح مهما كان اختصاصه أن يستوعبها بل أن تكون دائما معه حتى يستنجد بها عند الحاجة. وجاء في بعض الفصول من كتاب ورون أن المشرف على تربية البقر كان يحمل معه مقتطفات من الموسوعة تتناول كيفية علاج الثيران... وأورد بعض القدماء أن الشاعر الروماني ورجليوسلما أراد كتابة أشعاره حول الحياة الريفية Géor-giques فاستعان بالموسوعة الماجونية.

أما الفقرات التي بقيت من موسوعة ماجون وعددها كما قلنا 66 فهي تتعلق بزراعة القموح وغراسة الأشجار المثمرة كالكروم والزيتون واللوز والرمّان والتين ومن بين ما تبقّى منها أيضا وصفات طريفة منها وصفة أكلة تتباهى بها المائدة القرطاجية في الأعياد والمناسبات الاحتفالية ثم لابد من ذكر وصفة أخرى تخص نبيذا كان مفضّلا عند القرطاجيين وفي الموسوعة إشارات الى نباتات بريّة تستعمل في الصيدلة ثمّ أن هناك قسما يتناول تربية الماشية وتربية النحل لإنتاج العسل وأخيرا نجد قسما خاصّا للتصرّف في الضيعة ويحتوي على مجموعة من النصائح تتعلق بإدارة الضيعة منها نصيحة جاءت في صيغة قول مأثور ومضمونها: إذا اشتريت ضيعة فعليك أن تبيع البيت التي تملكها في المدينة وفي ذلك إشارة إلى ضرورة الإقامة في الضيعة إذا أراد صاحبها الإنتاج والإنتاجية.

وهكذا نتبيّن أنها عمل مفيد يجده القارئ لا في دور الكتب فحسب بل كانت موسوعة ماجون من أمهات الكتب العلمية التي لا تخلو منها الضيعة فليس من المجازفة إذا اعتبرنا ماجون من أشهر الذين كان الرومان يردّدون أسماءهم في المدينة والريف ويعتقد الكثير من المؤرخين المعاصرين أنّ موسوعة ماجون ساهمت مساهمة فعالّة في إنعاش الاقتصاد الروماني. هكذا نتبيّن أن القرطاجيين كانوا يوجهون عناية فائقة إلى الفلاحة وكانوا حريصين على ضمان ازدهار فلاحتهم فسخّروا لها العقول ووضعوا لها أسسا علمية فلم لا يساهم معهد البحوث الزراعية في تونس في جمع ما تبقّى من موسوعة ماجون القرطاجي وتصنيفه مع دراسة معمّقة ينجزها فريق من المختصين التونسيين برعاية وزارة الفلاحة ومباركة الدولة التونسية حتى يكون العمل مفخرة تباهي بها بلادنا لدى المهتّمين بشؤون الفلاحة في العالم؟ ■

م.ح.ف

الكلمة ليك

VOUS ÊTES SUR ÉCOUTE

Tél : 72 279 188
Fax: 72 279 177
Mobile : 28 222 601
E-mail : commercial@capradio.tn

91,5
105,6
95,2
CAP
FM
La 1ère Radio du Cap Bon...

www.capradio.tn

الشّعر والمُثاقفة والحبّ!

بقلم د. آمال موسى
شاعرة وأستاذة جامعيّة

يشكل العالم بجغرافيته الشّاسعة وزمنه الممتد نسلا خاصا وشجرة واحدة كبيرة، متفرعة الأغصان مترامية الأطراف. وفي منطق الفن، فإن كل الشّعراء شاعر واحد. فأراغون مثلا أخ عزيز لشعراء الجاهلية الذين ربطوا بين الحبّ والموت، وهو القائل: «أوصدي الباب جيدا. أريد ان أبوح لك بسر: الحبّ أقسى من الموت».

لا أحد أيضا يستطيع أن يشكك في قرابة سعدي يوسف باليوناني ريتسوس ولا قرابة محمد علي شمس الدين في مجموعته «الحرث في الآبار» مع ريتسوس وعلاقة بدر شاكر السياب بالانجليزي، اليوت، ثم ألم يحقق كل من امرئ القيس وثعلبة بن عمر وزهير بن أبي سلمى وطرفة بن العبد حالة من التوأمة وهم يقاربون الموت كتجربة فردية لا تتكرر كي يرتقوا بها إلى مستوى التجربة الكونية ؟

إنّ تأصيل معاني الفقد في الوجود لا نكتوي ـ أي فعل التأصيل ـ بلهيبه إلا ونحن نطل من ثقافة على ثقافة... إلا ونحن نعبر عالم شاعر ما، كي نرحل مع شاعر أخر. هكذا تبدو لي المثاقفة كظاهرة حيوية وعفوية ومقصودة.

وإن كانت أشكال المثاقفة كثيرة ومتعدّدة، فإن قصيدة النثر مثلا مثلت شكلا من أشكال المثاقفة والتأثر بالأخر من خلال معاينة تأثر الشعر العربي الحديث بنظيره الغربي. ذلك أن أثر بودلير واضح وجلي في الشعر العربي الحديث وقد تمكنت قصيدة النثر من تحقيق إضافات للشعر العربي وحملته إلى مناطق ومغامرات لا عهد له بهما.

ولكن هذا الأثر رغم أنه بلغ من العمر ما يفوق الأربعة عقود، إلا أنّه تعترضه عثرات كثيرة، أوّلها أنه حتى الآن لم يتمّ الاستيعاب الكامل لشروط كتابة قصيدة النثر، الشيء الذي أضر بتقويم هذه القصيدة.

علاوة على أنها في أحايين كثيرة يتمّ التعامل معها على أساس أنها تمرّد على قصيدة التفعيلة، في حين أنها شريك مستقل تقدم نفسها كنمط أدبي جديد يتوق إلى الإضافة.

ولقد طرحت قصيدة النثر كمصطلح إشكالية في علاقتها بالشّعر العربي القديم وتراث الثّقافة العربيّة.

ولأنّها شكل من أشكال المثاقفة فقد تمت هذه المثاقفة في فترة نعيش فيها أزمة مع الأخر وحالة من الريبة إزاء كل ما يأتي من هناك. لذلك كان رد الفعل سلبيا من لدن كثير من الشّعراء ومن المثقفين العرب في خصوص التعامل مع قصيدة النثر، واتهموا من يكتبها بتقليد الشّعر الغربي والحكم على الحداثه الشعريّة العربية بعدم التأصل.

وقد خلقت هذه التهمة بدورها هاجسا توفيقيا أربك نمو قصيدة النثر العربيّة ويتراءى لنا التأرجح والتذبذب بالحرص على المحافظة على التشطير خوفا من إضاعة ملامح القصيدة العربيّة.

ولكن في مقابل كل ذلك لا ننسى أن التأثر الثقافي يشترط زمنا كي يفعل تغلغله الذي يُطمح إليه. وبالنظر إلى ما تحقق في رصيد قصيدة النثر العربيّة فإن الإضافة في مستواها النسبي قد تحققت وعدد الشعراء المقبلين على قصيدة النثر في ازدياد والجمهور بدأ يُؤسس علاقة جماليّة جديدة مع الشّعر. أي أنّه بدأ يتورط إيجابيا في غواية المثاقفة وسماء الشّعر الواحدة المتعدّدة.■

أ.م

مُلح ولطائف

أهدى أحد الأدباء في شهر رمضان صديقا له نوعا من الحلوى قد فسد مذاقها لقدمها، وبعث معها بطاقة كتب فيها: إني اخترت لهذه الحلوى السكر المدائني والزعفران الأصفهاني، فأجابه صديقه بعد أن ذاق طعمها: والله ما أظن حلواك هذه صنعت إلا قبل أن تفتح المدائن وتبنى أصفهان!

*****

كان من عادة عمر بن عبد العزيز وهو والي المدينة أن يصلي في رمضان الصلوات الخمس كلها في مسجد رسول الله.. وبينما هو يصلي العصر رأى أعرابيا يأكل بجانب قبر الرسول، فدنا منه فقال له: أمريض أنت؟قال: لا.قال: أعلى سفر؟ قال: لا.قال: فما لك مفطر والناس صائمون؟ قال الأعرابي: إنكم تجدون الطعام فتصومون، وأنا إن وجدته لا أدعه يفلت مني.

ثم أنشد:

ماذا تقـول لبائـس متوحّـد
يصطاد أفراخ القطـا لطعامـه
والقوم صـــاموا الشهر عند حلوله
كالوعل في شعب الجبال يقيم
وبنـوه أنضاء الهموم جثـوم
لكنـه طـــــــــول الحيـاة يصـوم

*****

قيل لبعض الحمقى: كيف صنعتم في رمضان ؟
فأجابوا: أجتمعنا ثلاثين رجلا فصمناه يوما واحدا.

*****

ضاع لأحدهم حمار فنذر أن يصوم ثلاثة أيام إن وجد الحمار وبعد فترة من الزمن وجد حماره فأوفى بنذره وصام الثلاثة إيّام وما إن أكمل الصيام حتى مات الحمار فقال: لأخصمنّها من شهر رمضان.

*****

دخل أحد الحمقى على أحد الخلفاء في إحدى الليالي الرمضانية وهو يأكل فدعاه الخليفة ليأكل فقال إني صائم يا أمير المؤمنين فسأله هل تصل النهار بالليل؟ فأجابه لا ولكني وجدت صيام الليل أسهل من صيام النهار وحلاوة الطعام في النهار أفضل من حلاوته في الليل!

CGC

مـواطـن ومقـيـم

بقلم عامر بوعزة

هبطت بنا الطّائرة في مطار الدّوحة الدولي على السّاعة الرّابعة فجرا، ولم تكن إجراءات المراقبة الجمـركية وعبـور المنفذ الحدودي مُعقّدة، فلم يستغرق الأمر الاّ بضع دقـائق حتـى وجدتني خارج المطار أتنفس هـواء ثقيلا ساخنا وأتطلّع بعيـنيْ الفـضـول إلى الأبراج الشاهقة التي تتراءى من بعيد.

منذ يوم واحد فقط وصلتني التّذكرة عبر البريد الالكتروني مع رسالة قصيرة تؤكد أن مُوفَدا من المؤسّسة سيكون في استقبالي عند الوصول، لكنّني وأنا أتفرّس تلك الوجوه التي تتزاحم عند بوّابة الانتظار لم أجد أحدا ينتظرني. بعث ذلك في نفسي الشكّ والرّيبة، واسترجعتُ في لحظات قصصا كثيرة عن الأشخاص الذين يعْلقون في المطارات والذين يسافرون ولا يَصِلون، وضحايا التحيّل والعقود الوهمية، وبعد أربع ساعات من الانتظار قدم على عجل شابٌّ هنديٌّ قصير القامة أَفهمني بلغةً انجليزية عجيبة أنه يعتذر عن التّأخير، فقد استغرق في النـوم ونسي المهمـة التي كلّفته بهـا إدارة العلاقات العامة المسؤولة عن استقبـال الموظفـين الوافـدين!.

في الطريق إلى الفندق سلّمني هذا الشاب وهو يقود السيّارة جهاز هاتفه المحمول، كان على الطرف الآخر من الخطّ مدير العلاقات العامّة ذاته يعتذر بمودّة ولطف بالغيْن عـن الحرج الذي أوقعه فيه السّائق، ومنذ تلك اللّحظة وانطلاقا من المفارقة المضحكة بين لامبالاة الموظف وحرج المدير بدأت أفهم أنّ الفسيفساء البشرية التي تُكوّن مجتمع الخليج يمكن على ثرائها أن تُختصر في لفظتين فقط: مواطن ومقيم.

وفـق آخـر الإحصاءات، في كـلّ مجمـوعة من خمسة أشخاص ثمة مواطن واحـدٌ وأربعة مقيمـين، لكنّ هـذه المعـادلة الحسـابية تختـلّ بمنطـق الجغـرافيا الاقتصادية، فالمواطنون يتجمّعون في المراكز التّجارية الفخمة والمقاهي الرّاقية والفنادق بنفس الكثافة التي يتجمّع بها العمّـال الآسيـويون في الأحياء الشعبية. وللجغرافيا الثقافية أحكامها أيضا، ففي ميادين القنص وسباقات الهجن ترى المواطنين بسيّاراتهم رباعيّة الدّفع الفاخرة يمخرون عُباب الصّحراء، بينما يتكدّس في مقاهي وسط

المدينة تونسيون ومغاربة وجزائريون أثنـــاء مقابلات بطـــولة أوروبا لكرة القدم لشرب النـــارجيلة والثرثرة...

المواطن والمقيم تركيبة سكانية معقدة يمثل فيها المواطن قوّة الثروة بينما يمثل المقيمون قوّة العمل، وهؤلاء الأشخاص الذين تصنفهم الوظائف إلى أفراد مُهمّين وآخرين أقلّ أهمّية، يتساوون في المحصّلة أمام حقيقة واحدة، انظر بتجرّد لترى أن لا فرق بين الأستاذ الجامعي والمعينة المنزلية فكلاهما مقيم.

أكثر من سبعين جنسية من قارّات العالم الخمس يمثّل مواطنوها ثقافات متنوعة وعادات وتقاليدَ مختلفة، لكنهم ينضبطون رغم التّنوع والاختلاف أمام قانون واحد تفرضه الدّولة بصرامة على الجميع، هؤلاء المواطنون القادمون من كافّة أصقاع الدنيا يتنازلون عن صفة المواطنة مقابل وثيقة الإقامة لأنهم يجدون في الخليج العربي «الالدورادو» في ظلّ عالم تتنـــازعه الأزمـات، ويكفي أن تلقي نظرة على الطوابير الطويلة أمام محلات الصّـــرافة نهـاية الأسبـــوع لترى أموالا طائلة تطير إلى شتى أصقـــاع الدنيـــا حاملة معها الأمل في حياة أفضل.■

ع.ب.

شمس FM

تونس الكبرى
101.7 FM

بنزرت
95.7 FM

قفصة
88.7 FM

صفاقس
96.2 FM

الوطن القبلي
106.5 FM

المنستير
90.6 FM

القيروان
107.0 FM

سوسة
93.7 FM

شمس FM، وين إنت، وين أحنا

www.shemsfm.net

الخريف العربي في التّناقض ما بين الثورة والديمقراطية

صدر مؤخرا عن منشورات كرم الشريف كتاب «الخريف العربي» في التناقض بين الثورة والديمقراطية. بقلم الدكتور أيمن البوغانمي الباحث والمدرس في جامعة السربون بباريس وصاحب البحوث والدراسات والمقالات العلمية المتخصصة في السياسة والجيو - اقتصاد في الصحف التونسية والعربية والأجنبية بالعربية والفرنسية والإنقليزية.

فلئن جاء العنوان صادما بحكم قطعه مع مفهومي الربيع العربي والثورة الديمقراطية فإن المحتوى لا يعكس التشاؤم الحتمي الذي ميز الخطاب السياسي السائد في العالم العربي بعد أن خبت حماسة الثورة وذبلت أحلامها الوردية.

وليس التشاؤم في هذا الكتاب موقفا، لأن الكاتب أقرب إلى التفاؤل، خاصة في الحالة التونسية التي اختارها نموذجا تجريبيا لتوضيح تحليله النظري. ويبقى رأيه محكوما بضرورات العقلانية التي ولئن كان من بينها شيء من التشاؤم الجوهري بحكم رفضها المبدئي للاستسلام لأي تأويلات قائمة على التبسيط مهما كان مبررها، فإنها لا تنفي التفاؤل في حال توفرت شروطه.

ومن أبرزها في الحالة الثورية ضرورة الحفاظ على مكتسبات الدولة والمجتمع دون الوقوع في هوس القطع مع الماضي، ذلك الهوس الذي من شأنه فرض شرخ في نسيج التجربة التاريخية، بما يعيق مسيرة التطور الطبيعي للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا لم يكن التشاؤم موقفا، فما موقعه إذا في هذا المؤلَّف؟

إنه ببساطة واحد من أبرز المواضيع التي يتطرق إليها الكتاب بالتحليل والنقد، مذكرا بأن هذا الشعور قد تلى شعورا يعادله حتمية وإطلاقا وإن ناقضه توجها وانتظارا ألا وهو التفاؤل الرومانسي الذي هيمن على المرحلة الثورية الأولى، والذي تسبب في إنشاء سرديات مغرقة في المثالية والتبسيط عن الماضي وعن المستقبل. وسرعان ما أدرك الواقع هذه السرديات، فانقلبت على أصحابها يأسا ومرارة.

وبالتالي يكون الخريف العربي نتيجة لربيع لم يعلم أصحابه حدوده ولم يستوعبوا طبائعه. وبهذا المعنى لا يكون الخريف نقيض الرَّبيع بقدر ماهو وجهه الأخر.

وبالنسبة إلى الحالة التونسية على الأقل يرى الكاتب أنه لا يزال بالإمكان تحويل الخريف الثوري إلى ربيع ديمقراطي إن تسلَّح أهله بقيم الواقعية والعمل. فلا تناقض بين الخريف والربيع إذا إلا من زاوية النظر والتمثل والشعور. وفي المقابل يبقى السؤال: لِمَ القول بالتناقض بين الثورة والديمقراطية؟

يمثل التناقض بين الثورة والديمقراطية أطروحة الكتاب الرئيسية. وهي بالتأكيد صادمة، لا بسبب التمثلات الشعبية لهما فحسب، بل بحكم القيم المشتركة والعلاقة الأصولية التي تربط نظريا الواحدة بالأخرى. وهي علاقة تبرِّرها حجة الضرورة المنطقية بما أن الدكتاتورية عادة ما لا تفسح المجال أمام الديمقراطية إلا كرها.

ورغم إقراره بهذه الأبعاد ووعيه بتبعاتها المفهومية يصر الكاتب على القول بالتناقض بين الثورة والديمقراطية، معتبرا أن العلاقة السببية بينهما قائمة على خلاصات حدسية ومنهجيات استنباطية تتجاهل حقيقة التاريخ...

وينبع التناقض ابتداء من حاجة الثورة إلى التغيير الراديكالي الذي يقبل بالخروج عن القانون ويصل أحيانا إلى حد شرعنة العنف في حين أن الديمقراطية تقوم على التدرج في الإصلاح من داخل المنظومة القائمة.

وهو ما ترفضه الثورة على أساس أنها بعث جديد يهيمن على ما سبقه وقد يصل في هيمنته تلك إلى حد النفي. فتكون النتيجة أن الثورة حين تطالب بالديمقراطية تتناقض مع ذاتها فتحكم على نفسها بالفشل المسبق. ويكون ذلك عادة من خلال إطلاق ديناميات لا مجال للسيطرة عليها إلا بإعادة إنشاء نظام حكم قوي يتحدث باسم الثورة ويسيطر على الدولة ويقصي كل منافسيه وفي ذلك إعادة لبناء الديكتاتورية باسم الثورة.

ويفترض هذا النموذج وجود اختلال في توازن القوى يستفيد منه أحد الأطراف ليقدم نفسه مجسّد لقيم الثورة وكحام لمكتسباتها فينتقل بمطلب الثورة من الديمقراطية إلى حرب الثورة المضادة، حتى إن كان ذلك على حساب الحريات والمساواة.

وفي حال غابت قوة منسجمة تملك الرغبة في الهيمنة والقدرة عليها، تجد الدولة نفسها موضوع منافسة محمومة قد تؤدي إلى تفككها تدريجيا. مما يفرض نموذجا أشد خطورة من سابقه بحكم أنه يفتح الباب أمام الاحتراب، وصولا أحيانا إلى الحرب الأهلية وتبعات هذا النموذج على العقد الاجتماعي من الخطورة بحيث تفسر القول بأن الثورة كارثة سياسية، وإن كان الكاتب يصر على تحميل النظام السياسي الذي أدى إليها المسؤولية الأخلاقية عنها، بحكم فشله في تجنب الشروخ من خلال الإصلاح والتعاطي الإيجابي مع أسباب الثورة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. أي أن الثورة قد تكون ضرورة تفرضها مقاومة النظام لسنن التطور، مما قد يؤجل التغيير حينا، ولكن مع تحويله من التدرج إلى القطع، ومن النسبية إلى الإطلاق ومن الإصلاح إلى الراديكالية.

إن الوعي بطبيعة الثورة ومحاذيرها ضروري لاستيعاب تحدياتها ولكنه مفيد أيضا لتقييم مراحلها موضوعيا، كما يسعى الكتاب لبيانه من خلال الحالة التونسية التي نجحت في تجنب كلا النموذجين المذكورين. ذلك أن ديناميات المناخ الثوري قد أضعفت الدولة، ولكنها لم تكن من التهور بحيث تؤدي إلى انهيارها كما لم تستطع أي من القوى التي ركبت هذه الديناميات أن توفر من القوة الفعلية ما يكفي لإقصاء منافسها. وهو ما دفع بالتجربة إلى نموذج ثالث تميز برخاوة تمظهرت سياسيا من خلال عقيدة التوافق التي حالت تدريجيا محل أحلام الثورة وقد تسبب هذا التوجه في مرارة عبّر عنها الخطاب السائد من خلال اليأس الذي يبرر ذاته بفشل الثورة في تحقيق غايتها.

وهو حكم مبالغ في التشاؤم لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار حجم المنزلقات التي مكّن اعتدال تمشي التجربة التونسية من تجنبها.

ولئن أقر الكاتب بما في ذلك من ايجابيات واعدة، فإنه يحذر في المقابل من أن شكل الدمقرطة التي آلت إليها التجربة التونسية غير كاف. فطول أمد رخاوة التغيير قد يعيد البلاد إلى المربع الأول، فاسحا المجال أمام الأخطار التي كان الاعتدال قد مكن من تجنبها. ففقدان روح القيادة والقدرة على ممارسة السلطة فرضا للإصلاحات الضرورية قد يعيق نسق التغيير بحيث يكتفي المسار بديمقراطية شكلية توفر الحريات السالبة دون الانتقال بها إلى أبعادها الموجبة كدولة القانون والمساواة في الفرص وتحرير المبادرة الفردية. وفي ذلك تذكير بأن الدمقرطة لا تكفي لتجاوز تناقضات المناخ الثوري، وإن أسهمت في التقليص من وطأتها إلى حين. ■

رحلة في السّنوات

بقلم الصّحبي الوهايبي

2066 : كان سي عثمان فيّالة، معلّمي في سنوات الابتدائيّ، في مدرسة طارق بن في القيروان، يقول لنا: «الكتابة مرآة الرّوح! انظروا إلى فرحات كيف يكتب الألف مقوّسة منحنية فصار ظهره مقوّسا، وطاهر يكتب الصّاد بكرش!»، وطاهر يضجّ بالضّحك حتّى تهتزّ كـــرشه؛ «... وعمّـــار كأنّه يحرث الورقـــة حـــرثا! خطّه ثقيل مثل خَطْوه؛ أمّا نعمـــان، فتاؤه المفتوحة منغلقـــة تكاد تصير تَاءً مربوطة، يا نعمـــان، لا تنغلق على نفســـك، وشارك أصحابك لَعِبَهم وعـــراكهم! الصّحبي سيّد الخطّ الجميل، ربّما كان خَطّه نحيفا، ولكنّ ذلك لا يعيب، السّهم أيضا دقيق نحيف!».

ومع تقدّم العمر، بات خطّي غليـــظا سميكـــا، فأحـــاول أن أرفع قلمي ولكنّ يدي لا تطاوعني؛ كأنّي نسيـــت حكمـــة سي عثمان فيّالة: «لا تكتب بيدك، ودع روحـــكَ تقود قلمَك!». وعدتُ هذه الأيّام إلى تماريني الـــرّياضـــيّـــة، وكنت هجرتها منذ سنوات، وصديقي نور الدّين الرّياحي يثنيني، وهو الخامل الكسول: «لماذا الجهد والتّعب، وجسدك في أفضل حال، مفتول ممشوق؟»، وأنا أبسط أمامه أوراقي: «ألا ترى كيف صارت الألف مقوّسة منحنية والصّاد أمّ كرش؟».

سنة 2067: أنا متأكّد أنّ الرّجل الذي التقيتُه هذا الصّباح من صيف 2067 هو «فرحات الزّايدي»، ورغم أنّ الرّجل أنكر أن يكون هُوَ هُوَ، فأنا متأكّد أنّه هُوَ! فلا أحد يستطيع أن ينسى فرحات، لأنّه بكلّ بساطة شخص ليس له في الوجود مثيل! و«فرحات» رفيق دراسة كان يقاسمني نفس الطّاولة في سنتنا الرّابعة من التّعليم الابتدائيّ في مدرسة طارق بن زياد في القيروان في أوائل السّتّينات من القرن الماضي؛ وكنت التحقتُ بالفصل متأخّرا شهرا وبعض الشّهر بعد أن انتقلتْ عائلتي من مدينة الوسلاتيّة إلى القيروان، والمعلّم سي الحبيب القلاّل يشير إليّ:«اجلسْ هناك!»، وكان فرحات يجلس وحيدا في الطّاولة الأخيرة إلى يمين القاعة، وبدا لي يمين القاعة مظلما أو به بعضُ غبش، رغم النّافذة الواسعة العريضة التي تطلّ على السّاحة الفسيحة! واكتشفتُ في أوّل حصّة حساب أنّ فرحات لا يعرف العدّ إلاّ إلى سبعة، فسبعة هي بالنّسبة إليه أكبر الأعداد على الإطلاق! وهو يستعين بأصابعه في الجمع والطّرح، وكان في يمناه خمسة أصابع، وفي يسراه إصبعان اثنان، السّبّابة والأبهام! وسرعان ما رفعنا الكلفة بيننا، وتلك ميزة الأطفال قبل أن تلوّثهم أدران الحياة! وقال لي مرّة وهو يمسك يسراي: «أطبقْ أصابعك هذه، أنت لا تحتاج إلاّ إلى اثنين!»، وأسأله: «ولماذا خلق الله في كلّ يد خمسًا؟»، وهو يجيب: «أخطأ الحساب!»؛ وبدأتُ أمرّن وأتمرّن حتّى استقرّ في يقيني أنّ صاحبي كان على صواب وأنّ الله أخطأ الحساب! اثنتان تكفيان! تكفيان للكرة وللحجر وللزّناد؛ وباتتْ أصابعي الثّلاثة مُطبقةً طول الوقت كأنّها ليست منّي؛ والرّجل الذي التقيتُه هذا الصّباح من صيف 2073، يفرد السّبّابة والأبهام في يسراه، ويقول لي، وهو حائر متردّد كيف يرفع الكلفة بيننا، وذلك عيبٌ في الرّجال إذا لوّثتهم أدران الحياة: «معك حقّ، اثنتان تكفيان!».■

ص.و.